الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة–1–

كلية اللغة والأدب العربي والفنون

قسم اللغة والأدب العربي

التّفكير البلاغي عند القزويني

من خلال كتَابَيْه تلخيص المفتاح والإيضاح

بحث مقدَّم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الدّراسات البلاغيّة

إعداد الطّالب: الطّاهر عفيف

إشراف الدّكتور: علي عـالـــية

لجنة المناقشة:

الاسم واللّقب	الرّتبة	الجامعة الأصليّة	الصّفة
كمال عجالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة–1–	رئيسا
علي عالية	أستاذ محاضر" أ "	جامعة باتنة–1–	مقررا
طارق ثابت	أستاذ محاضر" أ "	جامعة باتنة –1–	مناقشا
العلمي المكي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مناقشا
عمار ربيح	أستاذ محاضر " أ "	جامعة يسكرة	مناقشا
بلخير أرفيس	أستاذ محاضر" أ "	جامعة المسيلة	منافشا

السَّنة الجامعيَّة: 1437هـ– 1438هـ/ 2016م–2017

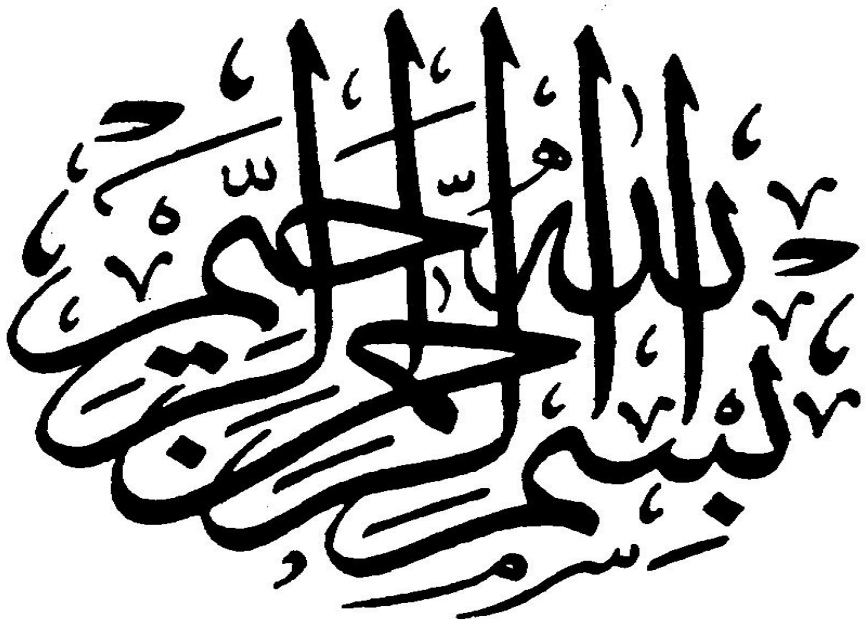

مقدمـــــــــة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم وبعد:

إذا كان لكل علم مكانته المحددة ومنزلته التي تليق به بين العلوم على ضوء ما يقدمه من فوائد للثقافة الإنسانية؛ فإنَّ علوم العربية من أجلِّ هذه العلوم وأشرفها لما يترتب عليها من استقامة اللِّسان، والقدرة على المفاضلة بين الأساليب جيدها و رديئها، وتنمية الذوق الإنساني.

ولماَّ كانت العلوم تشرُف بشرف موضوعاتها، وسموّ غايتها فإنّ علوم اللغة العربية تُعد من أجــلّ هذه العلوم قدرا وأرفـعها شأنا، وأدقـها سراً حيث تكشف لنا أسرار البيــان وجمالياته الذي شغل العلماء به أنفسهم ردحاً من الزمن، ويكفيها شرفا ارتباطها بالقرآن الكريم الذي أبهر العلماء، وأعجـز الفصحاء، وكانت دراسته وكشف أسراره الباعث الأول لظهـور هذه العلوم، ولم تكن لتنال هذه الحظوة لولا ارتباطها بهذا الكتاب المعجز.

لقد بدأت حركةُ التأليف في مراحلها الأولى على أسسٍ دينية مهدت لها الفتوحات الإسلامية، وساهمت في تهيئة الظروف المناسبة لخوض المعركة الدينية، حيث كانت اللغة الوسيلة الأساسية للدفاع عن القرآن الكريم، ولعلَّ البلاغة كانت أكثر علوم اللغة ارتباطا بالقرآن الكريم، بل إن ظهورها ارتبط بالبحث عن مواطن إعجازه وأسراره والرد على الملا حدة والمشككين في مصدره.

من هنا توالت الدراسات والأبحاث حول هذا الكتاب الخالد؛ فظهرت بذلك كتبٌ وأبحاثٌ متعددة بدأت بكتاب (مجاز القرآن لمعمر بن المثنى) الذي عُد أول كتاب في علم البيان مرورا بكتابات الجاحظ وابن المعتز، ووصولا إلى القرن الخامس الذي ظهر فيه الجرجاني صاحب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وقد جمـع فيهما نظريتي علم المعاني والبيان.

ثم تلاه الزمخشري بكشافه والرازي بكتابه (نهاية الإيجاز) مقتفيان بذلك – إلى حد بعيد– أثر الجرجاني في كثير من آرائه..

وفي القرن السابع ظهر السكاكي الذي ألف كتابه (مفتاح العلوم) ملخصا ما كتبه أئمة البيان قبله مغريا بعمله هذا كثيراً من البلاغيين فراحوا يضعون عليه الشروح و التلخيصات، وأبرزهم في ذلك الخطيب القزويني الذي رأى كثيرٌ من الدارسين أنه أسهم في إرساء دعائم المدرسة المنطقية التي ابتدعها السكاكي بتأليفه للتلخيص والإيضاح مفتتحا بذلك عصر الشروح و التلخيصات.

من هنا جاءت فكرة اختيار هذا الموضوع– **التفكير البلاغي عند القزويني من خلال كتابيه تلخيص المفتاح والإيضاح** – الذي يتناول التفكير البلاغي عند القزويني من خلال كتابيه (الإيضاح وتلخيص المفتاح) محاولا بذلك الإجابة عن إشكالية مفادها:

ما طبيعة التفكير البلاغي عند القزويني؟ وما مدى تأثره بالسكاكي وغيره من العلماء؟ لكنَ الإجابة عن هذه الإشكالية لن يتأتى إلاّ بالإجابة على مجموعة من الأسئلة الجزئية وهي:

– ماهي أبرز ملامح التفكير البلاغي قبل القزويني؟

– ما هي أبرز الاتجاهات التي رسمت معالم الدرس البلاغي عند القزويني؟ وما هي أهم المصادر التي اعتمدها القزويني في الإيضاح وتلخيص المفتاح؟

ما هي أبرز القضايا البلاغية الواردة في الكتابين؟ وهل هناك إضافات لما أورده السكاكي؟

– ما هو منهج القزويني في كتابيه؟ وما مظاهر هذا المنهج ؟

– ما مدى تأثير كتابي القزويني في الكتابات البلاغية بعده؟

أسباب اختيار الموضوع

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع فيمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية.

أولا: الدوافع الذاتية

وترتبط بموضوع مرحلة الماجستير، حيث بحثت في طبيعة المنهج الذي نهجه السكاكي، مما ولد لديَّ رغبة في تتبع أثرِ السكاكي فيمن جاء بعده.

ثانيا: الدوافع الموضوعية

وهي كثيرة أذكر منها:

– قلة البحوث التي درست التفكير البلاغي عند القزويني دراسةً معمقةً وشاملة– فيما تمكنت من الإطلاع عليه–، على الرغم أنّه لا يوجد كتاب في تاريخ البلاغة لم يشر إلى مؤلفي القزويني وتأثرهما بمنهج السكاكي إلا أنّنا لا نجد كتابا، أو موضوعا بحث في طبيعة التفكير البلاغي عند القزويني.

– أهمية كتابي القزويني، وأثرهما في كلّ المؤلفات البلاغية.

– الرغبة في اكتشاف العلاقة المنهجية بين كتابي القزويني، ومفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي.

– الوقوف على طريقته في التأليف، ومعالجة القضايا البلاغية.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم البحث إلى مقدمة، ومدخل وأربعة فصول، وخاتمة.

أما **المدخل** فتحدثت فيه عن أهم ملامح التفكير البلاغي قبل القزويني.

بينما تطرق **الفصل الأول** إلى أهم الروافد التي أثَّرت في تفكير القزويني، والمصادر التي اعتمد عليها في تأليف كتابيه محاولا استخراج بعض الشواهد المثبتة.

في حين اشتمل **الفصل الثاني** على أبرز قضايا الدرس البلاغي عند القزويني، مبينا أهم القضايا البلاغية الواردة في كتابيه ومنهجه في التعامل مع هذه القضايا.

وأودعت **الفصل الثالث** الحديث عن منهج القزويني في كتابيه، وعلاقة هذا المنهج بطبيعة تفكيره.

وخُصِّص **الفصل الرابع** للحديث عن أثر القزويني في المؤلفات البلاغية التي جاءت بعده منهجا، وموضوعا(أفكار) مع استخراج بعض النصوص الدالة على هذا التأثر.

وختمت البحث بخاتمة أودعتها بعض النتائج المتوصل إليها.

منهج البحث

نظرا لطبيعة الموضوع ارتأيت أن لا أعتمد منهجا بعينه، حيث اعتمدت على عدة مناهج متداخلة ومتآزرة فيما بينها أذكر منها: **الوصفي** الذي وظفته لتوصيف مختلف القضايا البلاغية التي تطرق إليها القزويني، وبعض العلماء الذين تأثر بهم، أو الذين أثَّر فيهم، أما **التحليلي** فاستعنت به من أجل تحليل واستنطاق بعض الظواهر، أو الآليات المنهجيـة التي اعتمدها القزويني.

الدراسات السابقة

أشار بعض مؤرخي البلاغة العربية– مثل: مازن المبارك، شوقي ضيف، أحمد خليل، وعبد العزيز عتيق وغيرهم– إلى جهود القزويني في الدرس البلاغي، لكنَّ دراساتهم

جاءت عامة كونها جاءت في سياق التأريخ للدرس البلاغي برمّته، كما شابها نوع من التكرار باستثناء ما قام به **أحمد مطلوب** في كتابه (القزويني وشروح التلخيص) الذي بحث أبرز القضايا البلاغية عند القزويني، وأثره في شراحه، لكن دراسته غلب عليها الطابع الوصفي والسردي.

وكذا **صابر الحباشة** الذي ركز في كتابه الموسوم بـ (مغامرة المعنى) على بعض الأبعاد التداولية عند القزويني.

أما أنا فقد حاولت استجلاء طبيعة التفكير البلاغي في ضوء ما استجد من دراسات وأبحاث.

المصادر و المراجع

اعتمد البحث على جملة من المصادر والمراجع التي ساهمت في توضيح الرؤية، وإثراء البحث لعل أهمها:

1)– المصادر القديمة

إضافة إلى مؤلفي القزويني اعتمد البحث على بعض المصادر الأخرى نذكر منها: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة للجرجاني، مفتاح العلوم للسكاكي، كتاب الصناعتين للعسكـري، الكشاف للزمخشري، وغيـرها من أمهات الكتب المؤصلـة للدرس البلاغـي.

2)- المراجع المتخصصة

وهي كثيرة نذكر منها:

القزويني وشروح التلخيص لأحمد مطلوب، البلاغة تطور وتاريخ لشوقي ضيف، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية لفاضل السامرائي، التفكير البلاغي في بيان الوحي لمحمود توفيق سعد، وكذا بعض الأبحاث الأخرى سواء المنشورة في المجلات، أو المواقع الالكترونية.

3)- المراجع العامة

وهي الأبحاث الحديثة التي لم تتطرق لموضوع بلاغي بعينه مثل: فنون بلاغية لأحمد مطلوب، والبلاغة العربية لعلي عشري زايد. إضافة إلى جملة من المصادر والمراجع الأخرى لم تكن أقل قيمة من هذه التي تم ذكرها، وإنما اكتفينا ببعض ما تكرر توظيفـــه.

ولا يكاد يخلو بحث من **صعوبات** تعترض سبيله، وقد واجهتني عوائق كثيرة في هذا البحث أذكر منها:

- نقص الدراسات المتخصصة في موضوع التفكير البلاغي وأصوله، وكذا كثرة المؤلفات البلاغية التي سبقت ظهور القزويني مما استوجب الرجوع إليها جميعا للتأكد من اعتماده عليها.

- عسر اللغة وتشعب القضايا عند بعض البلاغيين لاسيما أصحاب المدرسة الكلامية.

وفي الختام لا يفوتني أن أعبر عن شكري وامتناني لأستاذي المشرف الموقر الدكتور **علي عالية** الذي غمرني بنصائحه وتوجيهاته القيَمة التي كان لها أثر عميقا في إخراج هذا البحث على هذه الصورة.

وفي الأخير لابد أن أؤكد أن كلَّ شيء مهما حاول صاحبه إتمامه فسوف يظل ناقصا، حسبنا في ذلك مقولة **العماد الأصفهاني:** إني رأيتُ أنّه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلاّ قال في غده : لو غيَّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر .. وهو دليل على استيلاء النقص على جميع البشر.

حسبي هذا واللهُ من وراء القصد.

مدخل: ملامح التفكير البلاغي قبل القزويني

أولا: مصطلح التفكير لغـة واصطلاحـا

ثانيا: ملامح التفكير البلاغي العربي قبل نزول القرآن

ثالثا: ملامح التفكير البلاغي العربي بعد نزول القرآن

لاشك أن كل علم من العلوم التي عرفتها البشرية يكون قد مرَّ بعدة مراحل قبل تأصُّله واستقراره النهائي، ولا غرو ان يكون علم البلاغة واحداً من هذه العلوم؛ إذْ قطع أشواطا كثيرة قبل أخذه صورته النهائية على يد السكاكي و القزويني.

وقد اصطبغت كل مرحلة من هذه المراحل بنمط معين من التفكير، لكن قبل الحديث عن طبيعة التفكير البلاغي عند القزويني- موضوع هذه الدراسة- وما سبقه من جهود ساهمت في رسم معالم النظرية البلاغية النهائية ارتأينا تعريف مصطلح" التفكير"؛ لأن المصطلح مفتاح كل علم.

أولا: مصطلح التفكير لغة واصطلاحا.

1- لغة

إنَّ كلمة فِكْر ذات تقابل تكويني من كلمة (فك) بزيادة صوت **(الراء)**، والفك فصل أجزاء المركب الحسي، والتفكير فصل أجزاء المركب المعنوي على سبيل التكرار بما يشير إليه صوت الراء ذو الخاصية الصوتية المعروفة بالتكرار؛ فالمفكِّر يقَلِّب نَظره عدة مرات ولا يقوم بذلك مرة واحدة[1].

وقد نبّه الراغب في كتابه (مفردات ألفاظ القرآن) إلى وجود علاقة صوتية بين قولنا فكّر وفرَك، ففي كل تفكير فرْك؛ أي تفكيك لما نفكّر فيه قال الراغب: " الفِكْر مقلوبٌ عن الفرْك، لكن يستعمل الفكر في المعاني، وهو فرك الأمور وبحثها طلبا للوصول إلى حقيقتها."[2] وبذا يكون الراغب قد لمَّح إلى التعريف الاصطلاحي محددا مجال استخدام

[1] التفكير البلاغي في بيان الوحي، توفيق محمود محمد سعد، ندوة البلاغة العربية: سؤال الهوية وآفاق المنهج، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعوية، 1432هـ، ص 6.

[2] مفردات ألفاظ القرآن الراغب الأصفهاني، ت صفوان عدنان دوادي، دار القلم،دمشق، الدار الشامية ، بيروت، ط4، 2009، ص 643.

المصطلح.

2- التفكير اصطلاحا

يُعَرَّف التفكير بأنّه: مجموعُ العملياتِ التي يقوم بها العقلُ بُغية الوقوف على حلّ مشكلة ما وتفسيرها، فهو أسمى صور النشاط العقلي؛ لاعتماده على التحليل والتركيب والتنسيق، ومن خلال ذلك يتوصل إلى مجهول[1]؛ أي التوصل إلى نتيجة معينة عن طريق جملة من الآليات العقلية، إذن فالتفكير عملية عقلية تستهدف الظواهر المختلفة بالدراسة والتحليل والتمحيص، وتقف عند جميع أجزائها ومكوناتها، وهذا التحليل والتفكيك قد يستهدف المادة العلمية، ويكون حينئذ لاستجلاء أمرين اثنين:

الأول: ما يختص به كل جزء وغيره عن بقية أجزاء المادة العلمية.

الثاني: ما يشترك فيه مع بقية الأجزاء المكونة لهذه المادة مناط التفكير"[2].

فكلٌّ من يدرس ظاهرة معينة لابد أن يفككها إلى أجزاء وعناصر، كل جزء على حدة مبينا خصائصه وصفاته، ثم يقوم بتركيب هذه الأجزاء والمقارنة بينها؛ لإبراز نقاط التداخل والاختلاف الموجودة بينها، وإلاّ اتسمت دراسته بالسطحية.

ثانيا: ملامح التفكير البلاغي العربي قبل نزول القرآن

كان العرب قبل البعثة المحمدية يتّسمون بالبداوة وقلة الحضارة، لكنّهم لم يهملوا لغتهم وأسلوب خطابهم وملاحظة جرس الكلمات، وموسيقى العبارات وانسجام الحروف ومؤاخاة المعاني للألفاظ.[3]

---

[1] التفكير البلاغي في بيان الوحي، مرجع سابق، ص6.

[2] المرجع نفسه، ص7.

[3] المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، أحمد جمال العمري، م الخانجي،القاهرة، دط ، دت ، ص 15.

فقد كانت القبائل العربية " تحرص كلَّ الحرص على أن ينبُغ فيها شاعر كما تحرص اليوم كل دولة على أن يكون لها إذاعة وصحافة، وإذا تمَّ لها ما تريد أولَمت الولائم، ودعت الجفْلَى إلى المآدب فأتتها الوفود مهنئة أو حاسدة، وأتقاها الناس خائفين[1]، كما ثبت أنّ العرب كانوا يقيمون مسابقات بيانية في أسواق عديدة مثل: عكاظ و مجنَّة وذي المجاز[2] يتذاكرون فيها الشعر، ويتبارون في فنون القول والبيان.

ومن مظاهر اهتمام العرب بالشعر والشاعر إطلاقهم لمجموعة من الألقاب والصفات على بعض الشعراء مثل المهلَهل الذي قيل أن سبب تلقيبه بهذا اللقب يعود لاحتمالين:

-أنّه أوّل من هلهل الشعر؛ أي أرَقَّه ويقال أنّه أوّل من قصّد القصائد[3].

- هلهلة شعره كما جاء في لسان العرب: "أنه سمي بذلك- المهلهل- لرداءة شعره"[4]، وكذا "النابغة الشاعر المعروف، سمي بذلك لظهوره"[5].

وإذا وازنا بين العرب وغيرهم ممن مثلهم في البداوة لوجدناهم في مرتبة مشرفة وغيرهم في مرتبة أقل[6]، فلا زلنا نتذوق شعر زهير بن أبي سلمى في حكمة البيان وقوة الوصف عند امرئ القيس، وقوة النفس الثائرة عند طرفة بن العبد.

ولاشّك أنّ هَؤلاء الشعراء جمعوا جزالة الألفاظ وعذوبة الأساليب وسمو المعاني والأفكار ممّا يوحي بسلامة التفكير وعمق تبصرهم، ولا أدلُ على ذلك من تطرق بعضهم

[1] الأدب الجاهلي- قضاياه أغراضه، أعلامه، فنونه- غازي طليمات وعرفان الأشقر، مكتبة الإيمان، دمشق، ط1، 1992،ص 55.

[2] المباحث البلاغية، مرجع سابق، ص 16.

[3] ديوان المهلهل بن ربيعة، شرح وتحقيق أنطوان محسن القوال، دار الجيل، 1995، بيروت، ص 8.

[4] لسان العرب، ابن منظور، ت عبد السلام هارون، دار صادر بيروت، م 11، باب اللام، فصل الهاء، ص 706.

[5] المصدر نفسه، م 8، باب الغين، فصل النون، ص 452.

[6] المباحث البلاغية، مرجع سابق، ص 16.

لعديد الملاحظات واللطائف النقدية التي تحتاج إلى ذوق عال، وإن افتقرت في كثير من الأحيان إلى التعليلات، "ومن ذلك قصة النابغة في تفضيل الأعشى على حسان بن ثابت وتفضيل الخنساء على بنات جنسها، فثار لذلك حسان، وقال له: أنا والله أشعر منك ومنها، فقال له النابغة: حيث ماذا ؟ قال حيث أقول"[1]:

لنا الجفناتُ الغرُّ يلمعن بالضحىَ وأسيافناَ يقطرنَ من نجدةٍ دماَ

ولدناَ بني العنقاء وابني محرقٍ فأكرمْ منا خالاً وأكرم بنا ابنماَ [2]

فقال له النابغة: أنت شاعر، ولكنّك أقللت جفانَك وأسيافَك وفخرت بمن ولدت، ولم تفخر بمن ولدوك[3]، وما إلى ذلك من أحكام نقدية[4] ارتجالية ساقها لنا مؤرخو النقد الأدبي، ولعّل من أهم ما يلحظه الدارس على هذه الأحكام أنّها ذات علاقة مباشرة بالذوق الفطري الذي يعد الأساس الأول في إصدار مثل هذه الأحكام، وهو إحدى النقاط الأساسية التي تلتقي فيها البلاغة بالنقد.[5]

وما يمكن أن نخلص إليه بخصوص هذه الفترة هو أن أحكامها كلها تتسُم بالارتجال والعفوية، كما تندرج ضمن الثقافة الشفوية، لأن العرب كانوا يعتمدون على الذاكرة، ثم إن الإنسان العربي اهتم بإنتاج النصوص، والإبداع فيها فنيا، أي أن التنافس متعلق بتوظيف الرصيد اللغوي توظيفا فنيا. فالجميع على دراية بمعاني الألفاظ ودلالتها، إنما التفاوت في توظيفها أدبيا.

[1] النقد في آثار أعلامه، حسين الحاج حسن، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996، ص 111.

[2] ديوان حسان بن ثابت، ت عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994، ص 219.

[3] النقد في آثار أعلامه، مرجع سابق، ص 111.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص 44.

[5] ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ثالثا: ملامح التفكير البلاغي العربي بعد نزول القرآن

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

1- ما قبل التأليف

شاءت قدرة الله سبحانه وتعالى أن تكون معجزة النبي المصطفى صلى الله عليــه و سلَّم معجزة بلاغية من جنس ما برع فيه العرب ليعرفوا علوها عن الطاقة، فالمعجزة بلا شك تناسبهم فوق مناسبتهم لموضوع الرسالة وعموم أزمانها وخلودها إلى يوم القيامة، فإذا كانت معجزة النبي صلى الله عليه وسلم من نوع الكلام السامي فوق طاقة الناس فإنها تكون مناسبة لمن تلقوها، لذلك جاء القرآن في أعلى درجات البيان من حيث لفظه، ومن حيث إيقاعه.[1]

وقد وقف العرب مبهورين بأسلوبه الرائع، وعجزوا عن مجاراته، وأقبل من أسلم منهم على القرآن الكريم يتلونه حق التلاوة معتمدين في فهمهم على سليقتهم، فإن أشكل عليهم معنى، أو غمُض عليهم مرمى سأل بعضهم بعضا، فإن أشكل عليهم جميعا سألوا الرسول صلى الله عليــه وسلم.[2]

أمّا في عهد الصحابة فقد اهتموا بالقرآن وتفسيره، ولم يكن تفسيرهم يشمل القرآن كله؛ فبعض الآيات واضحة لديهم لا تحتاج إلى بيان لمعرفتهم باللغة وأحوال المجتمع، وأسباب النزول وغير ذلك مما له علاقة مباشرة، أو غير مباشرة بالقرآن الكريم. ويأتي الحديث النبوي في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، أما اللغة فقد كانوا على دراية بها فهماً وخطاباً.

[1] ينظر المباحث البلاغية، مرجع سابق، ص 17.

[2] ينظر دراسات في علوم القرآن، فهد بن عبد الرحمان، بن سليمان مكتبة الملك فهد، الرياض، ط14، 2005. ص 34.

وقد هذب القرآن الكريم أساليب العرب، ودفعهم لاختيار ألفاظهم حتى تناسب مقاصد الشّرع اقتداءً بالنبي صلّى الله عليه وسلم " الذي لم يسمع الناس قط بكلام أعّم نفعاً ولا أقصد لفظا، ولا أعدل وزنا ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً ولا أسهل مخرجا ولا أفصح معنى ولا أبين في فحوى من كلامه صلى الله عليه وسلم."[1]

وكان طبيعيا أن يسعى الإنسان إلى معرفة ما جاء به الدين الجديد، ولمّا كان تحصيلُ المعرفة محتاجا إلى القراءة والكتابة دعا الرسول الكريم إلى تعلم الكتابة، حيث أُثر عنه صلّى الله وسلم أنّه بعد غزوة بدر كان يطلق سراح الأسير إذا علّم عشرة من صبيان المدينة الكتابة والقراءة.[2]

بل من المأثور أنّ الرّسول صلّى اللهُ عليه وسلّم قد دعا لتعلم اللغات الأجنبية، فقد دعا لتعلم اللغات الأجنبية، قائلا لزيد بن ثابت: " تعلمْ كتابَ يهود فإنِّي ما آمنهمْ على كتابِي."[3] كما أمره بتعلم السريانية[4].

وفي نطاق هذه التوجيهات ما فتئ الداخلون في الإسلام من غير العرب يتعلمون العربية؛ ليتعرفوا على أصول دينهم، وانتشرت اللغة العربية بينهم وانتشر معها تعلم الكتابة والقراءة، وتبع ذلك النحو والنظر في الأحكام العامة من زواج ومعاملات فبدأت حركة علمية على أسس دينية شكل القرآن شغلَها الأول، ثم الحديث جمعا وفهما وشرحا وتفسيرا وتأويلاً.[5]

وقد لعب هؤلاء المعتنقون للإسلام من غير العرب – إلى جانب أتباعه العرب القدامى– دوراً كبيرا في توجيه الحركة العلمية حيث بدأ الجدل يحتدم بين الفرق الإسلامية، "وكان من أهّم

[1] البيان والتبيين، الجاحظ، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1998، ج2، ص 17–18.

[2] ينظر مناهج التأليف عند العلماء العرب، مصطفى الشكعة، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1991، ص 19.

[3] الفقيه المفتي، زيد بن ثابت الأنصاري، رضي الله عنه، محمد رواس قلعة، مجلة البحوث الإسلامية، السعودية،ع 31، 1411هـ، ص 196.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص 201.

[5] ينظر مناهج التأليف، مرجع سابق، ص19.

الأفكار قضية الإعجاز القرآني، وهكذا تعددت مناحي التفكير، وتفتحت جوانب لم يتطرق إليها من قبل، فقـد أضحى القرآن محورا لدراسات تمضي في اتجاهين متقاربين إلى حد التداخل في بعض الأحيان؛ اتجاه يستـهدف فقه نصوصه والرد على الطاعنين فيها والمعترضين عليها، واتجاه آخر يسعى إلى اكتشاف خصائصه الأسلوبية التي كانت وما تزال أساس ومناط الإعجاز".[1]

إذن فقد كان التركيز في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء الراشدين منصباً على طلب العلم الشرعي باعتباره فرضا من الفرائض، ومن أجل تطبيق ما تم تعلمه إرضاءً لله سبحانه وتعالى وهذه غاية الغايات، أما اللغة فقد كانوا–العرب– أربابها وأساطينها، وأعلم الناس بها؛ إذْ أن مكانتها عندهم يمكن رصدها من حيث ممارستهم وتواصلهم – تداولها–، وقد تجلت ملامح التغيُّر والاهتمام بالتنظير اللغوي بظهور حركة التدوين و التأليف.

2– مراحل التأليف البلاغي وأهم مناهجه

لقد استمد العلم البلاغي وجوده من الفكر الديني، ولقد نبه الباحثون قديما وحديثا إلى هذا *الأمر*. ولقد كان هذا العلم طريقا إلى تحقيق هدفين كبيرين: التعرف على أحكام الشرع، وإدراك الإعجاز القرآني.[2]

فلمّا كانت الشريعة الإسلامية قد أُنزلت بلسان عربي مبين لابد من معرفة دقائق هذا اللسان وخصائصه؛ لذلك اعتبر ابن خلدون معرفة علوم اللسان أمراً ضروريا لتعلقه بأحكام الشريعة: "...إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب ونقلتها من

[1] البحث البلاغي عند العرب، شفيع السيد، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1987، ص15.

[2] ينظر تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، مهدي صالح السامرائي، دار عمار، عمان، ط1، 2008، ص 11.

الصحابة والتابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغتهم، فلابد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة".[1]

أما الهدف الثاني فهو معرفة إعجاز القرآن الكريم من جهة ما خصه الله به من نظم وجودة سبك، وفي ذلك يقول أبو هلال العسكري: " إن أحقّ العلوم بالتعلم وأولاها بالتحفظ بعد المعرفة بالله جلّ ثناؤه علم البلاغة ومعرفة الفصاحة، وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة، وأخل بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب، وما شحنه به من الإيجاز البديع "[2]

"وقد كانت الكتابة في الإعجاز حصيلة جهود متقاربة متعددة أسهم فيها علماء اللغة والنحو والبيان والكلام والأصول، وكان لهم لبنات في بناء صرح الإعجاز الشامخ، كالخليل بن أحمد وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زكرياء يحي الفراء والشافعي وابن قتيبة."[3]

والملاحظ أن المؤلفات التي بحثت في الإعجاز ساهمت بصورة واضحة في تطوير البحوث البلاغية؛ فقد ركزت على البحث في القرآن من ناحية بلاغية، بل إنه – الإعجاز– الباعث الأول على نشأة البلاغة العربية التي مرّت بمجموعة من المراحل، كما أن كل مرحلة من هذه المراحل طغى عليها منهج معين.

أ– مرحلة النشأة على هامش العلوم الأخرى

حيث لم تكن للبلاغة ملامح محددة، ومن أهم كتبها البيان والتبين وقد طغى على هذه المرحلة المنهج التجميعي؛ أي تجميع المادة البلاغية وتصنيفها، ومن أهّم ملامح هذه المرحلة:

---

[3] المقدمة، ابن خلدون ، ت خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، دط، 2010، ص 56.

[1] كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ت محمد أمين الخانجي، مطبعة محمود بك، ط1، 1420، ص1.

[3] دراسات في علوم القرآن، مرجع سابق، ص 37.

- عدم التبويب

- اضطراب مدلولات المصطلحات البلاغية.

- امتزاج القضايا البلاغية لبعضها البعض.[1]

من هنا نفهم أنّ الحديث عن القضايا البلاغية يكون مع قضايا أخرى نحوية وصرفية ولغوية؛ أي لم يوجد كتاب خاص بالبلاغة، كما أنّ هناك ورود لبعض المصطلحات البلاغية، لكنّ لها معان أخرى غير التي نعرفها الآن.

ب- مرحلة التكامل المشترك

وقد بدأت ملامح علم البلاغة تتبلور وتتحدد، ومن أهّم كتبها "تأويل مُشْكَل القرآن" لابن قتيبة، " نقد الشعر" لقدامة بن جعفر. ومن أبرز ملامح هذه المرحلة:

عدم استقلال المباحث البلاغية عن قضية الإعجاز؛ أي وجود مباحث بلاغية تتخذ من القرآن وحده مدونة للبلاغة؛ فالبحث في البلاغة لم يكن لذاتها، وقد طغى على هذه المرحلة المنهج الانطباعي الذي يعتمد على الذوق الخالص في التأليف البلاغي دون التبرير العلمي.[2]

ج- المرحلة الثالثة

سميت بمرحلة الاستقرار والتفرد، وقد استقرت البلاغة على صورتها النهائية التي ما تزال عليها إلى اليوم، وخير من مثل هذه المرحلة هو عبد القاهر الجرجاني الذي أرسى أسس المنهج الفني الذي يمزج بين القاعدة والذوق، ويزواج بين النظرية والتطبيق[3].

[1] ينظر محاضرات في علوم البيان، علي فراجي، دار هومة، الجزائر، ط1، 2010، ص 11-12.
[2] ينظر البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 110.
[3] المرجع نفسه، ص 125.

لكنّ لم يقدر لهذا المنهج أن يعمّر طويلا بظهـور أبي يعقوب السكاكي الذي أرسى دعائم المنهـج التقنيني، وهو ذلك المنهج الـذي يهتـم بالقانـون والقاعـدة على حساب الـذوق والتحليل الأدبي.

وخلاصة القول أنّ البلاغة العربية قد تحكّمت في ظهورها ظروف وعوامل عدة، فقبل نزول القرآن تجلت ملامح الاهتمام بها –إجرائيا وشفويا– في تذوق النصوص الشعرية، وكذا إيصال الخطاب للمتلقي في أبهى صوره. أما بعد **نزول القرآن** فقد ارتبطت– تأليفا وتنظيرا– بهذا الكتاب المعجز، بيد أنها لم تهمل الجوانب الفنية للنصوص الأدبية، لكنها تأثرت بمجموعة من الظروف والعوامل الأخرى لعلَّ أبرزُها التراكم المعرفي، وضرورة فصل كل علم عن غيره، وكذا انفتاح العرب على غيرهم، وحاجة هؤلاء إلى قواعد يحتكمون إليها، إضافة إلى دخول غير العرب مجال التأليف مع تفاوت قدراتهم واختلاف مرجعياتهم وكذا أساليبهم في البحث والتأليف.

الفصل الأول: روافد التفكير البلاغي عند القزويني ومصادره

أولا: روافد التفكير البلاغي عند القزويني

ثانيا: مصادر التفكير البلاغي عند القزويني

ظهر القزويني في القرن الثامن هجري[1] فوجد البلاغة قد خطت خطوات متقدمة، وبُحثت مسائلها المختلفة بعد أن بدأت مسائل متفرقة في كتب المفسرين الأوائل، ككتاب معاني القرآن للفراء، وكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة، وكتب الجاحظ. وبقيت البلاغة تتطور قرنا بعد آخر؛ حتى ظهر عبد القاهر الجرجاني، فهذَّب مسائلها وأعاد تبويبها، وهو التبويب الذي اعتمد عليه السكاكي فيما بعد اعتماداً كبيراً.[2] في صياغة مباحث مفتاحه

وقد أعاد القزويني تلخيص ماورد في مفتاح السكاكي في كتاب سماه (تلخيص المفتاح)، ثم رأى أن هذا التلخيص يحتاج إلى شرح؛ فألف كتابه (الإيضاح)، ومعلوم ان كل مؤلف يؤلف كتابا توجّهُ أفكاره مرجعياتٌ فكريةٌ متعددة، كما يعتمد على مصادر مختلفة، ولهذا ارتأيت أن استعرض في هذا الفصل أهم الروافد الفكرية التي ساهمت في تفكيره، وأهم المصادر التي استقى منها مادته البلاغية.

أولا: روافد التفكير البلاغي

إن قراءة متأنية لكتابي القزويني تكشف أن هناك عدة اتجاهات فكرية ساعدت الرجل على بلورة أفكاره، وتوجيه مسارها، وهي اتجاهات فكرية متقاربة وذات علاقة وطيدة ببعضها البعض وهي:

1- الاتجاه الديني:

إنَّ تأثير القرآن كان واضحا منذ البداية، فقد كان مدار الدراسات البلاغية منذ نشأتها بدءاً بأبي عبيدة، ووصولا إلى القزويني الذي أشار في تلخيصه أن البلاغة استمدت مشروعيتها ومكانتها من ارتباطها بالقرآن الكريم إذ يقول: " فلماَّ كان علم البلاغة وتوابعها من أجلِّ العلومِ قدراً وأدقها سراً ....إذ به تعرف دقائق العربية وأسرارها .. ويُكشف عن وجوه

[1] ينظر ترجمته في ملحق هذه المذكرة ص280.

[2] ينظر البلاغة عند السكاكي، أحمد مطلوب، منشورات النهضة، بغداد، ط1، 1964، ص 191.

الإعجاز في نظم القرآن أستارها "[1]. فقد ربط مباحث البلاغة بغاية سامية، وهي فهم النص القرآني والكشف عن مواطن إعجازه.

إن اعتبار القزويني المباحث البلاغية وسيلة للوصول إلى المقصد الديني جعله يقسم البلاغة إلى طرفين: **أعلى**، وهو حد الإعجاز والمقصود هو القرآن الكريم، وما يقرب منه وهو الحديث النبوي، و**أسفل** وهو إذا غُير الكلام عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وبينهما مراتبٌ كثيرة يدخل ضمنها كلام الأدباء والشعراء، وغيرهم من أرباب الفصاحة والبيان.

ثم إن التطرق لبعض المسائل البلاغية توحي مباشرة بالبعد الديني لباحثها، من ذلك باب الحقيقة والمجاز، هذا الأخير يعتبر من أهم الموضوعات في البلاغة العربية لما أثاره من جدل واسع لدى الأصوليين والبلاغيين، وذلك لارتباطه باللفظ والنص الديني، وبالعقيدة في الجانب التشريعي العملي من جهة، و الإعتقادي النظري من جهة أخرى، حيث تطلب الخوض في آيات الصفات ونصوص الأحكام والتشريعات من القرآن والحديث النبوي والاهتمام بدراسة الأساليب البلاغية، وعلى رأسها البحث المجازي.[2]

وقد بحث العديد من البلاغين موضوع الحقيقة والمجاز، ومن بينهم القزويني الذي عرَّف الحقيقة بقوله:" الكلمةُ المستعملةُ فيما وضعت له في اصطلاح التخاطبِ".[3] أما المجاز فينقسم إلى قسمين: مفرد ومركب، وقد أفاض في الموضوع في كتاب (الإيضاح) مناقشا إيَّاه من جميع جوانبه وزواياه.

ويمكن القول ان اشتراط وجود القرينة في المجاز،– وهو غير مختص بالخبر، بل

[1] ينظر التلخيص في علوم البلاغة القزويني، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997، ص 5.

[2] المنهجية الأصولية والبحث البلاغي، سعيد النكر، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ط1، 2012، ص 72.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص 13.

يجري في الإنشاء نحو: ﴿ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحا﴾ (غافر/36) ولابد له من قرينة –[1] كان باعثا دينيا، لأنّ القرينة تنفي صفة الكذب عن المجاز.

ويبدو الباعثُ الدينيُ أكثَر وضوحا حين نتأمل شواهد القزويني، فقد اهتم بالشاهد القرآني محلّلا كلام الله عز وجل واقفا على ما فيه من روعة وجمال، حتى لا تكاد صفحة من صفحات كتابه تخلو من شاهد قرآني، أو مجموعة من الشواهد فقد أحصى محقق كتاب (التلخيص) عبد الحميد هنداوي مائتين وخمس عشرة آية(215) بين مكررة وغير مكررة وردت في كتاب التلخيص.

أمّا في الإيضاح فقد بلغ مجموع شواهده الثمانمائة شاهد(800) منها أكثر من الستمائة آية(600)، وبهذا يكون الخطيبُ الأوفرَ في الشواهد من الجرجاني والسكاكي، وهو يزيد على الجميع في القرآن، ولا ينقص كثيرا عن عبد القاهر في الشعر[2].

ويرى عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر أن القزويني قد اتخذ من علم البلاغة – بغير حق– وسيلة يخدم بها مذهبه، فصرف سبعة من نصوص الله سبحانه وتعالى عن ظاهرها، وهي: صفة الاستواء، والنفس، العجب، والمكرر، اليدين، واليمين والكف، ومجيء الله يوم القيامة لفصل القضاء[3]، وقد استشهد الباحث على ما ذهب إليه بالعديد من الأقوال والمصطلحات الواردة في كتابي الخطيب القزويني، ولكن المقام لا يسمح لاستحضارها ومناقشتها.

ويتجلى البعد الديني واضحا في ترغيب القزويني الناس أن يتعلموا أصول الفقه والمعاني

[1] ينظر المصدر السابق، ص 13.

[2] منهج التعامل مع الشاهد البلاغي، عريض بن محمود العطوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، السعودية، ج8،ع1، 30 جمادى الأولى1425،ص 523.

[3] إصلاح الإيضاح، ع المحسن بن عبد العزيز العسكر، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود،ع 49، 1426هـ،ص 476.

والبيان، وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: "وكان يرغب الناس في الاشتغال بأصول الفقه والمعاني والبيان "[1] وهذا لتكامل العلمين وتوحد غايتهما وهي الغاية الدينية.

إن الشواهد السابقة لا تدع مجالا للشك – في اعتقادي – عن أثر الفكر الديني في بلاغة القزويني، شأنه في ذلك شأن العديد من البلاغيين الذين سبقوه إذ اعتبر بعضهم البلاغة علما قرآنيا، ثم إن وظيفة القزويني تركت بصماتها واضحة في تألفيه، فقد اشتغل القضاء والخطابة المرتبطين أساسا بالعلوم الدينية.

2- أثر علم اللغة

للنحاة العرب يدٌ طولىَ في دراسة الكلام وتحليله والوقوف عند الجملة، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير، أو ذكر أو حذف ....إلخ، فلا غرابة أن نجد تداخل النحو مع المباحث البلاغية وبخاصة في علم المعاني[2]؛ لأن البحث البلاغي ينظر في جودة الأساليب بعيدا عن الانطباعات والانفعالات، وهذا لا يتأتى إلا بمعرفة قواعد اللغة، وضوابطها.

وقد توقف القزويني عند كثير من القضايا النحوية باحثا ومناقشا مبرزا أثرها في وضوح الأساليب، أو غموضها، ومن أهم المباحث النحوية الواردة في كتابه (مبحث تقييد الفعل سواء بالمفعول، أو بالشرط). أما تقييده بالمفعول فلتربية الفائدة كقولك: "ضربت ضربا شديدا، وضربت زيدا، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت تأديبا، وضربت بالسوط وجلست والسارية، وجاء زيد راكباً، وطاب زيد نفساً، وما ضرب إلا زيد، وما ضربت إلا زيداً"[3]؛ ثم تحدث عن ترك تقييد الفعل، وسبب ذلك المنع من تربية الفائدة؛ لكنه لم يعط أمثلة عن ذلك.

---

[1] الدرر الكامنة، ابن حجر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، ج4، ص 5.

[2] الجهود البلاغية للتفتازاني، ثناء نجاتي محمود عياش، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص 35.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 96.

أمّا التقييد بالشرط فله العديد من الاعتبارات التي لا تُعرف إلا بمعرفة الفروق الموجودة بين أدواته بنوع من التفصيل؛ مشيرا – أن هذا مبحث نحوي – أن علم النحو فصل القول فيه، ولهذا سيكتفي بالحديث عن(إن، و إذا، ولو)، وهي أدوات شرطية لم تعط حقها من البحث في النحو، ولهذا سيتحدث عنها في البلاغة.

أمّا(إن وإذا) فهما للشرط في الاستقبال، والفرق بينهما أن(إنً) لا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه، كما تقول لصاحبك: "إن تكرمني أكرمك" بخلاف (إذا) التي يكون الشرط فيها مجزوما بوقوعه نحو: "إذا زالت الشمس آتيك"[1]؛ وغالبا ما ترتبط (إذا) بالفعل الماضي؛ لأن الحكم مقطوع بوقوعه عادة، بعكس (إن) المرتبطة بالفعل المضارع؛ وهو ما لم يشر إليه القزويني صراحة، إذ لمح له بالتأكيد على ارتباط (إذا) بالفعل الماضي، وهذا ما ورد في قوله تعالى:﴿ فإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ ۗ ﴾ (الأعراف/ 131).

وقد أفاض القزويني في تحليل هذا المبحث رابطا بين التحليل النحوي والاعتبارات البلاغية، مستشهدا بالعديد من الأمثلة والآيات القرآنية، والأبيات الشعرية لا سيما في كتابه الإيضاح بعكس التلخيص الذي اكتفى فيه بالشواهد القرآنية[2]، لكنه لم يتوقف عندها بالشرح والتحليل بالصورة التي رأيناها في الإيضاح على الرغم أن الشواهد الواردة في التلخيص هي نفسها الواردة في الإيضاح، بل إنه أضاف إليها شواهد و أبيات شعرية، وهذا يدل على أن الإيضاح كان أكثر إيغالا في الشرح و التحليل.

[1] المصدر السابق، ص 96.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 30-31.

3-أثر الفلسفة والمنطق

باتساع رقعــة الدولــة الإسلامية، وكثرة الداخليـن في الإسلام، وبروز احتكاك الفكر

الإسلامي برواسب المعتقدات السابقة للمسلمين الجدد أخذ المسلمون على عاتقهم مهمة الدفاع عن العقيدة الإسلامية بنفس السلاح الذي أشهره خصومهم، فهم لما تعلموا الفلسفة للدفاع عن القرآن صار لهم منهج في البحث والتقرير والتدليل[1]. ولما كانت البلاغة من العلوم التي نشأت في أحضان الدراسات القرآنية؛ فقد كانت على صلة بالفلسفة، وعلماء الكلام في مراحل حياتها كلها من حيث نشأتها وتطورها، ومن ثم جمودها وتحجرها كما يقولون. ونظرة على أسماء أبرز رجالها تبيِّن بجلاء أن البلاغة العربية في جميع أدوارها قد عاشت في كنف رجال يهتمون بالفلسفة وتحت رعايتهم، وكذا جمهرة الأقلام التي خدمتها في عصرها.[2]هذه الصلة مردها ارتباط البلاغة في جميع مراحل تطورها ونشأتها بقضية جوهرية، وهي قضية الإعجاز القرآني، وما دار حولها من جدل منطقي ترك بصماته واضحة في التأليف البلاغي، ولكن بدرجات متفاوتة.

ومن يقرأ كتابي القزويني يلْحظ العديد من المصطلحات والأساليب الفلسفية، أو حتى إدخال مباحث بأكملها ليست من صميم البحث البلاغي، فقد أدخل في علم البيان مبحث الدلالات، وتكلم عليها طويلا مقسما إيَّاها إلى ثلاثة أنواع: دلالة التلفظ، وتدل إما على ما وضع له أو لغيره، والثاني إمّا داخل في الأول كدخول السقف في مفهوم البيت، أو الحيوان في مفهوم الإنسان، أو خارج عنه خروج الحائط عن مفهوم السقف، أو الضحـك عن مفهـوم الإنسان، وتسمى الأولى دلالة وضعية، وكل واحدة من الأخيرتين دلالة عقلية.

---

[1] العقيدة وعلم الكلام في مناهج البحث والتفكير الإسلامي، محمود الخالدي، الشهاب، الجزائر، دط، 1989، ص 45.

[2] مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة،ط1 ،1961، ص145. وأنظر ، الجهود البلاغية للتفتازاني، مرجع سابق، ص40.

وتخص الأولى دلالة المطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بدلالة الالتزام، ولا يخفى ما لهذا المبحث من أهمية في الدراسات المنطقية والفلسفية شأنُها في ذلك شأن الدراسات المنطقية، وأعتقد أن إدراجه لهذا المبحث جاء لبيان الصلة بين المنطق واللغة ومنه: نظرية الدلالات " Théorie de Significations"

كما استعمل مصطلحي الطرد والعكس عندما تحدث عن المجاز العقلي، ومناقشته تعريف السكاكي الذي رأى فيه نظر،لأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله: لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر".[1]

ومن يقرأ حديثه عن الجامع في بحث الفصل والوصل يجد عددا من المصطلحات الفلسفية والمنطقية منها: التصور،التماثل، التجديد، العلة والمعلول، التضاد، شبه التضاد، شبه التماثل[2].

هذه كلها مصطلحات فلسفية استعملت قديما وحديثا، ولم تبق حكراً على الدرس الفلسفي، بل انتقلت إلى بعض الدراسات الأخرى التي كانت الفلسفة منبتا خصبا لها مثل: البنيوية والسيميائية وغيرهما من المناهج النقدية المعاصرة التي تُعنى بتحليل النصوص والخطابات.

ممّا سبق ذكره يتبين بوضوح أن القزويني تأثر بالمنطق والفلسفة، شأنه في ذلك شأن جميع بلاغي المدرسة الكلامية التي أسّسها السكاكي، الأمر الذي عده الكثير من النقاد أحد الأسباب التي ضيقت دائرة البحث البلاغي فأصبح قواعد ومصطلحات بعد أن كان يعتمد في تحليلاته على مقاييس أدبية وفنية، أمّا بالنسبة لنا فستبقى مجرد فرضية، لأن هناك من رأى في امتزاج البلاغة بالفلسفة أمراً طبيعيا لامناص منه، وهذا لحاجتها للتنظيم

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 35.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 49-50.

والتبويب، فلا يمكن أن تبقى مجرد بحوث و قضايا متناثرة، وهذا ما يمكن أن تؤكده، أو تنفيه المباحث و الفصول الآتية.

ثانيا : مصادر التفكير البلاغي عند القزويني

لقد درس السكاكي تراث السابقين حتى استلهمه جيداً فنبغ في البلاغة، وأصبح صاحب مدرسة بلاغية مشهورة اُتخذت مصدراً حتى في العصر الحديث. وقد أكبَّ القزويني على مفتاح السكاكي شارحا وملخصا، وهذا ما أشار إليه في مقدمة تلخيصه الذي محَّضه لاختصار مفتاح السكاكي بسبب ما فيه من حشو وتطويل وتعقيد، ثم إنه قابل للاختصار مفتقر إلى الإيضاح والتجريد، ولهذا لم يكتف بما ورد في المفتاح، بل أضاف فوائد عثر عليها في كتب القوم، وزوائد لم يظفر في كلام أحد بالتصريح بها، والإشارة إليها، وسماه (تلخيص المفتاح).[1]

ثم ألف كتابه (الإيضاح) الذي جعله على ترتيب مختصره الذي سماه تلخيص المفتاح، وبسط فيه القول ليكون كالشرح له، فأوضح مواضعه المشكلة، وفصَّل معانيه المجملة، وعمد إلى ما خلا عنه (المختصر) مما تضمنه مفتاح العلوم، وإلى ما خلا عنه (المفتاح) من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني في الدلائل والأسرار، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما.[2]

فهو لم يذكــر من رجال البلاغــة الذين أفاد منهم سوى السكاكي والجرجاني، واكتفى بالتلميح لوجود مصادر أخرى بقوله:"... وإلى ما تيسر فيه من كلام غيرهما".[3] غير أن قارئ الإيضاح يلحظ أنه أشار فيه إلى عديد من الأعلام، مثل: القاضي أبي الحسن

[1] ينظر التلخيص في علوم البلاغة، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997. ص 5.
[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 9.
[3] المصدر السابق، ص9.

الجرجاني، والشيخ جار الله العلامة المعروف الزمخشري؛ مما ينبئُ بإطلاعه على مصادر هؤلاء وإفادته منهم، وقد ذكر أحمد مطلوب أنّ القزويني أغفل ذكر العديد من علماء اللغة والبلاغة الذين أفاد منهم كالمبرد، والرماني، والعسكري، وابن سنان، وبدر الدين بن مالك.[1]

وسنحاول فيما يلي عرض أهم هذه المصادر سواء تلك التي ذكر القزويني أصحابها، أو التي اعتمد عليها دون أن يشير إليها، مع استقصاء أهم الشواهد المثبة لاستفادة القزويني من هذه المصادر دون الإغراق في التفاصيل، مع توخي إيرادها- المصادر- حسب التسلسل الزمني لمؤلفيها:

1- ابن سنان الخفاجي

يعدُّ عبد الله بن محمد، المعروف بـ (ابن سنان الخفاجي 466هـ)[2] واحداً من علماء البلاغة الذين أصَّلوا لبعض المباحث البلاغية لاسيما موضوع الفصاحة والبلاغة الذي كان أكثر التصاقا به من غيره، وبعض الموضوعات الصوتية الأخرى من خلال آرائه المبثوثة في كتابه (سر الفصاحة)، فكان بذلك مصدراً لكثير من البلاغين الذين جاؤوا بعده.

وقد كان القزويني واحداً من العلماء الذين أفادوا منه في عدة جوانب، لاسيما في تقديمه لمبحث الفصاحة والبلاغة على جميع فنون البلاغة الأخرى[3]؛ إذ لم يتابع السكاكي في هذا الجانب فقد بحثهما السكاكي بعد موضوعات علم البيان،[4] كما ساير القزويني ابن سنان في التفريق بين المصطلحين، وفي ذلك يقول:" ... والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني، لا

[1] ينظر القزويني وشروح التلخيص، أحمد مطلوب، مكتبة النهضة، بغداد، دط، دت، ص 192.
[2] الأعلام ،خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2002، ج3، ص 141.
[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص ص 11-21، والتلخيص، مصدر سابق، ص ص 6-9.
[4] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 415.

يقال في كلمةٍ واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة، وإن قيل فيها فصيحة، وكل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغا كالذي يقع فيه الإسهاب في غير موضعه ".[1]

ويخلص القزويني إلى النتيجة نفسها قائلاً: "... وقد عُلم بما ذكرنا أمران **أحدهما** أن كل بليغ – كلاما كان أو متكلما – فصيح، وليس كلٌ فصيح بليغا، **الثاني** أن البلاغة في الكلامِ مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأديةِ المعنى المراد، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره ".[2]

فالفصاحة عند كليهما تتعلق بالألفاظ، أما البلاغة فهي وصف للألفاظ مع المعاني، وإن كان القزويني قد توقف عند الجانب الإبلاغي، وهو الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعاني، وهو ما لم يشر إليه ابن سنان في هذا الموضع، كما نجده قد نقل عنه العديد من الأمثلة نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر، من ذلك مقولة عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن حماره، وهو مثال يضرب لغرابة الكلمة، حيث قال:" مالكمْ تتكأكئونَ علي تكأكؤكمْ على ذي جنة افْرنْقعُوا عنّي"[3].

وقد استشهد القزويني بالمثال نفسه، ولكن بتغيير زمن الفعل من المضارع إلى الماضي، فورد عنده" مالكم تكأكأتمْ عليَّ تكأكؤكمْ على ذي جنة افْرنْقعُوا عنّي".[4]

وفي الموضوع نفسه أي غرابة الكلمة نجد القزويني يستشهد بمثال ذكره ابن سنان، وهو عجز بيت شعري للعجاج: وفاحمًا ومرْسنًا مسرّجاً.

---

[1] سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، ت النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2003، ص67.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص21.

[3] سر الفصاحة، مصدر سابق، ص 78.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 13.

ولم يختلف تعليق القزويني كثيرا عن تعليق ابن سنان حيث يقول:" فإنّه لمْ يعرف ما أراد بقوله: (مسرجا) حتّى اختلف في تخريجه؛ فقيل هو من قولهم للسيوف سُرَيْجيّة منسوبة إلى قيِّن يقال له سُرَيْج، يريد أنه في الاستواء، والدقة كالسيف السُرَيْجي."[1]

وقد اختلفت الإفادة والنقل عنده من موضع لآخر، فينقل أحيانا الشاهد مع تغيير طفيف وأحيانا المثال والتعليق مثلما أخذ بيت المتنبي:

ولاَ فضلَ للشّجاعةِ والنـدَى وصَبرِ الفْتــىَ لـوْلا لقـاء شُعـوبٍ[2]

فإن لفظ الندى فيه حشو يفسد المعنى؛ لأّن المعنى لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى؛ لأنّ الشجاع لو عَلم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام، فلم تكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل لحاله؛ فإذا علم أنه يموت هان عليه بذله، وفي هذا يقول: إذا عُوتب فيه كيف أبذل ما لا أبقى له؟ أنّى بالمتمتّع بهذا المال؟ وعليه قول طرفة:

فإن كنْتَ لا تَسطيعُ دَفْعَ مَنيّتي فَذرْنِي أبَادِرْها بمَا ملكتْ يدِي[3]

وقول مهيار:

فكُـلْ إن أكلتَ واطعـمْ أخـاكَ فـلاَ الــزادُ يبقــىَ ولا الآكِـلُ

وسنورد تعليق ابن سنان على البيت نفسه لنؤكد مدى إفادة القزويني منه، حيث يقول معلقا على بيت المتنبي السابق: " فإنّ الندى هاهنا حشو يفسد المعنى، وذلك مقصوده أن الدنيا لا فضل فيها للشجاعة والصبر لولا الموت، لأن الشجاعَ إذا علم أنه يخلد فأي فضل

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 13، وسر الفصاحة، مصدر سابق، ص 86.

[2] المتنبـــي، الديـوان، ت عبد الرحمان البرقوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، 2014،

[3] ديوان طرفة بن العبد، ت عبد الرحمان مصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2003، ص 33.

لشجاعته، وكذلك الصابر".[1] وكذلك قوله:"...إذا عُوتب في بذله كيف لا أبذل ما لا أبقى له، ومن أثق بالتمتع المال؟".[2] ثم يورد بيتي طرفة، و مهيار.

هذا خير شاهد على استفادة القزويني من ابن سنان، والملاحظ أن عملية النقل هذه لم ترد في التلخيص، وظهرت في الإيضاح مما يفسر أن القزويني تعمّد إخفاء كلام ابن سنان – وغيره – نهائيا في التلخيص، ثم أدرك أن التعويل على الشاهد فقط لا يُسهم في تجلية المعنى وتفسيره، فعمد لنقل كلام ابن سنان، ولكنه عرَف كيف يخفي نقله كما قال أحمد مطلوب.[3]

وقد أخفى نقله بتغيير بعض الألفاظ تارة، وتغيير موضع الشاهد تارة أخرى لاسيما في الموضوعات المتعلقة بمقدمة كتابه التي ضمنها خلاصة بحثه لمفهومي الفصاحة والبلاغة، وهذا ما حدا ببعض البلاغين أن يقول: " إنّه من العجيب أن يسمي كتابه بهذا الاسم؛ لأنه ليس تلخيصا لمفتاح السكاكي وحده؛ بل هو أشبه أن يكون تلخيصا لكتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، وسر الفصاحـة لابن سنان الخفاجي... وروح التلخيص مـن الكتاب الأخير واضح كل الوضوح في مقدمته".[4]

ولكنّنا ننأى بأنفسنا عـــن هذا التغليب؛ لأنّ إفادة القزويني من ابن سنان في هذا المبحث وإن كانت مؤكدة إلّا أنّها لم تكن الإفادة الوحيدة؛ لأن القول بذلك يجعلنا نسقط أثر العديد من العلماء الآخرين في القزويني.

[1] سر الفصاحة، مصدر سابق، ص 219.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ينظر القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 199.

[4] عبد المنعم خفاجي، مقدمات ضمن كتاب الإيضاح للقزويني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط3، 1993،ج1، ص 12.

2 – الرُماني

في بداية القرن الثالث الهجري احتدم الجدل حول مسألة وجوه إعجاز القرآن، وقد كان الإمام أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (276هـ– 386هـ) واحدا من الذين أدلو بدلوهم في هذه المسألة، فألف رسالة بعنوان: (**النكت في إعجاز القرآن**). وقد تزامن ظهور هذه الرسالة مع رسالة أخرى، وهي(**بيان إعجاز القرآن للإمام الخطابي**).

هاتان الرسالتان كانتا الأساس لما كُتب في الإعجاز فيما بعد[1]، وقد أفاد القزويني من رسالة الرماني، إلا أنّ هذه الإفادة لم تكن مطلقة، فقد تابعه في تقسيمه الإيجاز إلى إيجاز قصر، وإيجاز حذف[2] هذا المصطلح – الذي يعود فضل تسميته للرماني حسب ما ذهب إليه ابن سنان الخفاجي[3].

فقد فضل القزويني العودة إلى الأصل؛ أي نقل المعلومة من مظَانِّها الأولى مسترشدا ببعض

شواهد الرُماني تارةً، و مضيفا شواهد جديدة تارة أخرى، ومن الأمثلة التي نقلها من الرماني قوله تعالى:﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾**(البقرة /179)** وهذا في معرض حديثه عن إيجاز القصر الذي بدأ به مخالفا الرّماني الذي قدم إيجاز الحذف. كذلك نقل عنه استشهاده بقوله تعالى:﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ (يوسف/82)حين تحدث عن إيجاز الحذف، ولكنّ القزويني كان أكثر تفصيلا، وشرحا، وتقسيما[4]. فبعد تقسيم الرماني الإيجاز إلى حذف وقصر ذكر أن الإيجاز على ثلاثة أضرب وهي:" سلوك الطريق الأقرب دون الأبعد، وإيجاز باعتماد الغرض دون ما تشعب، وإيجاز بإظهار الفائدة بما

[1] ينظر المعجزة القرآنية، بغدادي بلقاسم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، دت، ص 222– 223.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص ص 166–168. والتلخيص، مصدر سابق، ص55.

[3] سر الفصاحة، مصدر سابق، ص 211.

[4] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 194.

يستحسن دون ما يستقبل..."[1] منتهيا إلى أنّ للإيجاز فضيلة وعلو على سائر أصناف الكلام.

وقسمَّه الخطيب القزويني إلى إيجاز قصر وحذف، ويكون هذا الأخير بحذف المضاف، أو الموصوف، أو الصفة أو جواب الشرط، أو حذف جزء من أجزاء الجملة أو حذف كل مضمونها أو بأكثر من جملة.[2]

وأعتقد أن هذا العرض والتفصيل مرجعه استفادة القزويني من المؤلفات البلاغية والنحوية التي أُلفت بعد الرماني؛ مما جعله يستعرض الموضوع من جوانب شتى لاسيما الجانب النحوي.

3- أبو هلال العسكري

يُعد كتاب أبي هلال العسكري (**كتاب الصناعتين)** نقطة تحول النقد ومقاييسه الذوقية إلى علم يعتمد على القواعد البلاغية أكثر من اعتماده على الأساس الفني.[3]

وقد تأثر القزويني (في الإيضاح) ببعض مما ورد في الكتاب لاسيما في موضوع الحذف، يقول أبو هلال العسكري:" ومن الحذف الرديء قول الحارث بن حلزة:

والعيشُ خـــيرٌ في ظلاَ لِ النوكِ ممنْ عاشَ كـــــدًا[4]

وإنما أراد العيش الناعم خير في ظلال النوك من العيش الشاق في ظلال العقل، وليس يدل لحن كلامه على هذا، فهو من الإيجاز المقصر، ومثله قول عروة بن الورد:

---

[1] النكت في إعجاز القرآن الكريم ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، الرماني، ت محمد خلف الله وزغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، دت، ص 79.

[2] القزويني، الإيضاح ، ص 166،168. والتلخيص، ص 55.

[3] البحث البلاغي عند العرب، أحمد مطلوب، دار الجاحظ للنشر، دط، 1982، ص 47- 48 .

[4] ديوان الحارث بن حلزة، ت إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991،ص 47.

عجبتُ لهمْ إذ يقتلونَ أنفسهمْ ومقتلهمْ عندَ الوغَى كانَ أعذرَا[1]

يعني إذ يقتلون نفوسهم في السلم"[2].

وهذا لا يحتاج إلى إثبات، فقد نقل كلام العسكري نقلا حرفيا محاولا إخفاءه بتقديم المثال الثاني، وتأخير الأول، أما في التلخيص فقد تأثر به في تقسيم القصر إلى نوعين، محجما عن نقل الشواهد بسبب نزعته التلخيصية، لكن هذا لا يعني أن اطلاعه على كتاب الصناعتين كانت بعد تأليف كتاب التلخيص، فنزعة التلخيص هي التي فرضت عليه الإقلال من الشواهد، بعكس ما هدف إليه في الإيضاح، ولهذا اختفت عملية النقل في التلخيص، وتجلت في الإيضاح.

4-عبد القاهر الجرجاني

بلغ التأليف البلاغي غايةً بعيدة من الإحكام، والنضج في القرن الخامس، وذلك على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني(471هـ) صاحب كتابي (دلائل الإعجاز)، و(أسرار البلاغة) و(الرسالة الشافية). هذه المؤلفات وغيرها تشهد له بالفكر النافذ والعلم الواسع والذوق المرهف، كما تشهد له بطول الباع وسداد الرأي في النحو والبلاغة، والنقد[3].

وقد أثّر كتاباه الدلائل والأسرار في جميع البلاغيين الذين أتوا بعده، بل ربما كان كلامهم تكرارا لما ذكره عبد القاهر؛ ولم يستطع القزويني وهو يلخص مفتاح السكاكي أن يتناسى مؤلفات الجرجاني، وأنىّ له ذلك؟!، هذه المؤلفات تُعد الأساس الأول الذي اعتمد عليه القزويني في مفتاحه. يقول القزويني في الإيضاح: " ... وعمدت إلى ما خلا عنه

[1] ديوان عروة بن الورد، ت أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1998، ص 74.

[2] كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ت محمد علي البجاوي وأبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1419، ج ص 188.

[3] الموجز في تاريخ البلاغة العربية، مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ، سوريا، 1981، ص 89.

المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر رحمه الله في كتابيه دلائل الإعجاز أسرار البلاغة، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما.."[1].

فهـذا اعتراف صريح باستفادته من هذه المصادر وغيرها، وسنحاول فيما يلي تتبع بعض المباحث التي اعتمد فيها القزويني على الجرجاني لاستجلاء ما أضافه القزويني للبلاغـة العربية، ومن أكثر الموضوعات التي أفاد فيها القزويني من الجرجاني:

- الفصاحة

أفاد القزويني من الجرجاني في العديد من الموضوعات، لعل أبرزها بحث الفصاحة؛ فقد نقل عنه بعض الشواهد، وتحليلاته لها، وتعليقاته عليها مصرحا بذلك تارة، وملمحا تارة أخرى[2]، ومن ذلك بيت العباس بن الأحنف:

سأطلبُ بعدَ الدّارِ عنْكمْ لتقرَبوا وتسْكبُ عينيايَ الدموعَ لتجمدَا [3]

قال عبد القاهر معلقا على هذا البيت:" بدأ بسكـب الدموع على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمـد، فأحسن وأصاب؛ لأن من شأن البكاء أبدا أن يكون أمارة للحزن، وأن يجعل دلالة عليه وكناية عنه، كقولهم: أبكاني وأضحكني على من ساءني وسرني، وكما قال :

أبْكانـيِ الدهــرُ ويا ربمَا أضْحكنـيِ الدّهْــرُ بما يرْضــى

ثم ساق هذا القياس إلى نقيضه، فالتمس أن يدل على ما يوجبه دوام التلاقي مـن السرور

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 9.

[2] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 210.

[3] ديوان العباس بن الأحنف، ت عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، دط، 1954، ص 106.

بقوله: لتجمدا، وظن أن الجمود يبلغ له في إفادة المسرة والسلامة من الحزن مبلغ سكب الدمـوع فـي الدلالة على الكآبة، والوقوع في الحزن، ونظـر إلى أن الجمود خـلو العين مـن البكاء وانتفاء الدموع عنها".[1]

وقد نقل القزويني هذا التحليل والشرح مقدما بعض العبارات، ومؤخرا أخرى، لكنه حافظ على ترتيب الشواهد كما وردت عند الجرجاني. وفي معرض حديثه عن شروط فصاحة الكلام التي حددها في: خلوه من التعقيد المعنوي، وكثرة التكرار وتتابع الإضافات، هذا الشرط الأخير استشهد فيه بكلام للجرجاني ينهى فيه عن الإضافات المتداخلة:" قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب: إياك والإضافات المتداخلة؛ فإنها لا تحسن"[2]. ثم يواصل الاستشهاد بكلامه قائلا:"... ثم قال الشيخ: ولا شك في ثقل ذلك في الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف".[3]

هـذا الاستشهاد يبرز بوضوح استفادة القزويني من الجـرجاني، وإن لم تكن الاستفادة في المفـهوم، وتحديد عـلاقة الفصاحـة بالبلاغـة، فهي– على الأقل – في توظيف الشواهـد، وتحليلها والتعقيب عليها.

وعلى الرغم من نقله لهذه التحليلات والشواهد، إلّا أنه خالفه في تحديد مفهوم الفصاحة، فبينما يرى الجرجاني أن الفصاحـة و البيان والبلاغة ألفاظ مترادفة لا تتصف بها المفردات، وإنما يوصف بها الكلام بعد توخي معاني النحو فيما بين الكلم[4] نجد القزويني– ومن قبله السكاكي وابن الأثير– قد أخرج الفصاحة من كنف البلاغة، وجعلها اسما لما كـان

[1] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط 5، 2004، ص 269.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 18.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] ينظر الدلائل، مصدر سابق، ص 242.

بنجوة من تنافر الحروف، وغرابة الألفاظ، ومخالفة القياس[1].

وبغض النظر عن مناقشة أقربهما للصواب إلا أننا نريد أن نشير إلى اجتهاد القزويني، فهو لم يتقيد حرفيا بما جاء عند سابقيه إبرازاً لشخصيته وقيمته العلمية، ومقدرته على تذوق النصوص، لأن هذا النقد المُوجه لكثير من العلماء–لاسيما السكاكي– لم يأت هكذا اعتباطا، وإنما هو مبني على قراءة، وفهم للنصوص ومقارنة بين آراء العلماء حيث قارن في العديد من المواضع بين ما قاله الجرجاني والسكاكي، ليأتي رأيه مرجحا أحد الرأيين المتعارضين، ومعلوم أن الحكم بين المتعارضين عملية تبدأ بالذوق أولا، وتنتهي بالتعليل ثانيا.

– النظم

اختلف العلماء في وجوه إعجاز القرآن الكريم، فذهب البعض أن إعجازه في إخباره عن الغيوب، والبعض الآخر في إخباره عن الأمم السابقة إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني، وأثبت أنّ إعجاز القرآن يكمن في نظمه. ويقصد به صياغة الجمل ودلالتها على الصورة.

هذه الصياغة هي محور الفضيلة والمزية في الكلام[2].

وجميع العلماء الذين أتوا بعده عالةٌ عليه في هذا المبحث الذي عرّفه بقوله: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسومَ التي رُسمت لك فلا تخل بشيء منها"[3].

[1] علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الأفاق العربية، ط1، 2000، ص 16.

[2] النقد الأدبي الحديث، محمد غنيمي هلال، نهضة مصر، ط6، 2005، ص 236.

[3] دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص 71.

وقد أفاد القزويني –كغيره من العلماء– من الجرجاني في هذا المبحث، لكنه لم يسمه باسمه، و إنّما سماه تطبيق الكلام لمقتضى الحال[1] وفي ذلك يقول: " والبلاغـة في الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وهو مختلف، فإنّ مقامات الكلام متفاوتة: فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل مقام الوصل، ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته الاعتبار المناسب...".[2]

فهذه المقامات هي نفسها التي أشار إليها الجرجاني حين فصّل نظريته؛ ففي الكلام مقامات لابد من مراعاتها، فننظر في الخبر إلى عدة وجوه، وكذا الشرط و الجزاء، و الحـال والتعريف، والتنكير، والتقديم والتأخير، وقد مثّل لكل وجـــه من هذه الوجوه بمثال مناسب.

- اللفظ والمعنى

احتلت إشكالية اللفظ والمعنى حيزاً مهما في الدراسات النقدية، والبلاغية القديمة و الحديثة، فقد انتصر البعض للّفظ، فيما رأى آخرون أن المعوّل عليه هو المعنى، وراح كل فريق يدعم رأيه بالأدلة التي يراها مناسبة. وقد انفرد عبد القاهر الجرجاني بموقفه من قضية اللفظ والمعنى؛ فهو لم ينحز إلى أحدهما دون الآخر فكلاهما لابد منه[3]. على الرغم من تباين آرائه في هذه المسألة، فقد ذكر في الدلائل أن الفصاحة صفة راجعة للمعنى دون اللفظ، وصرح في موضع آخر أن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه[4]. إلا أنّه استقر على الرأي الأول أي عدم الفصل بين اللفظ و المعنى.

---

[1] ينظر القزويني، وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 212.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 8..

[3] ينظر دروس في النقد الأدبي القديم، عمر عروة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2010، ص 145.

[4] القزويني وشروح التلخيص، ص214. وأنظر دلائل الإعجاز، ص 407.

هذا ما أشار إليه القزويني في معرض توجيهه لكلام عبد القاهر بقوله: "هذا لفظه و هو صريح في أن الكلام – من حيث هو كلام– لا يوصف باعتبار شرط معناه، ولا شّك أنّ الفصاحة من صفاته الفاضلة؛ فلا تكون راجعة إلى المعنى، وقد صرح فيما سبق بأنّها راجعة إلى المعنى دون اللفظ؛ فالجمع بينهما بما قدمناه، يحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على أنّها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب، وحيث أثبت أنّها من صفاته على أنّها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب.[1]

لقد حاول القزويني التوفيق بين رأيي عبد القاهر المتناقضين في الظاهر، وقد وفق في ذلك فاللفظ مرتبط بالمعنى، ولا يمكن فصله عنه، وهذا يتفق تماما مع خلاصة نظريته في النظم، حيث أن الألفاظ تابعة للمعاني في مواقعها، ولهذا تُرتبُ في النظم بحسب ترتيب المعاني في النفس.

إن استفادة القزويني من عبد القاهر الجرجاني واضحة وجلية؛ فقد نقل كلامه حرفيا في العديد من المواضع، كما نقل عنه عدة شواهد و تحليلات. وقد ذكر أحمد مطلوب في كتابه **(القزويني وشروح التلخيص)** العديد من المباحث التي نقل منها القزويني عن عبد القاهر الجرجاني مثل: الحذف، وخروج الاستفهام، والاستعارة وغيرها من المباحث الأخرى.

إن هذه الاستفادة تنم عن مدى تأثر القزويني بآراء عبد القاهر في المسائل البلاغية، على الرغم من مناقشته له ورده عليه في بعض النقاط، وهذا ما سنشير إليه حين نتحدث عن منهج القزويني لاحقا.

5- الزمخشري

يُعدُ كشاف الزمخشري أوّل كتاب في التفسير كشف لنا عن أسرار بلاغة القرآن

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 20–21.

الكريم، وأبان عن وجوه إعجازه؛ فأوضح لنا عن دقة المعنى الذي يفهم من التركيب اللفظي، كل هذا في قالب أدبي رائع وصوغ إنشائي بديع[1].

وعلى الرغم ممّا فيه من آراء اعتزالية، إلا أنّه لم يكن سوءاً كله فقد حوى كثيرا من اللمحات الفنية التي تجلي فصاحة كتاب الله، وبلاغته وحسن وصفه[2]. هذا ما أهله ليكون مصدرا للكثيرين، وقد كان القزويني واحدا منهم؛ حيث تأثر به في مرحلتين، المرحلة الأولى: تتمثل فيما أخذ السكاكي وأودعه المفتاح.

المرحلة الثانية: تتمثل فيما أخذه الخطيب وأودعه كتاب الإيضاح[3].

ومن أهمّ المباحث التي أفاد فيها الخطيب القزويني من الزمخشري مبحث المجاز العقلي وعلاقاته، يقول الزمخشري معلقا على قوله تعالى:﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ (البقرة/ 16)." فإن قلت كيف أسند الخسران إلى التجارة، وهو لأصحابها قلت: هو من الإسناد المجازي، وهو أن يُسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كما تلبست التجارة بالمشترين..."[4].

أمّا القزوني فقد عرفَّه بقوله: " وأما المجاز فهو إسناد الفعل، أو معناه إلى ملابس له غير ما هوله، بتأول."[5]

فنحن نلحظ أن النقل يكاد أن يكون حرفيا، وما منع ذلك – في نظري– هو أن القزويني كان بصدد التنظير؛ أي صياغة القاعدة، أو التعريف فجاء كلامه مصاغا بالجملة

[1] الكشاف، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 198،ج1، ص30.
[2] المصدر نفسه، ص 30.
[3] البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، محمد حسين أبو موسى، دار الفكر العربي، دط، دت، ص 519.
[4] الكشاف، مصدر سابق،ج1، ص188–189.
[5] الإيضاح، مصدر سابق، ص 32.

الاسمية. أما الزمخشري فكان كلامه في معرض التحليل، ولذلك شفعه بالأمثلة التي من شأنها توضيح الظاهرة البلاغية التي استوقفته في تفسيره.

وقد يرفض القزويني وجهة نظر السكاكي في بيان بعض الأسرار، و يأخذ فيها برأي الزمخشري[1]. يقول في معرض حديثه عن الحذف ودواعيه: " ومما عد السكاكي الحذف فيه لمجرد الاختصار قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّة مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخ كَبِيرفَسَقَىٰ لَهُمَا﴾**(القصص/ 23-24)** " والأولى أن يجعل لإثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق كما ما مر؛ وهو ظاهر قول الزمخشري؛ فإنّه قال: "ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنّه إنّما رحمهما لأنّهما كانتا على الذّياد، وهم على السقي، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيُّهم إبل مثلا؟ وكذلك قولهما:﴿ لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ ﴾(القصص/23) المقصود منه السقي لا المسقي"[2].

وقد تأثر الخطيب بالكشاف في شرح بعض القواعد البلاغية، كما يظهر ذلك في دراسته للاستعارة في الحرف حيث يفهم الخطيب أن متعلق المعنى الذي يجري فيه التشبيه هو المجرور، كما في قولنا: زيد في نعمه[3]؛ لأنّ الزمخشري أجرى التشبيه في هذا المجرور حين قال: شبهت العداوة بالخزي[4]. يقول الخطيب:"... فالتشبيهُ في الأفعال والصفات المشتقة منها لمعاني مصادرها، وفي الحروف لمتعلقات معانيها، كالمجرور في قولنا زيد في نعمة ورفاهية؛ فيقدر التشبيه في قولنا:"نطقتِ الحال بكذَا"ا، والحال ناطقة بكذا للدلالة بمعنى

[1] البلاغة عند الزمخشري، مرجع سابق، ص 522.

[2] الإيضاح، ص 112، وأنظر الكشاف، ج 4، ص491.

[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 254.

[4] البلاغة عند الزمخشري، مرجع سابق، ص 522.

النطق."[1]

كما نقل عنه تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ۖ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدى وَرَحْمَة لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ **يَرْهَبُونَ**﴾(الأعراف/ 154) في معرض حديثه عن المجاز المركب، ونقل هذا التفسير نقلا حرفيا فقال:" قال الزمخشري: كأنّ الغضب كان يغريه على ما فعل، ويقول له:قل لقومك كذا، وألق الألواح، وجُر برأس أخيك إليك، فترك النطق بذلك، وقطع الإغراء، ولم يستحسن هذه الكلمة، ولم يستفحصها كل ذي طبع سليم، وذوق صحيح إلا لذلك. ولأنه من قبيل شعب البلاغة، وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة:" ولما سكت عن موسى الغضب" لا تجد النفس عندها شيئا من تلك الهزة، وطرفا من تلك الروعة؟".[2]

كما نقل عنه تفسيره لقوله تعالى:﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعا﴾(آل عمران/103)، لكن دون استشهاده بالآية، فقال:" وأما قولهم اعتصمت بحبله، فقال الزمخشري: أيضا يجوز أن يكون تمثيلا لاستظهاره، ووثوقه بحمايته، باستمساك المتدلي من مكان مرتفع بحبل وثيق يأمن انقطاعه، وأن يكون الحبل استعارة لعهده، والاعتصام لوثوقه بالعهد، أو ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه."[3]

هذه بعض المباحث التي أفاد فيها القزويني من الزمخشري، وكما هو واضح لم يستفد منه لا في تعريفات، أو تقسيمات، وإنّما في تفسيراته وتحليلاته؛ لأن الزمخشري لم يؤلف كتابا في البلاغة، وإنما فسّر القرآن تفسيرا بلاغيا ذوقيا، حتى عد البعض كشافه خير مصدر لدراسة أسرار العربية، وأساليبها في الحقيقة والمجاز، والاستعارة، والتشبيه؛ بل كشفا في

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 254.

[2] المصدر نفسه، ص261.

[3] المصدر نفسه، ص261. والكشاف، مصدر سابق، ص 514 ، 515.

الدرس البلاغي التطبيقي.[1]

وعليه يمكن القول لو سار القزويني على نهج الزمخشري في تحليلاته البلاغية لجنبه ذلك الوقوع في التعقيد، وكثرة التفريعات التي أخذها عليه الكثير من النقاد، والبلاغيين كما سنلحظه في المباحث التالية. أما الآراء الاعتزالية فكان بإمكانه تفاديها وتفسيرها حسب مرجعيته الدينية، بل إنّها لم تكن عائقا،لأنّها لو كانت كذلك لما استفاد منه أصلا.

7- ابن الأثير

يعدُّ ابن الأثير (622هـ) واحداً من المبرزين في علوم الأدب عامة، وفي علوم البيان بوجه خاص، وهذا ما حمله على اقتحام ميدان التأليف البلاغي؛ فكان بذلك كتابه(المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لونا متميزا من ألوان التأليف في البيان، كما أضاف وصحح ونقد، فاستطاع بذلك أن يكون مرجعا مهما من مراجع البلاغة العربية لا يستغني عنه باحث من الباحثين فيها."[2]

وقد تأثر القزويني ببعض ما أوردته هذه الشخصية الفذة في كتابها المثل السائر، لكنه لم يصرح بذلك، لكن يمكن للدارس استنباط ذلك من بعض مباحث الكتاب، ومن الآراء التي– أعتقد– أنه تأثر فيها به القول بأن الفصاحة تختص بالألفاظ، أمّا البلاغة فترتبط بالألفاظ والمعاني معا، وقد ذكر ابن الأثير ذلك صراحة: "... لو كانت الفصاحة لأمر يرجع إلى المعنى؛ لكانت هذه الألفاظ في الدلالة عليه سواء ليس منها حسن ومنها قبيح، ولما لم يكن كذلك علمنا أنّها تخص اللفظ دون المعنى."[3]

---

[1] الكافي في علوم البلاغة العربية، عيسى علي العاكوب، علي سعد الشتيوي، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، دط، 1993، ص 19.

[2] تصدير المثل السائر لابن الأثير بدوي طبانة، وأحمد الحوفي، دار نهضة مصر، القاهرة، دط، دت،ج1، ص 17.

[3] المصدر نفسه، ابن الأثير، ص 92.

هذا يعني أن ابن الأثير فرق بين الفصاحة والبلاغة، ولم ينظر إليهما على أساس أنهما لفظتان مترادفتان، كما ذهب إلى ذلك الكثير من البلاغيين المتقدمين كالعسكري والجرجاني، وغيرهما.

وهي الرؤية نفسها التي ذهب إليها القزويني حين جعل الفصاحة خاصة بالألفاظ، والبلاغة بالمعاني، فيتفقان بذلك أن البلاغة أعم من الفصاحة، يقول ابن الأثير": " ... وكذلك يقال كل كلام بليغ فصيح، وليس كل كلام فصيح بليغا."[1] هذه العبارة كررها القزويني في الإيضاح قائلا: "وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ – كلاما كان أو متكلم – فصيح، وليس كل فصيح بليغا."[2]

لكنّ القزويني أخذ بعين الاعتبار– في صياغته– التقسيم المنهجي الذي سار عليه في دراسة الموضوع من جعل الفصاحة مختصة بالألفاظ، والمتكلم، والبلاغة متعلقة بالكلام والمتكلم، ثم أضاف الجانب الوظيفي للبلاغة؛ أي أنّ استفادته من ابن الأثير كانت استفادة جزئية.

ومن الشروط التي يبدو أن القزويني اعتمد في استخلاصها على ابن الأثير "الكراهة في السمع" واتخاذ الذوق معيارا لذلك، وكذا شيوع الكلمة بين العرب، وكثرة استعمالهم لها. يقول القزويني :"... ومن الكراهة في السمع، بأن تَمجّ الكلمة ويُتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة، فإنَّ اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذ النفس سماعه، ومنها ما تكره سماعه."[3]

وأنظر إلى المعنى نفسه تجده عند ابن الأثير في المثل السائر مصرحاً به في قوله:

---

[1] المصدر السابق، ص94.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 21.

[3] المصدر السابق، ص 13–14.

"... إن هذا من الأمور المحسوسة التي شاهدها من نفسها، لأنّ الألفاظ داخلة في حيز الأصوات، فالذي يستلذه السمع منها ويميل إليه هو الحسن، والذي يكرهه وينفر عنه هو القبيح".[1]

ثم واصل ابن الأثير فكرتــه بإعطاء جملــة من الأمثلة عن الأصوات التي يستلذها السمــع(صوت البلبل من الطير، وصوت الشحرور، والنفور من صوت الغراب ونهيق الحمار، ولفظة البعاق) مع استلذاذ لفْظات أخرى من نفس حقلها الدلالي مثل: المُزنة والديمة متوصلا إلى نتيجة مفادها أنّ بعض الألفاظ اكتسبت حسنها لكثرة استعمالها، فألفتها النفس، وتعودت عليها.[2]

ونجد القزويني سلك مسلك ابن الأثير في الوصول إلى هذه النتيجة، إلاّ أنّه غير الأمثلة مكتفيا بلفظة الجِرْشى الواردة في بيت المتنبي، وفي ذلك يقول: "... ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها."[3]

هذا يثبت دون شك إفادة القزويني من ابن الأثير في مبحث الفصاحة والبلاغة، أو إطلاعه على ما كتب –على الأقل– وقد عرف كيف يخفي هذا بتغيير الأسلوب والمحافظة على المعنى، وتغيير الشواهد، كما يوحي هذا بمُكْنة القزويني، وتحكمه في ناصية البيان، ثم إن إفادته منه كانت إفادة جزئية اقتصرت على بعض النقاط الجزئية التي قد يكون عامل القراءة والمطالعة مع التأثر بصحة الفكرة هو السبب في رسوخها عنده، وبالتالي القول بها.

8-أبو يعقوب السكاكي

[1] المثل السائر، مصدر سابق، ص 91.

[2] ينظر المصدر نفسه ، ص 94.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 14.

شكل السكاكي(626هـ) مفصلاً هاما في جسـد البلاغة العربية، ورســـم نهجا اتبعه الكثيرون ممن جاءوا بعده؛ إذ استوت البلاغة عنده علما كاملا، فأعاد تقسيمها، وتفريعها وفق منهجه الذي تميز بكثرة التفريعات والتقسيمات.

"وشهرته إنما دوت بالقسم الثالث من كتابه مفتاح العلوم الذي أودعه الحديث عن علمي المعاني والبيان، ولواحقها من الفصاحة والبلاغة، والمحسنات البديعية اللفظية والمعنوية؛ فقد أعطى لهذا كله الصيغة النهائية التي عكف عليها العلماء من بعده، يتدارسونها ويشرحونها مرارا، إذ استطاع أن ينفذ من خلال الكتابات البلاغية قبله إلى عمل ملخص دقيق لما نشره أصحابها من آراء، استطاع أن يضيفه إليها من أفكار؛ وصاغ ذلك كله صياغة محكمة استعان فيها بقدرتــه المنطقية في التعليل و التسبيب وفي التجريد، والتفريق والتقسيم والتفريع والتشعيب".[1]

وهذا ما جعل كتابه محورا دار حوله التأليف البلاغي من شروح وتلخيصات، بل إن بلاغته كانت الأساس لكل المؤلفات البلاغية التي كتبت بعده. وقد كان القزويني أوّل الذين تأثروا ببلاغة السكاكي، وهذا ما ذكره في مقدمة كتابه تلخيص المفتاح:"... وكان القسم الثالث الذي صنّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب السكاكي أعظمَ ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا؛ لكونه أحسنها ترتيبا، وأتمها للأصول جمعا، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل، والتعقيد قابلا للاختصار مفتقراً إلى الإيضاح والتجريد. ألفتُ مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد."[2]

هذا اعتراف واضح وصريح من القزويني بتلخيصه لمفتاح السكاكي؛ لأنه رآه أعظم ما صُنف من المؤلفات البلاغية منهجا، وأسلوبا وإحاطة بالأصول، والأسس البلاغية. ولمّا

[1] البلاغة تطور وتاريخ، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط9، دت، ص 288.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 5.

رأى في هذا التلخيص نوعا من الإجمال في بعض المباحث، وغموضا في مباحث أخرى ألّف كتابه الإيضاح، وجعله على ترتيب مختصره الذي سمّاه تلخيص المفتاح، وعمد إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم، وإلى ما خلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني.[1]

هذا الكلام يبين بوضوح أن مفتاح السكاكي، والمصادر التي اعتمد عليها مثل مؤلفي الجرجاني وسابقيه شكلت مصدرا أساسيا للقزويني؛ حيث كان للسكاكي فضل عظيم عليه، فقد ذكره في كثير من المواضع، وأحال إلى أقواله مرات عديدة، كما كانت آراؤه مبثوثة في كتب السكاكي، وسأتوقف عند بعض المواطن التي ذكر فيها القزويني السكاكي صراحة إمّا مستأنسا برأيه، أو مناقشا له في إحدى المسائل البلاغية.

وقد يبدوا للبعض أن في حديثنا عن استفادة القزويني من السكاكي نوع من الحشو لأنّه صرّح بذلك في المقدمة، كما أن كتابيه مرتبطان أساسا بمفتاح السكاكي، لكنّنا نرد على هذا بأن إفادة القزويني من السكاكي لم تكن إفادة مطلقة وقبولا لكل آرائه، فقد ناقشه في الكثير من أقواله ورد عليه في جل المباحث تقريبا، ولهذا آثرنا الحديث عن هذه الإفادة بتتبع مواضعها وتقصي ما أضافه القزويني للسكاكي.

عرّف القزويني علم المعاني بقوله: "هو علمٌ يُعرَف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابقُ مقتضىَ الحال".[2] وبعد تبريره لاختيار مصطلح "**يُعرَف**" دون يعلم أورد تعريف السكاكي لعلم المعاني حيث قال: "... وقال السكاكي علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب

الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليُحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".[1]

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 9.

[2] المصدر السابق، ص 22 والتلخيص، مصدر سابق، ص 10.

وقد اعترض على هذا التعريف، إذِ التتبع في نظره ليس بعلم، ولا صادقٌ عليه، ولهذا لا يصحّ تعريف شيء من العلوم به، كما نقل عنه حجته الداحضةُ لرأي النظّام الذي قال: إنّ صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر بدليل أن من اعتقد أمراً ثم خالفه يقال ما كذب، ولكنه أخطأ فقال السكاكي: "... لكن تكذيبنا لليهودي مثلا إذا قال الإسلام باطل، وتصديقنا له إذا قال: الإسلام حق ينحيان بالقلع على هذا، ويستوجبان طلب تأويل قوله تعالى:﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ ﴾ **(المنافقون/1)**"[2] هذا الكلام نفسه تقريبا نقله القزويني:" ورد أن المنفي تعمد الكذب لا الكذب بدليل تكذيب الكافر – كاليهودي– إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقه إذا قال الإسلام حق، فقولها (ما كذب)– يقصد عائشة– متأولٌ بما كذب عمدا."[3]

فنحن نلحظ أن السكاكي أورد كلامه مجملا، أما القزويني فحاول تفصيل هذا الكلام وبسطه، وهذه إحدى مقاصده من تأليف كتابه الإيضاح بعد أن أجمله هو الآخر في التلخيص.[4]

كما استشهد بكلام السكاكي لما تحدث عن أضرب الخبر وأحوال الإسناد الخبري، والغرض من إلقاء الخبر، فبعد ذكره فائدة الخبر، ولازم الفائدة أورد كلام السكاكي قائلا:" قال السكاكي الأولى بدون هذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنع"[5].

وكما هو واضح فقد أستأنس برأي السكاكي، واعتمد عليه في تقسيم الخبر،ولم يتوقف

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص22، والمفتاح مصدر سابق، ص161.

[2] المفتاح، مصدر سابق، ص166.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص24.

[4] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 10.

[5] الإيضاح، مصدر سابق، 27 والمفتاح، مصدر سابق، ص 166.

عند هـذا فحسب؛ بل اعتمد عليه كذلك في إخـراج الخبر على خلاف مقتضى الظاهـر، فقال:" قال السكاكي وإن شئت فعليك بكـلام رب العزة: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة/102)"[1].

ولم يكتف بنقل الشاهد فقط، بل نقل كذلك تعليق السكاكي عليه:" كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم؟! ونظيره في النفي والإثبات".[2] ليواصل نقل الشواهد الأخرى التي استشهد بها السكاكي، وبنفس التعليقات تارة، وبتعليقاته هو تارة أخرى، ولعل مما يسترعي الانتباه دراسته لمبحث المجاز العقلي بعد مبحث أحوال الإسناد الخبري مباشرة، وبذلك يكون خالف السكاكي الذي درسه في علم البيان. أمّا القزويني فاعتبره من علم المعاني؛ لأنـه يرى أن المسمى بالحقيقة العقلية، والمجاز العقلي هو الإسناد لا الكلام، فهما حالان من أحوال اللفظ يؤتى بهما لأحوال تقتضيهما.[3]

ولعل اللافت للانتباه أنّه على الرغم من مخالفته له في تصنيف هذا المبحث إلا أنّه استشهد بنفس الشواهد التي استشهد بها السكاكي، وبالترتيب نفسه؛ بل بالتعليقات نفسها أحيانا مثال ذلك نقله لتعليقه على بيت أبي نواس:

يَزيدُكَ وَجْهُهُ حسنًا إذاَ مـاَ زدْتَـهُ نظـرًا[4]

فقال السكاكـي:" يزيدك الله حُسناً في وجهـه، لمّا أودعـه من دقائق الحسـن والجمال بكـمال

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص27.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص27. والمفتاح، مصدر سابق، ص 172.

[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 41.

[4] ديوان أبي نواس، ت أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، ص 559.

قدرته، متى تأملت وتأنقت..."[1]

وقال القزويني:" أي يزيدك الله حسنًا في وجهه، لما أودعه من دقائق الجمال متى تأملت".[2]

فقد اكتفى بحذف لفظة الحسنِ الواردة في تعليق السكاكي.

والظاهرُ في – نظري– أن مخالفةَ القزويني للسكاكي في مبحث المجاز متعلقة أساسا بالجانب المنهجي في حد ذاته؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لما حافظ على شواهده، وتعليقاته في بعض الأحيان؛ فعلى الرغم من مخالفته له في مفهوم المجاز العقلي، وما استدعاه ذلك من إعادة تصنيف المجاز العقلي في علم المعاني إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من الإفادة منه، وهذا يدل على عدم تعصبه لرأيه، ودقته المنهجية كما سيأتي الحديث عن ذلك لاحقا.

وتتجلى إفــادة القزويني من السكاكي في مبحــث أحوال المسند إليه على الرغم من حذفه للتهميد الذي استهل به السكاكي موضوعه[3]، لأنه – القزويني– بصدد التلخيص، والاختصار؛ فقد ذكر نفس الحالات التي ذكرها السكاكي وبالأمثلة نفسها، بل ينقل كلامه نقلا حرفيا في بعض الأحيان.[4]

كما نقل كلامه في إثبات أو ذكر المسند إليه وبالأمثلة نفسها، إلا أنه اعترض عليه في حالة واحدة، وهي حذف الخبر لكونه عاما بالنسبة إلى كل مسند إليه فقال: "... وقال السكاكي إمّا لكون الخبر عاما بالنسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه لمعين، كقولك زيد جاء وعمرو ذهب ... وفيه نظر،لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره ، وإلا فيكون ذكره

[1] المفتاح، مصدر سابق، ص 399.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 40.

[3] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 175.

[4] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 42– 43. المفتاح، مصدر سابق، ص 176– 177.

واجبا".[1]

وأعتقد أن الصواب ما ذهب إليه القزويني؛ لأن القرينة تقوم مقام المسند إليه، إلا أن ما يعاب عليه هو عدم التمثيل لإثبات وتأكيد ما ذهب إليه، وفي ذلك تشتيت لذهن المتلقي وإجهاد لعقله في سبيل البحث عن ما يناسب هذه القوانين من أمثلة مناسبة.

ونقل كلامه نقلا حرفيا لما علل الحالة التي تقتضي تعريف المسند إليه، وهو أنّه يعرف لتكون الفائـدة أتم، ثم تابعه في ذكر الحالات التي تقتضي تعريفه وهي: إذا كان بالإضمار، وهذا لأن المقام مقام تكلم، أو خطاب أو غيبة، وذكر الأمثلة نفسها التي ذكرها السكاكي، لكنه اكتفى بمثال لكل حالة عدا الحالة الأخيرة.

وتابعه كذلك في كون المسند إليه عَلما، واستشهد بنفس الأمثلة وزاد مثالا واحد، وهو قوله تعالى:﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (**الإخلاص**/1) ،كما أخذ عنه بعض الحالات التي تستدعي تعريف المسند إليه بالموصولية[2]. وقد أورد أحمد مطلوب كلاما يفهم منه اعتراضه عليه في كل حالات التعريف بالموصولية:" وقد فنَّد رأيه في التعريف بالموصولية، يرى السكاكي أنّه ربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر كقوله:

إنّ الذينَ تَرونَهمْ إخوانَكُمْ يُشْفي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أن تُصْرَعُوا

ويرى القزويني أن فيه" نظر... "[3]. لكن هذه حالة واحدة من حالات التعريف بالموصولية التي فنّد رأيه فيها؛ فقد وافقه مثلا في زيادة التقرير، واستشهد بالمثال نفسه، وكذا لما تعلق الأمر بتنبيه المخاطب على خطأ كقول الآخر:

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 44 وينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 177.

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 47- 98. والمفتاح، مصدر سابق، ص 181-182.

[3] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 233.

إنّ الذينَ تَرونَهمْ إخوانَكُمْ يُشْفي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أن تُصْرَعُوا[1]

والملحوظ أن القزويني قد أخّر ما أراد أن يعترض عليه، وهذا أمر منهجي أي أنّه يوافقه في كل ما سبق ذكره عدا هذه الحالة، كما يوحي ذلك بمكانة السكاكي العلمية عند القزويني، إذ الأصل هو الاعتراف بعلمه ومكانته، أمّا الاعتراض والنقد فهو أمر ثانوي أملته ظروف البحث والتأليف.

و تتواصل الإفادة في هذا المبحث حين تحدث عن كون المسند إليه اسم إشارة، وهذا لعدة أغراض منها تمييزه، أو لبيان حاله، أو تحقيره وقد تطابق طرحهما في هذه الجزئية لما استشهدا بنفس الأمثلة مع إضافة القزويني لمجموعة من الأبيات الشعرية مأخوذة من نفس القصيدة ناسبا إياها لحاتم الطائي مستشهدا بها على أن ما ورد بعد اسم الإشارة، فالمذكور جدير باكتسابه[2]؛ وقد لمّح السكاكي إلى ذلك، أو ما سوى ذلك مما له انخراط في هذا المسلك، ولطائف هذا الفصل لا تكاد تنضبط،[3] لكنّه لم يورد له أي شاهد، وحسبه في ذلك أنه أشار لكثرة ملح ولطائف هذا الفصل فهي غنية عن الحصر، وعلى القارئ أن يجتهد في تحصيلها.

كما نجده قد اقتفى أثره في الحالات التي تقتضي تعريف المسند إليه باللام، إلا أنّه قدّم وأخّر في هذه الحالات، فمثلا نجده قدّم حالة الإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، وحافظ على مثال واحد من الأمثلة التي ذكرها السكاكي: " جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول: ما فعل الرجل؟"[4]. ولكنّه استبدل الشواهد القرآنية بمثال آخر لم يورده السكاكي. أمّا الحالات الأخرى التي تستدعي التعريف بالإشارة مثل إرادة الحقيقة نفسها فقد حافظ على جميع الأمثلة

[1] الإيضاح، مصدر سابق ، ص48، و المفتاح، مصدر سابق، ص 82.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 49-52.

[3] المفتاح، مصدر سابق، ص 183-184.

[4] المفتاح، مصدر سابق، ص 186، الإيضاح، مصدر سابق، ص52.

التي أتى بها السكاكي، لكنّه قدّم بعضها وأخّر البعض الآخر، ثم ذكر أن التعريف بالإشارة قد يفيد الاستغراق، ثم مثّل له بقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ..﴾ (العصر3/2)[1]. وبينما اكتفى السكاكي بالتمثيل راح القزويني يفصل في أضرب الاستغراق مستدلا في ذلك بكلام للسكاكي نفسه الذي تحدث عنه في القسم الثالث من الكتاب، كما أحال إلى ذلك في نهاية هذا المبحث، وسار على نهجه في التعريف بالإضافة، مع حذف بعض الأمثلة–المتعلقة بالمسند إليه– التي ذكرها السكاكي.

أما المباحث التالية، فقد قدّم وأخّر فيها، فنجده مثلا قدّم الحديث عن تنكير المسند إليه، وأخّر وصْفه محافظا على أمثلة السكاكي حينا ومغيرا إياّها حينا آخر، مسايرا له في بعض آرائــه، و مناقشا له في البعض الآخر، وهذا ما سيأتي الحديث عنه في الفصول اللاحقة إن شاء الله.

وبعد تتمته الحديث عن أحوال المسند إليه انتقل كلاهما للحديث عن أحوال المسند، وقد تابعه في تفصيل هذه الاعتبارات، من ترك وذكر ومتى يكون المسند فعلا، أو اسما، أو تقييده وترك تقييده وتخصيصه وترك تخصيصه وتأخيره، أو تقديمه وما إلى ذلك من مباحث جزئية تتعلق بأحوال واعتبارات المسند إليه.

ولكن أوّل ما يلفت انتباه القارئ هو تمهيد السكاكي للموضوع حيث تحدث فيه عن أهمية هذا الموضوع، وقيمته وأسراره البلاغية ملمحا بذلك إلى ما سيطرقه في هذا الموضوع.[2] وهو ما خلا منه مصنف القزويني؛ لأنّه بصدد التلخيص، وليس البسط والإطناب كما نبّــه إلى ذلك في مقدمة الكتابين.

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 53. المفتاح، مصدر سابق، ص 185.

[2] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 205.

وقد أفاد منه حين تحدث عن الاعتبارات التي تقتضي ترك المسند، ولكنه لم ينقل كلامه نقلاً حرفيا؛ فقد ذكر بعض الاعتبارات التي تحدث عنها السكاكي مثل: الاختصار، والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، واستشهد ببعض الأمثلة التي أوردها، كما أتى بأمثلة أخرى من عنده. وقد أفاض القزويني في تحليل قوله تعالى:﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ﴾**.(النساء/171)**. كما لم يكتف في هذا المبحث بكلام السكاكي، بل استشهد بكلام الجرجاني، الزمخشري، ففصل الكثير مما أجمله السكاكي في مفتاحه.[1]

أما ذكر المسند فقد حاول تلخيص ما أورده السكاكي؛ إذ ذكر بعض الاعتبارات دون تمثيل، مثل زيادة التقرير، أو التعريض بغباوة السامع، و الاستدلال و التعظيم...وكل هذه الاعتبارات ذكرها السكاكي مدعما إياها بأمثلة من إنشائه مثل: زيد في الدار للظرفية[2].

ولعل سبب عدم تمثيله هنا هو تعويله على الأمثلة الواردة في باب المسند إليه، فقد لمح إلى ذلك بقوله:"...وأما ذكره فإما لنحو ما مر في باب المسند إليه، من زيادة التقرير و التعريض بغباوة السامع..."[3].

وأما إفراد المسند فقد خالفه فيه، فيفرد المسند حسب القزويني:" لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم، كقولك: زيد منطلق، وقام عمرو، والمراد بالسببي نحو: زيدٌ أبوه منطلقٌ."[4]

وقد أورد كلام السكاكي مبديا اعتراضه عليه محاولا توجيه كلامه و تأويله، ليخلص

[1] ينظر الإيضاح ، ص ص 89 –92.
[2] المفتاح، مصدر سابق، ص207.
[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 94.
[4] المصدر نفسه، ص 94.

في نهاية التحليل إلى ما ذكره هو، لكن دون جزم وقطع بذلك " والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي".[1]

ثم تحدث عن كون المسند اسما، لكنّه لم يلتزم بكل ما ذكره السكاكي، فذكر كلاهما أن المسند يكون اسما لإفادة عدم التجدد، لكن السكاكي لم يورد أي شاهد، بينما استشهد القزويني بمثالين شعريين، ثم شرحهما شرحاً موجزاً، كما نلحظ عدم تقيد القزويني بالمباحث التالية لهذا المبحث حيث تحدث عن تقييد الفعل بمفعول ونحوه، هذا الموضوع أدرجه السكاكي في فصل مستقل سماه اعتبارات الفعل وما يتعلق به.

هذا التباين يوحي لنا بوضوح الدقة المنهجية التي تميز بها السكاكي من جهة، إذ أنه فصل بين الموضوعات كلٌ على حدة، والاجتهاد الشخصي للقزويني ومحاولة إبراز شخصيته العلمية من جهة أخرى؛ إذ لا يرى مانعا في مخالفة السكاكي كلما دعت الضرورة إلى ذلك على الرغم من أن مفتاح السكاكي هو محور كتابي القزويني.

كما يبدو تأثر القزويني بالسكاكي واضحا لما تحدث عن تعليق أمر بغيره عن طريق الجزاء بالشرط، والحالات التي تستدعي ذلك، فقال:" قال السكاكي... أو التعريض، كما في قوله تعالى:﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾(الزمر/ 65)،"[2] وقد نقل كلامه كاملا كما ورد في المفتاح تقريبا، ثم قال:" قال السكاكي رحمه الله: وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف"[3].

ثم أتبعه بكلام الزمخشري الذي أبدى إعجابه به، كما جاء في حديثنا عن استفادة القزويني من الزمخشري سابقا، ومن المباحث التي اعتمد فيها القزويني على السكاكي اعتماداً كلياً مبحث تقديم المسند، حيث ذكر نفس الاعتبارات، ونفس الأمثلة الواردة عند

[1] المصدر السابق، ص 95.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص99، المفتاح، مصدر سابق، ص 264.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص100، المفتاح، مصدر سابق، ص 221.

السكاكي مع التصرف في بعضها فقال: " قال السكاكي رحمه الله: وحقٌ هذا الاعتبار تطويل الكلام في المسند، و إلا لم يحسن ذلك الحسن، أو يكون المراد بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت..."[1].

وأعتقد أن سبب حذفه كثيرا من هذا الكلام إما لأنه رآه شرحا لما قبله، أو لأنه سبق الحديث عنه، سواء من طرفه أو السكاكي. الذي أورد الكثير من هذا الكلام مجمـلا، و أحال على ذلك في مباحث أخرى مثل تقديم المسند إليه على المسند[2]. وقد رأى القزويني في ذلك تكرارا لا فائدة منه وهو بصدد التلخيص، والإيضاح بعيدا عن التكرار و الإطناب.

وأمّا في موضوع القصر فيرى أحمد مطلوب أن بحث القزويني كان أكثر ترتيبا، و طلاوة من بحث السكاكي[3]. إلاّ أنّ هذا لا يعني أنه لم يستفد منه، فقد نقل عنه بعض الأمثلة والتعليق عليها حرفيا، مثال ذلك إفادة (**إنما**) القصر؛ لأنها متضمنة معنى (ما) و (إلا). وهذا لقول المفسرين في قوله تعالى:﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾**(البقرة/173)** بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة والدم، وهو المطابق لقراءة الرفع لما مر في باب المنطلق زيد، ولقول النحاة إنما تأتي لإثبات ما يُذكر بعدها، وتنفي ما سواه[4]. على الرغم من حذفه لمقاطع من كلام السكاكي إلا أنّ بعض الجمل أخذت بشكل حرفي، كما أخذ عنه الدليل الذي استدل به على إفادة (إنما) معنى القصد، وهو صحة انفصال الضمير معها[5] مستشهدا هو الآخر بقول الفرزدق* :

---

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 106. المفتاح ، مصدر سابق ، ص 221.

[2] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 194.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 212، المفتاح، مصدر سابق، ص 291.

[4] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 121، المفتاح، مصدر سابق، ص 291.

[5] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 121 والمفتاح، مصدر سابق، ص 291.

* وجدناه في هذه الطبعة : أنا الضامن الراعي، والمعنى نفسه.

أناَ الذائدُ الحاميِ الذّمارَ و إنّما يدافعُ عن أحسابهمْ أناَ و مثْلِي[1]

وكذا بيت عمرو بن معد يكرب:

قــد علمتْ سلْمَـى و جَارَاتها مـا قطَّـــرَ الفـــارسُ إلا أناَ

ولعل ما يستدعي انتباه القارئ أنّ القزويني بعدما استشهد بأمثلة السكاكي راح يناقشه في بعض الجزئيات بشكل يوحي أن ما جاء به من ابتداعه هو ومخالف لما أورده السكاكي؛ لكن ما عرضناه سابقا يوحي أن جميعه من عند السكاكي، واعتراضات القزويني ما هي إلا اعتراضات جزئية لا تمسُ بجوهر الموضوع.

وسار على الطريقة نفسها في بقية مباحث علم المعاني الأخرى من إيجاز، وإطناب ومساواة، وفصل، ووصل، وغيرها، يأخذ ببعض الأمثلة وتعليقاتها ويناقشه في البعض الآخر مرجحا رأيا على رأي؛ أي أنّه على الرغم من تلخيصه لمفتاح السكاكي إلا أنّ استفادته منه لم تكن مطلقة، وهذا ما تبرزه بوضوح مناقشاته له من حين لآخر.

وأمّا في علم البيان فنجده قد أخذ عنه تعريفه لعلم البيان، وهو:" إيرادُ المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه"[2]، مع ملاحظة حذف القزويني لكلمة بالزيادة، والتي يقتضيها السياق حتى لو حذفت، كما أنه أضاف إلى التعريف لفظة "علم" أي أنه يلح على أن علم البيان أصبح علما قائما بذاته مكتمل الأركان والأصول.

وبهذا التعريف يكون قد ساير السكاكي في تصنيف مدلول هذا المصطلح؛ إذ كان العلماء يطلقونه عاما وشاملا لكل البلاغة، وفي ذلك يقول ابن خلدون: "وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان، وهو اسم الصنف الثاني لأن الأقدمين أول من

[1] ديوان الفرزدق، ت علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص 488.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص187. والتلخيص، مصدر سابق، ص61.

تكلموا فيه ".[1]

وأما التشبيه فقد سلك فيه مسلك السكاكي في تقسيم طرفيه إلى حسيين أو عقليين أو مختلفين، إلاّ أنه زاد بعض الأمثلة الشعرية حين تحدث عن طرفي التشبيه المختلفين، بينما ساير السكاكي في إيراد بعض الأمثلة العامة : كتشبيه الخد بالورد[2]، ومن الأمثلة التي أضافها القزويني:

وكأّن محمرَ الشقيقِ إذا تصوّب أو تصعّدْ

أعلامُ ياقوتٍ نُشرْ نَ على رماحٍ منْ زبرجدْ[3]

إلا أن عدم تعليقه على هذه الشواهد أفقدها قيمتها ورونقها الفني، رغم ما يمكن أن تضيفه في تعميق الفهم وتبسيطه، كما تابعه في حديثه عن وجه الشبه، وزاد عليه المركب الحسي، كما نقل عنه العديد من الأمثلة والتعليق عليها نقلا حرفيا مثال ذلك":

والشمسُ من مشرقُها قد بدتْ مشرقةً ليسَ لها حاجبُ

كأنــها بوتقـةٌ أُحمـــــيتْ يجـولُ فيها ذهبٌ ذائبُ

...فإنَّ البوتقة إذا أحميت، وذاب فيها الذهب، تشكل بشكلها في الاستدارة، وأخذ يتحرك فيها بجملته تلك الحركة العجيبة، كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانبها..."[4]

هذا التعليق يكاد يكون نقلا حرفيا عدا حذفه لبعض الكلمات التي لا تغير المعنى و الأسلوب

وقــد سلك هذا المسلك في العديد مـن الأمثلة التي أوردها، سوى في حديثــه عن أغــراض

[1] المقدمة، ابن خلدون، ت خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، دط، 2010، ص571.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 192. وأنظر المفتاح، مصدر سابق، ص 323.

[3] الإيضاح، المصدر نفسه، ص 193.

[4] المصدر نفسه، ص200، 201. والمفتاح، ص337.

التشبيه ومراتبه.

أما في موضوع الاستعارة فإننا نجد القزويني قد ناقش السكاكي في العديد من القضايا، وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنه سلك مسلكه في الكثير من التعريفات والتفريعات؛ فقد اقتفى أثره في تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين إلى تحققية و تصريحية ومكنية و تخيلية[1]، لكنّه زاد عليه شيئا من التفصيل، وهو تقسيمه الاستعارة باعتبار الطرفين إلى: وفاقية وعنادية، كذلك وجعل منها التهكمية و التلميحية.[2]

كما نهج نهجه في تقسيمه الاستعارة باعتبار اللفظ إلى قسمين: أصلية و تبعية، وقد عرفهما التعريف نفسه. ومثّل لهما بنفس الأمثلة[3]. وإن كان حديثه عن الأصلية مقتضب جدا؛ لكنّه لم يخرج عما ذكره السكاكي في مفتاحه.

وتتجلى إفادته منه أكثر في موضوع الاستعارة لما تحدث عن ملائمات الاستعارة، فقد حافظ على التعريفات نفسها وكذا بعض الأمثلة، وإذا كان السكاكي قد ذكر التعريفات أولا، والأمثلة ثانيا، فإنَّ القزويني أورد كل تعريف مع أمثلته المناسبة له مع زيادته لبعض الشواهد القرآنية، من ذلك قوله تعالى:﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾(النحل/112). مثّل به للاستعارة المجردة، وقوله تعالى:﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾(البقرة/16)، وقد مثّل به للاستعارة المرشحة، أما بقية الأمثلة الشعرية فقد حافظ على ستة من أمثلة السكاكي، وبنفس الشرح والتعليق تقريبا.

أما في موضوع الكناية فقد حذا حذوه في تقسيم الكناية، وزاد عليه بتقسيم المطلوب بها غير

[1] ينظر المفتاح، ص324 وما بعدها. وأنظر الإيضاح، ص 240 وما بعدها، التلخيص، ص 74.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 247. التلخيص، مصدر سابق، ص 75.

[3] المفتاح، مصدر سابق، ص 380، الإيضاح، ص 254. التلخيص، ص 77.

صفة ولا نسبة[1]. كما تابعه في التعليق على بعض الأمثلة مثل:(فلانة نؤوم الضحى)؛ أي مرفهة مخدومة غير محتاجة إلى السعي بنفسها في إصلاح المهمَّات، وذلك وقت الضحى، وقت سعي نساء العرب في أمر المعاش وكفاية أسبابه وتحصيل ما يحتاج إليه في تهيئة المتناولات وتدبير إصلاحها؛ فلا تنام فيه نسائهم إلّا من تكون لها خدم ينوبون عنها في السعي لذلك."[2]

فقد أخذ التعليق أخذا حرفيا–في الإيضاح– مع إضافته لكلمة(مرفهة)، والتي يقتضيها السياق؛ لأنها إذا كانت مخدومة من قبل غيرها فهي مرفهة، ونلحظ استفادته منه في تعليقه على بيت ابن هرمة:

وماَ يكُ فيّ منْ عيبٍ فإنّي جبانُ الكلبِ مَهزولُ الفصيلِ

كما نقل عنه بعض الشواهد الأخرى. وإن كان القزويني أكثر تمثيلا في هذا المبحث، فقد بلغ مجمل الشواهد الشعرية والقرآنية عنده أربعا وعشرين شاهدا، في حين نجد السكاكي مثل باثني عشر شاهدا، كلها شواهد شعرية، وأعتقد أن سبب هذا التفصيل من لدنْ القزويني يعود لاستفادته من مصادر متعددة خاصة ابن مالك الذي أفاد منه في كثيرا في هذا الموضوع لاسيما ما تعلق بالتقسيم وبعض الشواهد[3].

وإذا انتقلنا لعلم البديع نجده وافقه منهجيا من حيث تأخيره إلى آخر الدراسات البلاغية بعد علمي المعاني و البيان، ولم يكن هذا التأخير اعتباطيا؛ بل يرتبط بقيمة هذا العلم عند كل منهما وإن اختلفا في التسمية، ونلحظ أن القزويني قد أفاد في تعريف هذا العلم من

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 84. والإيضاح، مصدر سابق، 273 والمفتاح، مصدر سابق، ص ص 404 –407.

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 273. وأنظر التلخيص، ص83.

[3] المصباح في المعاني والبيان والبديع، ابن مالك ، ت حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، د ت، ص 146.

المصطلح الذي أطلقه السكاكي– وجوه يؤتى بها لتحسين الكلام– على هذا العلم، كما تابع القزويني السكاكي في تقسيم البديع إلى لفظي و معنوي[1].

كما وافقه على وجه هذا التقسيم وأهم أبوابه، فمن أهم مباحث المحسنات المعنوية المطابقة، و قد عرفها كلاهما بأنها: "الجمع بين المتضادين"[2]، لكن السكاكي عرضها بنوع من الإجمال فيما راح القزويني يفصل فيها، فذكر أنها تكون باعتبارات متعددة: إما بلفظين أو حرفين، وقد يكون الطباق ظاهرا أو خفيا، وقد أخذ جميع الأمثلة التي أوردها السكاكي،[3] وزاد عليها الكثير؛ هذه الزيادة اقتضاها تفصيله في الحديث عن المطابقة، وتقسيمها إلى أنواع متعددة ممثلا لكل نوع بما يعتقده مناسبا له. وقد أدخل المقابلة في المطابقة، و قسمها هي الأخرى إلى أنواع متعددة مختتما إياها بتعريف السكاكي وتمثيله.[4] كما أفاد القزويني من السكاكي في تعريف المشاكلة، فذكر كلاهما أنها ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته[5]، كما حافظ على الأمثلة نفسها التي أوردها السكاكي، وزاد عليها بعض الأمثلة الأخرى مع بعض التعليقات، كما أخذ عنه تعريفه للجمع مع التفريق، وهو أن يدخل شيئان في معنى واحد، ويفرِّق بين جهتي الإدخال[6]، لكنه مثل بمثالين آخرين غير اللذين أتى بهما السكاكي.

كما أفاد منه في الإيهام، وقد سماه بالتورية، وذكر أنها تسمى بالإيهام أيضا؛ فأفاد منه في التعريف، كما حافظ على الأمثلة نفسها مع إضافته لبعض الأمثلة الأخرى لينقل قول

[1] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 423، الإيضاح، مصدر سابق، ص 288.
[2] الإيضاح،مصدر سابق، ص 288.
[3] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 423، الإيضاح، مصدر سابق، ص 288 وما بعدها.
[4] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 242. الإيضاح، مصدر سابق، ص 294.
[5] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص297. والتلخيص، مصدر سابق، ص 89.
[6] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص304. والمفتاح، مصدر سابق، ص 426.

السكاكي في آخر هذا المبحث:" أكثر متشابهات القرآن من التورية"[1]. أمّا في المحسنات اللفظية فقد وافقه في تعريف الجناس، ودراسته ضمن هذا النوع؛ أي المحسنات اللفظية، وإن كان خالفه في تسمية أنواعه عدا الجناس التام والمفروق.[2]

ونجد كذلك تقاربا بينهما في تعريف رد العجز على الصدر فقد عرفه السكاكي بقوله:"وهو أن يكون إحدى الكلمتين المتكررتين، أو المتجانستين، أو الملحقتين بالتجانس في آخر البيت، والأخرى قبلها في أحد المواضع الخمسة من البيت"[3]. أما القزويني فقد عرفه قائلا: "وهو أن يجعل أحد اللفظين المتكررين، أو المتجانسين، أو الملحقين بهما في أول الفقرة، والآخر في آخرها... وفي الشعر أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه أو آخره، أو صدر الثاني."[4]

فتلحظ أن السكاكي قصره على الشعر، بينما جعله القزويني شاملا للشعر والنثر، و السكاكي عرفه باعتبار المصطلح فالصدر، والعجز مصطلحات شعرية، وهذا- في نظري- احتراز منه -ربما- حتى لا يقال أن في القرآن صدرا وعجزا، بينما نجد القزويني قد توسع في ذلك، بل مثّل بشواهد قرآنية، وأعتقد أنه أخذ بعين الاعتبار الاعتبار اللغوي المجازى للمصطلح، أي بداية الشيء ومنتهاه.

مما سبق ذكره نلحظ أن السكاكي لم يتوسع في هذا العلم كثيرا سواء من حيث عرضه لموضوعاته وتقسيماته، أومن حيث عدد الموضوعات، فقد أضاف الخطيب عددا من المحسنات المعنوية واللفظية فمن المعنوية الأرصاد والعكس والجمع والاستخدام، وكذا التجريد ومن اللفظية الموازنة، ولزوم مالا يلزم.

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص301.

[2] ينظر الإيضاح، ص 323. والمفتاح، ص 430،429.

[3] المفتاح، مصدر سابق، ص 430.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 329،328.

والملاحظ أن القزويني قد وافق السكاكي في إخراج البديع من دائرة البلاغة، وجعله ملحقا بها على الرغم من توسعه في مباحثه، ونعتقد أن القزويني قد جانب الصواب في هذا الطرح؛ لأن المعاني هي التي تستدعي هذه الترتيبات والترصيعات، فالبديع لا يكون تكلفا إلا إذا كان على حساب المعاني.

ولا أجلى من صور البديع من الصور الواردة في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى:﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ (**النجم**/43-45) فهاهنا ثلاث طبقات تبرز المعنى ناصعا، جليا، مؤثرا، وتدل على قدرة الخالق المعجزة المتفردة، والشاملة فهو وحده القادر على الخلق في تكامل وانسجام، تعكس صورة واحدة في غاية الجمال والكمال البديعي، ومنتهى الاقتدار الإلهي[1].

من هنا تتجلى لنا أهمية البديع في إجلاء المعاني بحيث لا تتضح أحيانا إلا بالرجوع إليه. وإخراجه من البلاغة مجانبة للصواب، ولكن نعتقد أن السكاكي والقزويني قد أخرجا البديع من مفهوم البلاغة عن غير قصد. ولو لم يريا فيه أهمية لما ضمناه مؤلفاتهما، فهو كما يبدو متمم لآلة البلاغة والبيان.

مما سبق لنا تبين لنا أن تفكير القزويني أسهمت في بلورته اتجاهات عدة: دينية، ولغوية، وفلسفية، ولاشك أن هذه الاتجاهات قد أفادت بعضها البعض، كونها ذات علاقة مباشرة بالإنسان (علوم إنسانية)، كما أنها ارتبطت كلها- حتى الفلسفة في صبغتها الإسلامية – بالهدف الديني.

كما تجلَّى لنا أن القزويني لم يكتف بما ورد في مفتاح السكاكي، على الرغم أن هذا المفتاح شكل قُطب الرحى الذي دارت حوله عملية التأليف عنده، فقد استعان على تلخيصه،

[1] البديع بين ابن أبي الأصبع والقزويني، عواطف بن صالح، بن سالم الحربي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية جامعة أم القرى، السعودية، 2005، إشراف محمد بن إبراهيم نادي، ص 23.

أو إيضاح هذا التلخيص بعدة مصادر، الأمر الذي أسهم في تكوين الحس النقدي لديه فعارضه في عدة قضايا بلاغية ومنهجية.

كما تتضح لنا موسوعية القزويني وشخصيته العلمية، فقد وسّع اطلاعه ليشمل مؤلفات متعددة، ومن علوم مختلفة، وقد كان يكفيه الالتزام بما ذكره السكاكي، ويتصرف فقط في الأسلوب، كما يوحي ذلك بطول المدة الزمنية التي استغرقها تأليف التلخيص والإيضاح، فقد لمح القزويني في مقدمة التلخيص إلى قيامه بما يشبه الموازنة بين ما ذكره السكاكي والعلماء الذين أتوا قبله محاولا الاكتفاء بما هو مهم، ومفيد، وهذا أمر آخر يضاف للقزويني ويحسب له، إذ أنّ غربلة المفيد وتمييزه عن غيره ليست عملا هينا حيث يتطلب وقتا وجهدا مضاعفا. أضف إلى هذا أن عملية الإفادة لم تقتصر على الجانب النظري، فقد تجلت ملامحها في الجانب التطبيقي من حيث حسن التقسيم والترتيب والتحليل أحيانا، ولعل ذلك مرده اطلاعه على بعض المؤلفات الفلسفية، أو مجالسته لبعض الفلاسفة؛ حيث يبدو الأثر الفلسفي واضحا، كما أشرنا إلى ذلك في المبحث السابق.

الفصل الثاني: الدرس البلاغي عند القزويني

أولا: مقدمة في الفصاحة و البلاغة

ثانيا: علم المعاني

ثالثا: علم البيان

رابعا: علم البديع

عرفنا في الفصل السابق أن القزويني بنى كتابيه التلخيص، والإيضاح على مفتاح السكاكي الموسوم بـ(مفتاح العلوم)، إلّا أن ذلك لم يمنعه من الاستعانة بمصادر أخرى ربما لم يستفد منها السكاكي إطلاقا، والدليل على ذلك اعتراضه على كثير من المسائل الواردة في المفتاح، إلاّ أنّ هذه الاعتراضات كانت في مجملها اعتراضات جزئية لا تمس بجوهر البنية البلاغية؛ فقد قسم كتابيه – التلخيص والإيضاح– إلى مقدمة في الفصاحة والبلاغة، وثلاثة فنون، خصص الأول منها للحديث عن علم المعاني، أمّا الثاني فكان لعلم البيان، أما الثالث فأودعه علم البديع.

وسنحاول فيما يلي استعراض الموضوعات الواردة في كل علم للوقوف على طريقته في عرض المادة البلاغية، وأهم الإضافات التي أضافها للسكاكي، ولعل من أبرزها افتتاح كتابيه بمقدمة في الفصاحة والبلاغة.

وقد رأى محمد عبد المنعم خفاجي أن هذه المقدمة مقدمة كتاب، وليست مقدمة علم[1]، لكننا نعتقد العكس؛ أي أنها مقدمة علم لا مقدمة كتاب، وهذا لاعتبارات أولها: أن القزويني بدأ كتابيه (التلخيص والإيضاح) بمقدمتين تحدث فيهما عن أسباب تأليفهما، والمنهج المتبع فيهما والهدف المنشود من ورائهما، هاتان المقدمتان هما مقدمتا كتابيه، ويستحيل أن تتوافرا في الكتاب الواحد مقدمتان، كما أن المقدمة نفسها تقريبا تكررت في كتابيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنه تحدث في تعريفه للبلاغة عن مراعاة مقتضى الحال، وهذا هو مدار البلاغة كلها؛ أي ما يقابل النظم عند الجرجاني،كما أن خفاجي نفسه رأى أن هذه المقدمة ضرورية لتوقف معانيها – المعاني والبيان– على معرفة الفصاحة والبلاغة، أي أنها مقدمة مصطلحية يتوقف عليها معرفة ما سيأتي بعدها، وهذا ما يجعلها ذات ارتباط وثيق بالعلمَين، ومقدمة ضرورية لهما، وهو ما سنشرع في تفصيله.

[1] الإيضاح للقزويني، عبد المنعم خفاجي ، المكتبة، الأزهرية للتراث، ط3، 1993، ج1، ص 17.

أولا: مقدمة في الفصاحة و البلاغـة

1- الفصاحة

بدأ القزويني كتابيه بمقدمة تحدث فيها عن فصاحة اللفظ المفرد، والكلام مشيرا أن الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم، أما البلاغة فيوصف بها الأخيران فقط، ثم شرع في تفصيل هذه العناصر وهي :

أ- فصاحة الكلمة المفردة:

حتى تكون الكلمة المفردة فصيحة لابد أن تكون خالية من عيوب أربعة هي:

- **التنافر** نحو: غدائرهُ مستشزراتُ إلى العلاَ.

- **الغرابة** نحو: وفاحماً ومرسناً مسرجاً.

أي كالسيف السُريجي في الدقة والاستواء، أو كالسراج في البريق، واللمعان.

- **المخالفة** نحو: الحمد لله الأجلل.[1]

هذا ما أورده القزويني في تلخيصه متحدثا عن فصاحة الكلمة المفردة، وقد أعاد ذكره في الإيضاح، إلاّ أن هناك إضافات أخرى يمكن رصدها دون عناء، كالتمهيد لهذا الكلام الذي استهله بالحديث عن اختلاف الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة، وأنه سيتحدث عنهما باعتبار الكلام والمتكلم، كما نلحظ أنّه أضاف تعريف بعض المصطلحات مثل الغرابة وهي: أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة.[2]

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 6.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 12- 13.

ولعل من أهم ما يمكن ملاحظته هو عدم إيراده للأبيات الشعرية كاملة، أي يكتفي فقط بإيراد محل الشاهد من صدر أو عجز، وهذا بسبب نزعته التلخيصية. كما أن وصفه للكلمة المفردة بالفصاحة والبلاغة أمر يستدعي إعادة النظر، فالكلمة المفردة لا توصف بفصاحة ولا بلاغة خارج سياقها؛ فهي تكتسب حسنها – أو العكس – من مجاورتها لكلمات أخرى.

ب- فصاحة الكلام:

أما فصاحة الكلام فيتحقق بسلامته من:

- **ضعف التأليف:** فالضعف، نحو: ضرب غلامه زيدا.[1]

وقد استأنس في الإيضاح برأي الجمهور في أن رجـوع الضمير إلى المفعول المتأخـر لفـظا ممتنع لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظا ورتبة.[2]

وذكر رأيا آخر يجيز رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظا، ورتبة ودليل ذلك ما أنشده النابغة في ديوانه:

جزىَ ربهُ عنيِّ عديِّ بن حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقدْ فعلْ[3]

لكنــه خطَّأ هذا الرأي، لأن الضمير لمصدر جزى؛ أي رب الجزاء كما في قولـــه تعالى:﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ﴾(المائدة/ 8.) أي العدل[4].

هذا يعني أنه يؤيـد رأي الجمهور، وإلّا لما رد على من أجاز رجـوع الضمير على المفعول

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 7.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص14.

[3] ديوان النابغة، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996، ص 161.

[4] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 14.

المتأخر.

- **تنافر الكلمات:** وهو على نوعين:

1- منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان، كما في البيت الذي أنشده الجاحظ :

وقَبْرُ حَربٍ بمكانٍ قَفرٍ وليسَ قربَ قبرِ حربٍ قبرٌ[1]

وقد ذكر في التلخيص عجز البيت فقط، وهذا ما استدركه في الإيضاح.

2- منه ما يكون دون ذلك في الثقل، كقول أبي تمام:

كريمٌ متىَ أمدحْهُ أمدحْهُ والورىَ معيِ وإذاَ ما لمْتهُ لمْتهُ وحْدي.[2]

ولم يذكر في التلخيص أن التنافر ضربان، بل ذكر التنافر فقط مستشهدا له ببيت الجاحظ وعطف عليه شاهد أبي تمام مما جعل المتلقي يعتقد أن التنافر نوع واحد، وهذا ما انتبه إليه في الإيضاح بقوله:" ومنه ما دون ذلك "[3]؛ أي مرتبة أخف من الأولى، ولم يعرّف المقصود بالتنافر، بل ذكر نوعيه مباشرة.

- **التعقيد:**

وهو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به، وله سببان:

أحدهما ما يرجع إلى اللفظ، وهو أن يختل نظم الكلام، ولا يدري السامع كيف يتوصل إلى معناه كقول الفرزدق :

---

[1] البيان والتبيين، الجاحظ، ت ع السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998 ج1، ص 65.

[2] ديوان أبي تمام، ت محمد عبد عزام، دار المعارف، القاهرة، ط4، دت، ص116 .

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 15.

وماَ مثْلُـه في النَّاسِ إلاَ مُمَلكاً أبُو أمِّه حـــيٌّ أبوُه يقاَربهْ.[1]

وفصَّل القول في – في الإيضاح – هذه المسألـــة معرفا الكـلام الخالـي من التعقيد بأنه ما سلـــم نظمــه من الخلل، فلم يكـن فيـه ما يخالـف الأصل من تقديم أو تأخـير، أو إضمار أو غير ذلك.[2] أما ما يرجع إلى المعنى، وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثاني –الذي هو لازمه، والمراد به– ظاهرا[3] كقول العباس بن الأحنف:

سأطلبُ بعْدَ الدارِ عنْكُمْ لِتَقْرَبُوا وَتَسْكُبُ عَيْناَيَ الدُّموعَ لتَجمداَ.[4]

ثم شرح البيت شرحا موجزا مستشهدا على مواضع الصحة، والخطأ في البيت الشعري بأبيات أخرى، وهذا ليدعم ما ذهب إليه، ثم خلص إلى تعريف التعقيد المعنوي، وهو ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد ظاهرا، ثم أشار أنه سيأتي بيان ذلك من خلال الأمثلة المختارة للاستعارة، والكناية، وكأنه أدرك أن هذه الأمثلة التي أوردها غير كافية، كما توحي هذه الإحالة إلى مدى الارتباط الموجود بين موضوعات البلاغة، كما تؤكد لنا – الإحالة – أن القزويني رسم منهجا مسبقا لكتابه قبل تحريره التحرير النهائي.

وذكر القزويني تعريفا آخر لفصاحة الكلام، وهو خلوصه مما ذكر، ومن كثرة التكرار وتتابع الإضافات،[5] كقول المتنبي : سُبوح لها منها عليها شواهد.[6]

وقد ناقش هذا الرأي مستدلا على عدم صحته بحصول الاحتراز بما ذكره سابقا – الضعف والتعقيد– مستشهدا لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم:(الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن

[1] لم نعثر عليه في الديوان ووجدناه في دلائل الإعجاز منسوبا إليه ص 83.
[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 16.
[3] المصدر نفسه، ص 16.
[4] ديوان العباس بن الأحنف، ص106.
[5] الإيضاح، مصدر سابق، ص18.
[6] ديوان المتنبي، ت عبد الرحمان البرقوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، 2014، ص380.

الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم)، كما استشهد بكلام للصاحب ذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز: " إياك والإضافات المتداخلة، فإنها لا تحسن". وذكر أنها تستعمل في الهجاء إلا إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف.[1]

خلاصة هذه الآراء الثلاثة لكل من الخطيب القزويني، وعبد القاهر الجرجاني، والصاحب بن عباد أنها تتأرجح في الحكم على التكرار، وتتابع الإضافات كشرط من شروط فصاحة الكلام بين الرفض، والقبول، والاستهجان.[2]

وقد نقد بهاء الدين السبكي القزويني فيما ذهب إليه قائلا:"...ثم قال في الإيضاح: وقد قال النبي صلّى الله عليه وسلم الكريم بن الكريم بن الكريم ..هذا الحديث رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الرابع من القسم الثالث، وليس كما ذكره المصنف، بل ذكر الكريم أربع مرات ونصه: الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم".[3]

ولكننا وجدناه في النسخة التي اعتمدناها قد ذكر أربع مرات، وهذا يوحي بأنه خطأ مطبعي، أو ربما سهو من القزويني لتكرر الاسم عدة مرات لا غير. وبعد هذا التصحيح علّق على رأي القزويني بقوله: "هذا لا تعلق له بالإضافات، فإن قصد أن يستشهد له لعدم كراهية التكرار، ففيه نظر؛ لأن كل اسم بمعنى غير الآخر بخلاف الضمائر في بيت المتنبي، فإنها ترجع لشيء واحد"[4].

و في معرض رده أورد العديد من الآيات للاستدلال على فصاحة الإضافات المتتابعة، كقوله تعالى:﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّآ ﴾(مريم/2). وقوله: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 18.

[2] مسائل الخلاف، مذكرة ماجستير، مرجع سابق، ص 21.

[3] عروس الأفراح، بهاء الدين السبكي، ت ع الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003، ج1، ص85-86.

[4] المصدر نفسه، ص 86.

تمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيَ ﴾(الإسراء/ 100) وقولـه تعالـــى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ (الأنعام/ 158). وقوله تعالى: ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوح﴾(غافر/ 31).

واستشهد السبكي أيضا إلى جانب الذكر الحكيم بحديث النبي صلّى الله عليه وسلم الذي نصه(قاب قوس أحدكم وموضع سوط أحدكم خير من الدنيا وما فيها)[1].

وبعد هذا الكم الهائل من الشواهد راح يؤكد أن هذه الآيات تضمنت العديد من الإضافات؛ فقد تضمن قوله تعالى:﴿ يوم يأتي ﴾ خمس إضافات؛ لأن تقديره يوم إتيان بعض آيات ربك، وبعد شرحه وتحليله للآيات التي أوردها خلص إلى مجموعة شروط وقواعد لفصاحة الكلام هي :

-أن تكون ثلاثة فأكثر.

-أن لا يكون واحد منها جزءا أو كالجزء .

-أن لا يكون المضاف إليه الأخير جزءا .

-أن لا يكون منها إضافة في علم.

وبذلك يكون السبكي قد وضع حدا لمسألة دار حولها الكثير من الجدل، وفي ذلك يقول عبد الفتاح لاشين:" نرى أنه يجب إعادة النظر فيما قاله العلماء في التكرار، وتتابع الإضافات، ومـراعـاة ملاحظات السبكي حيث أن التعبـير القرآني، والأسلوب الرباني ينبغي أن يكون هـو السائد ولا تصب بعده."[2]

[1] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002،ج3، كتاب الجهاد، حديث 2796 ص 692.

[2] السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية، عبد الفتاح لاشين، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1978، ص 68.

ج- فصاحة المتكلم

عرَّف القزويني فصاحة المتكلم بأمر نفسي محض[1]، فقال: "هي ملَكةٌ يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح"[2]، ثم شرح في كتابه (الإيضاح) حدود هذا التعريف فعرَّف الملكة بتعريف فلسفي خالص قائلا: "هي قِسم من مقولة الكيف التي هي هيئةٌ قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة، وهو مختص بذوات الأنفس راسخ في موضوعه".[3]

ومصطلح **الكيف** مصطلح فلسفي كان أرسطو أول من وظفه، كما استخدمه الجرجاني[4]، وقد نقل عنه القزويني التعريف كما هو؛ ثم بين لماذا قيل ملكة، ولم يقل صفة للدلالة على الاقتدار والرسوخ؛ أي أن المتكلم مقتدِر على الإفصاح، ولم تكن فصاحته أمرا عارضا. وقيل يقتدر بها، ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه؛ أي أن المتكلم فصيح سواء تكلم، أو كتب، وهذا يبين بوضوح مدى ارتباط الفصاحة بالبلاغة، وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب.[5]

من خلال شرح القزويني للتعريف نلحظ أنه تعامل معه تعاملا جزئيا؛ أي ركز على شرح الألفاظ، كما ربط فصاحة المتكلم بجانب الاكتساب؛ أي أن الفصاحة "ملكة" يمكن، صقلها بالاكتساب، كما أنّ التعريف يكشف ضمنيا ارتباط الفصاحة بالبلاغة، وصعوبة الفصل بينهما

2- البلاغـــــة

---

[1] المنهج البلاغي عند الجرجاني والقزويني، دراسة مقارنة في كتابيهما "الأسرار والتلخيص" حيدر حسين، دار الكتب العلمية، ط1، 2012، ص81.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص19. والتلخيص، مصدر سابق، ص8.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 19.

[4] المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة، دط 1983، ص156 -157.

[5] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، 19.

عرَّف كثيرٌ من العلماء البلاغةَ تعريفات مختلفة وباعتبارات متعددة، أمّا القزويني فقد عرفها بقوله: "هي مطابقةُ الكلامِ لمقتضىَ الحالِ مع فصاحته"[1]، ثم ذكر تفاوت مقامات الكلام من مقام لآخر مستشهدا لكلامه بجملة من المقامات المشهورة، والمألوفة، " فمقام كل من التنكير، والإطلاق، والتقديم والذكر يباين خلافه ومقام الفصل يباين مقام الوصل، وكذا خطاب الذكي مع الغبي، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام "[2].

هذا يعني أن المقام يتغير بتغير مقتضى الحال، هذا الأخير يقترن بالزمان، فالحاضر ما عليه الإنسان من الصفات، أما المقام فيقترن أكثر بالمكان فهو يعني الرتبة[3]. لكننا نلحظ أنه جعل المقام، ومقتضى الحال بمعنى واحد خصوصا حين قال: " فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب عكس ما تسعى إليه الدراسات التداولية المعاصرة، وقد تبعه في ذلك كثير من الشراح على الرغم أن الأمثلة التي أوردوها تشير– كما يقول صابر الحباشة– إلى تفاوت المقامات في حد ذاتها فقط دون تعليق بالأحوال[4]، ثم أشار القزويني ضمنيا إلى أن هناك من لا يفرق بين الفصاحة والبلاغة حين قال: " وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا".[5] أيضا".[5] كما تابع الرُّماني بأن جعل للبلاغة طرفين: **أعلى** إليه تنتهي وهو حَدُّ الإعجاز، وما وما يقرب منه **أسفل** منه تبتدئُ، وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات، وإن كان صحيح الإعراب، وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة[6]، وعرَّف بلاغة المتكلم بأنها ملَكةٌ يُقتدر بها على تأليف كلام بليغ[7]، وهنا يتجلى البعد النفسي

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 19. والتلخيص، مصدر سابق، ص 8.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص8.

[3] ينظر مغامرة المعنى، مرجع سابق، ص 12.

[4] ينظر المرجع نفسه، ص 12.

[5] التلخيص، مصدر سابق، ص 9.

[6] الإيضاح، مصدر سابق ص 21، وأنظر: النَّكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز للرماني، ت زغلول سلام ومحمد خلف الله، دار المعارف، ط3، دت، ص 16.

[7] الإيضاح، مصدر سابق، ص 21.

النفسي واضحا، كما نلحظ أن هناك ترتيبا منهجيا إذ تحدث في تعريفه للبلاغة عن الحال رغم ربطها بالمقام، ومعلوم أن الحال تعادل الكيفية النفسية، والكيفية النفسية لا تسمى ملكةً إلا بعد الرسوخ في ابتداء حصولها تسمى حالا.[1]

ثانيا: عـلم المـــــعاني

عرَّف القزويني علم المعاني بقولــه: "هو علــمٌ يعرفُ به أصولَ اللفظ العربي التي بها يطابقُ مقتضىَ الحال"[2]. فهي علاقة الجزء بالكل، فمطابقة الحال هي المقصد الأساسي من معرفة أحوال الألفاظ، ومن ثمة الكلام الذي يتشكل من مجموعة من الألفاظ و أقلها ثلاثة كما يرى جمهور النحاة[3]؛ فإذا أردنا أن نؤلف كلاما بليغا لابد من العلم بأحوال الألفاظ، ثم ذكر سبب قولهم يُعرف دون يعلم، لأنّ العلم يختص بالكليات، والمعرفة تختص بالجزئيات، وهذا مظهر من مظاهر عناية القزويني بالمصطلح، ثم استشهد على ذلك بتعريف ابن سينا الشيخ أبي عمر، وفي هذا إشارة لتنوع مصادره وثقافته.

وناقش السكاكي في تعريفه لعلم المعاني الذي عرفه بقوله:" هو تتبعُ خواصِ تراكيبُ الكلامِ في الإفادةِ، وما يتصل بها مــن الاستحسانِ وغيرهِ لِيُحتــرزَ عليهاَ بالوقوفِ عليها من الخطأ

في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".[4]

قال القزويني: " وفيه نظر، إذِ التتبع ليس بعلم، ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيئ من

[1] مغامرة المعنى، مرجع سابق، ص 12.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 22. التلخيص، ص10.

[3] شرح بن عقيل، ابن عقيل، ت هادي حسين حمودي، دار الكتاب العربي، ط 4، 1999،ج1، ص 21.

[4] المفتاح، مصدر سابق، ص161.

العلوم به"[1]؛ ثم قال :" أعنيِ بالتراكيبِ تراكيبَ البلغاء"[2]، ولا شك أن معرفة البليغ من حيث أنه بليغ متوقفة على معرفة البلاغة، وقد عرفها في كتابه بقوله:" البلاغةُ هي بلوغُ المتكلمِ في تأديةِ المعنىَ حداً لهُ اختصاصٌ بتوفيةِ التراكيبِ حقهاَ، و إيرادُ أنواعِ التشبيهِ و المجاز، والكناية على وجهها، فإن أريد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء، وهو الظاهر فقد جاء الدور، وإن أراد غيرها فلم يبينه على أن قوله:" وغيره منهم لم يبن مراده"[3].

نلحظ من هذه الوقفة النقدية للقزويني مدى عنايته بالمصطلح فالتتبع ليس علما. كما يتضح أن تعريف السكاكي للبلاغة قائم على الاستقراء غير المنتج للعلم[4]. وإن كان البعض يرى أن تعريف السكاكي أشمل وأدق[5]؛ لأنه ربط المسألة بالإفادة، والظاهر أن في تعريف السكاكي نزعة نحوية بلاغية إذْ ركز في الشق الأول– وهو مبحث نحوي– من التعريف على جانب الإفادة في التراكيب[6]. أمَّا الشق الثاني من التعريف فأشار فيه إلى الجانب البلاغي، وهو مراعاة مقتضى الحال، وهذا من صميم اهتمامات البلاغة، وهو ما ركز عليه القزويني في تعريفه. وقد حصر أبواب هذا العلم في ثمانية أبواب هي :

– أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، القصر،الإنشاء، الفصل الوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة.

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 22.

[2] المفتاح، مصدر سابق، ص 161.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 22،23.

[4] مغامرة المعنى، مرجع سابق، ص59.

[5] علم المعاني في التفسير وأثره في الدراسات البلاغية، فائزة أم صالح يحي أحمد، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى السعودية، 1992، ص 43.

[6] قصة الإعراب، إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة، دط، 2009، ص 6.

وقسم الكلام إلى خبر وإنشاء[1]ثم راح يعلل، ويبين أوجه حصر علم المعاني في هذه المباحث، وقبل استعراض هذه المباحث أشار إلى تنبيهين، الأول يتعلق باختلاف الناس في انحصار الخبر في الصادق، والكاذب مرجحا رأي الجمهور، وهو أن صِدق الخبر مطابقته للواقع وكذبه عدم مطابقته، ثم عرض رأي الجاحظ ورد عليه. أمّا التنبيه الآخر فأشار فيه إلى أهمية الذوق في فهم وصناعة علم المعاني مستندا في ذلك لقول السكاكي والجرجاني. ثم شرع في بسط مباحث علم المعاني.

1-أحـــوال الإســناد الخبري

ذكر القزويني الغاية من إلقاء الخبر، وهي الإفادة. هذه الإفادة تقع على وجهيـن: إفادة المخاطب نفس الحكم، وإمّا كون المخبر عالما بالحكم. ويسمى الأول فائدة الخبر، والثــاني لازم فائـدة الخبـر، وقـد ينزل العـالم بهما منزلة الجاهـل لعـدم جريه على موجـب العلم[2]، واستشهد بكلام السكاكي، وبعضا من الأمثلة التي أوردها، ثم بين أنـه ينبغي مراعاة الحالة النفسية للمخاطب عند استعمال التراكيب، والخبر[3]. فقال: " فإنْ كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقوله: جاء زيد، وعمر ذاهب، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا، وإن كان متصور الطرفين مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له حَسُن تقويته بمؤكد كقولك: لزيد عارف، أو إن زيداً عارف، وإن كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول: إني صادق لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره[4]، وعليه قوله تعالى:" وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص23.

[2] المصدر السابق، ص 27. و التلخيص، ص 11.

[3] المنهج البلاغي عند القزويني، مرجع سابق، ص 87.

[4] أنظر التلخيص، ص11، و الإيضاح، مصدر سابق، ص28.

إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ".(يسين/ 13-14).

ولعل مما يلفت الانتباه تغييره لبعض المصطلحات الواردة في التلخيص، فقال مثلا متحدثا عن الحكم الأخير:" وإن كان منكرا، وقال عن الحكم نفسه في (الإيضاح) وإن كان حكما بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول: إني صادق لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره".[1]

وقد ذهب بعض البلاغيين إلى رفض هذا التقسيم[2] كونه غير مطرد في الواقع اللغوي. إلّا أنّنا نرى أنّه لابد أن ينظر إلى عملية التقسيم هذه في زمنها الذي ظهرت فيه، لأن الواقع اللغوي اليوم غير الواقع اللغوي لزمن هؤلاء العلماء، وهذا ما يبرزه بوضوح المثال الذي نقله القزويني من جواب ابي العباسي للكندي.

كما أنّ عملية التقسيم تتفق إلى حد بعيد مع الجانب المنهجي، لأنّ متلقي الخبر لا يخرج عن واحد من ثلاثة (خالي الذهن، متردد، أو منكر). هذه المصطلحات تحدث عنها القزويني في الإيضاح بصياغة مختلفة نوعا ما عن تلك التي استعملها في التلخيص لاسيما العنصرين الأخيرين، فقال في الإيضاح:" وإذا كان متصور الطرفين مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له حسن تقويته بمؤكد كقولك: لَزيد عارف أو إنّ زيدا عارف "[3]. وقال في التلخيص: "...وإنّ كان مترددا فيه طالبا له حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكرا وجب توكيده بحسب الإنكار"[4]، كما قال تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوه في المرة الأولى﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴾ (يسين /14)، وفي الثانية﴿ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ (يسين/ 16) استعمل في التلخيص عبارات واضحة ودقيقة كما لم يستعمل الآيات كاملة، واكتفى بما

[1] نفس المصدرين والصفحتين السابقتين.

[2] ينظر البحث البلاغي عند العرب، مرجع سابق، ص 147.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، 28.

[4] التلخيص، مصدر سابق، 11.

يناسب المقام الذي هو التلخيص بعكس الإيضاح الذي استشهد فيه بالعديد من الأمثلة، كما نقل الآيات كاملة، ولم يخرج في هذا المبحث كثيرا عمّا أورده السكاكي في المفتاح[1].

وبعد حديثه عن هذه الحالات التي يكون فيها الكلام على مقتضى حال المخاطب انتقل للحديث عن حالات أخرى يخرج فيها الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فيُجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه ما يلوح بحكم الخبر، وقد استشهد في الإيضاح بالمثال نفسه الذي أورده في التلخيص مضيفا إليه ثلاثة أمثلة أخرى واحد من القرآن واثنين من الشعر. أما المثال القرآني فهو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ (يوسف/ 53). أمّا المثالان الشعريان فهما قول بعض العرب :

فــغَذِّها وهِـي لك الفداءُ إنَّ غِنــاء الإبل الحُــداءُ

وقول بشار بن برد :

بكراً صاحبيَّ قبل الهجيرْ إنَّ ذاك النجاحَ في التَبكيرْ[2]

والملاحظ أنّه لم يحلل أو يشرح أيا من هذه الأمثلة مكتفيا بتعليق عام مفاده أن سلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض، كما ذكر مناسبة المثال الأخير، والحوار الذي جرى بين بشار بن برد وأبي عمرو بن العلاء وخلف الأحمر.[3]

وقد يُنزَل غير المنكر منزلة المنكر إذا ظهر عليه شيء من أمارات الإنكار، وكذا العكس، ثم ذكر في الإيضاح بعضا مما يتفرع على هذين الاعتبارين السابقين محللا بذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ ﴾ (المؤمنون /15-16)، فذكر

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 28. المفتاح، مصدر سابق، ص 170-171.

[2] ديوان بشار، مصدر سابق، ص 203.

[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 29، 30.

أن تأكيد الموت بتأكيدين على الرغم من أنّه مما لا ينكر جاء لغرض بلاغي، وهو إنزال المخاطبين منزلة المنكر لعدم عملهم لما بعد الموت، ولم يؤكد تبعثون على الرغم من وجود من ينكر البعث لظهور الأدلة أمام أعينهم[1].

كما ذكر القزويني أن اعتبارات النفي – أيضا– منها ما يجري على مقتضى الظاهر، ومنها مالا يجري على مقتضى الظاهر داعيا المتلقي إلى القياس على ما ذكر في اعتبارات الإثبات، وهذه إحدى سمات التفكير المنطقي الأصولي.

ثم قسم الإسناد إلى قسمين: إسناد حقيقي، وإسناد مجازي. سمى الأول حقيقة عقلية، وعرَّفها بقوله:" إسنادُ الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر، كقول المؤمن: أنبت الله البقل، وقول الجاهل: أنبت الربيع البقل"[2]، وسمى النوع الثاني مجازا عقليا، وعرَّفه بقوله: "هوَّ إسنادُ الفعل إلى ملابسٍ له غير ما هو له بتأول، وله ملابسات شتى، يلابِسُ الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان، والمكان والسبب".[3]

وقد ذكر في الإيضاح نفس هذه التعريفات المذكورة في التلخيص، لكن ما يلحظه الدارس أنّه عقد لها فصلا مستقلا، بينما ربطها في التلخيص بحرف العطف (ثم)، ولهذا نجده في الإيضاح أكثر تفصيلا. فقد شرح التعريفين السابقين، وأضاف عدة أمثلة لم يذكرها في التلخيص، أو أنه أوردها مبتورة، ثم أكملها في الإيضاح مثل قول أبي النجم:

قدْ أضحـت أم الخيارِ تدَّعــي عليَّ دَيناً كُلَّه لم أصنــعِ

مَن أنْ رأت رأسي كرأسِ الأصلعِ ميَّز عنه قُنْزُعًا عــن قُنْزُعِ

---

[1] ينظر المصدر السابق، ص 31.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 12.

[3] المصـدر نفسـه، ص 12.

جَذْبُ الليالي: أبطئي،أوْ أسْرعي[1]

ولاشك أن ذكر المثال كاملا يُسْهم في توضيح المعنى وتجليته، فنفهم المقصود من خلال السياق الذي ورد فيه، ثم ذكر سبب تسمية هذا المجاز مجازا عقليا، وهو أنه يستند إلى العقل دون الوضع، ثم ناقش السكاكي في تعريفه للحقيقة بأنَّها: " الكلامُ المفادُ به ما عند المتكلمِ من الحكمِ فيه"، وكذا في تعريفه للمجاز العقلي بأنه: " الكلامُ المفادُ خلاف ما عند المتكلمِ من الحكمِ فيه لضربٍ من التأول"[2]، فالمجاز حسب ما ذهب إليه السكاكي يقع في الكلام لا في الإسناد؛ أمّا القزويني فيرى أنّ المجاز يقع في الإسناد لا في الكلام مقتديا في ذلك بالجرجاني في الدلائل والزمخشري في الكشاف.[3]

ولهذا صنفه وتحدث عنه في علم المعاني عكس السكاكي الذي أورده في علم البيان؛ لأنّ التّجوز– حسبه – لا يقع في الكلام في حد ذاته إنّما في إسناد الفعل، أو ما في معناه إلى غير صاحبه الحقيقي، فيصبح الجامد متحركا والعكس، فقولنا: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ (القارعة/7) فيه إسناد للعيشة مع أن العيشة ليست شيئا حسيا يرضى، أولا يرضى، وهكذا شأن جميع أمثلة المجاز العقلي.

بعد ذلك انتقل القزويني للحديث عن أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه أي المسند و المسند إليه، فهو إمّا:

1/ حقيقتان كقول الشاعـر:

فــنامَ لَيلـيِ وتَجلّــى هَمِّي

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 33.

[2] المفتاح، مصدر سابق، ص 393.

[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 36.

وقول الشاعـر:

ونـمتُ وما لـيلُ المطيِّ بنائمِ[1]

نلحظ هنا أنه استشهد بأمثلة جزئية؛ أي اكتفى بالصدر أو العجز، و لم يشرح هذه الأمثلة، أو يبين حتى موضع المجاز فيها مقتديا في ذلك بالنحاة الذين يذكرون القاعدة، أو المسألة النحوية،ثم يتبعونها مباشرة بالشاهد النحوي دون شرح.

2/ قد يكون طرفا المجاز مجازان كقولنا: "أحيا الأرض شباب الزمان"[2]، ولم يشرح القزويني هذا القسم إذ عوّل في ذلك على المثال الذي ضربه، على الرغم من الغموض الذي يكتنف هذا القسم؛ لأن مصطلح (مجازان) مصطلح عام تتنازعه مباحث متعددة كالمجاز المرسل واللغوي، وكأن الخطاب موجه للمتخصصين المتمرسين فقط.

3/ قد يكون طرفا المجاز مختلفين، كقولنا: أنبت البقل شباب الزمان، وكقول المتنبي :

وتُحيي له المالَ الصوارمُ والقناَ ويقتلُ ما تُحيي التبسُّم و الجْداَ [3]

ثم علق على هذا المثال قائلا: جعل الزيادة والوفور حياة للمال، وقرينة للعطاء قتلا له، ثم أثبت الإحياء فعلا للصوارم، والقتل فعلا للتبسم مع أن الفعل لا يصح منهما، ونحوه قولهم: أهلك الناس الدينار والدرهم، جعلت الفتنة إهلاكا، ثم أثبت الإهلاك فعلا للدينار والدرهم.[4]

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 36-37.

[2] المصدر نفسه، ص 37.

[3] ديوان المتنبي، مصدر سابق، ص382.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 37.

ولا يخفى هنا أن هذا التعليق لا يخرج عما قرره القزويني سابقا إذ لا يقع المجاز في

في الكلام بل في الإسناد في حد ذاته، ثم راح يستشهد بعديد من الآيات القرآنية، وفي ذلك رد على من ينكر المجاز مطلقا في القرآن، وفي ذلك يقول: "وهو في القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنا ﴾ (الأنفال / 2) نسبت الزيادة التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سببا فيه."[1]

ولم نفهم الأساس الذي بنى عليه القزويني تقسيمه للمجاز العقلي؛ فقد ذكر أن أقسامه

أربعة حقيقتان، وإمّا مجازان، وإمّا مختلفان، قلّوا اعتبرنا أن كل طرف – المسند والمسند إليه – قسما يصبح ستة أقسام، وإذا سلمنا أن المسند، والمسند إليه قسم مستقل يصبح عدد الأقسام ثلاثة، فالتقسيم يحتاج إلى نوع من التفصيل.

و سار على هذا النمط في الشرح، والتعليق على الآيات الأخرى، ويجري الإسناد في الإنشاء لا في الخبر كقوله تعالى:﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾(غافر/36)، ولم يعلق على أي مثال أورده في هذه المسألة. وقد أورد البعض أن القزويني ذكر أن الإسناد المجازي يجري في الإنشاء جريانه في الخبر، وهذا غير صحيح فالمجاز العقلي غير مختص بالخبر، وهذا ما أشار إليه في التلخيص[2] والإيضاح، وأكده

أحمد مطلوب في بحثه.[3]

ولابد للمجاز العقلي من قرينة، إمّا: لفظية كما في قول أبي النجم، ولم يذكر هذا القول تجنبا للتكرار، وهذا يقتضي بالضرورة الرجوع إلى ما سبق التطرق إليه على أساس أن

[1] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2] المنهج البلاغي، مرجع سابق، ص 88.

[3] ينظر القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 367.

الموضوع بنية واحدة، أو غير لفظية كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور، أو قيامه عقلا، مثل: محبتك جاءت بي إليك، أو عادة مثل: هزم الأمير الجند، وكسا الخليفة الكعبة، وبنى الوزير القصر، وكصدور الحكم من الموحِد في مثل قوله: أشابَ الصغيرَ[1]. ولم يذكر هذا البيت كاملا فلم يتضح ما الذي أشابه، إلّا إذا عدنا إلى بداية الموضوع، كما لم يعلق على هذه الأمثلة، فذكرَ ضرورة وجود القرينة، ومثل لها بمجموعة من الشواهد؛ وكان الأجدر به أن يكتفي بمثال واحد، ثم يحلله ليتضح المراد؛ لأنه أتى بعدة أمثلة ووجه الاستشهاد بها غير واضح.

تحدث القزويني بعد ذلك عن صعوبة هذا المبحث؛ لأنه ليس كل شيء يصلح أن تتعاطى فيه المجاز العقلي بسهولة، بل تجدك في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهيئ الشيء، وتصلحه له بشيء تتوخاه في النظم كقول من يصف جملا:

تجوبُ له الظلماءُ عينٌ كأنَّها زجاجةُ شربٍ غيرُ ملأَى ولا صِفْر.[2]

شرح البيت الشعري شرحا موجزاً مبيناً معنى البيت، ووجه الاستشهاد به: " فلولا أنه قال(تجوب له) فعلق له بـ (تجوب) لما تبين جهة التجوز في جعْل الجوب فعلا للعين، كما ينبغي.[3]وهذا ما أراد القزويني أن يبرزه بهذا الشرح.

ثم عاد وناقش السكاكي في أمر منهجي، وهو إنكاره لوجود المجاز العقلي، ونظْمه في سلك الاستعارة بالكناية، واستشهد القزويني بنفس المثال الذي ضربه سابقا، وهو قوله

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص38. والتلخيص، مصدر سابق، ص13.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص39.

[3] المصدر السابق، ص39. وأنظر التلخيص، مصدر سابق، ص 14.

تعالى: ﴿ عِيشَة رَّاضِيَة﴾ (القارعة/7) وقال أنَّ المراد هنا صاحب العيشة لا العيشة، ثم ذكر السبب الذي جعله أورد هذا المبحث ضمن علم المعاني عكس السكاكي الذي تحدث

عنه في علم البيان؛ لأنه يدخل في علم المعاني دون تعريف علم البيان[1].

وقد اختلف العلماء حول ما قام به القزويني من نظم المجاز العقلي في الإسناد؛ فمنهم

من اعترض عليه، ومنهم من أيده في ذلك ووافقه، فقد رفضه التفتازاني وقال: " ... وفيه نظر، لأنّ علم المعاني إنّما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث أنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحثيثة، فلا يكون داخلا في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند إليه،

أو المسند "[2]. وأيده في ذلك من **المحدثين** أحمد مطلوب حيث يقول : " ونرى أن يبحث في المجاز لا في الإسناد كما فعل القزويني"[3].

في حين رأى عبد الحميد هنداوي أن ما قام به القزويني هو عين الصواب، وفي ذلك يقول:" لم يدخل الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في تعريف علم البيان، لأنهما ليسا من أحوال الدلالة، بل هما حالان من أحوال اللفظ يؤتى بهما لأحوال تقتضيهما؛ لأن ملابسات الفعل السابقة تقتضي الإتيان بالمجاز العقلي عن قصد المبالغة، وعدمها يقتضي الإتيان بالحقيقة العقلية، وبهذا يدخلاَن في تعريف علم المعاني".[4]

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص41.

[2] المطول، سعد الدين التفتزاني، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013، ص 193.

[3] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 370.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص41.

والمتأمل في بحث القزويني للمجاز العقلي يجد أنه أصاب في جانب، وأخطأ في آخر، فقد أصاب في تعريفه للمجاز العقلي بأنه:" إسنادُ الفعلِ أو معناهْ إلى ملابس له غير ما هو له بتأولْ"[1]، وقد قادته عملية توظيفه لمصطلح (إسناد الفعل) للوقوع في الخطأ. حيث اتجه اتجاها مغايرا للبلاغيين السابقين بعدِّه المجاز العقلي، –وهو مجاز بالإسناد– داخلا في علم المعاني دون علم البيان[2]، وقد جانبه الصواب في هذا التقسيم، وهو الجانب الذي أخطأ فيه القزويني، لأن المجاز العقلي جزْء من المجاز في أصله، ومعناه لا ينفصل عن علم البيان.[3]

2–أحوال المسند إليه

لم يعرف القزويني المسند إليه، وبدأ مباشرة بحذفه قائلا:" أماَّ حذفه فإما لمجرد الاختصار، والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر".[4] وافتتاحه لهذا المبحث بلفظة **(أما)** توحي أن له حالات متعددة، وهذا ما أشار إليه القزويني مباشرة بعد ذكره لأسباب الحذف، ومنها– إضافة إلى السبب السابق ذكره – ضيق المقام، والتخييل أن في تركه تعويل على شهادة العقل، وإما لاختبار تنبه السامع، وإما لإيهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك، وإما لا يكون سبيل إلى الإنكار، وإما لأنّ الخبر لا يصلح إلا له".[5]

والملحوظ أن القزويني لم يمثل لأي من الأسباب السابقة، ولم يفصّل فيها القول، وهذا ربما لاعتقاده أنها واضحة مألوفة لدى المتلقي، أو اقتداء بالسكاكي الذي بدأ المبحث

[1] المصدر نفسه، ص 32 وأنظر التلخيص، مصدر سابق، ص 12.
[2] في البلاغة العربية، محمد مصطفى هدارة،، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998، ص 55.
[3] ينظر المرجع نفسه، ص 55.
[4] التلخيص، مصدر سابق، ص 15 والإيضاح، مصدر سابق، ص 42.
[5] الإيضاح ، مصدر سابق، ص 42.

بالحديث عن أهمية مراعاة مقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة؛[1] ولم يقتف القزويني أثر السكاكي في ذكر هذه الأهمية التي تحسب للسكاكي، و وافقه فقط في ذكر دواعي حذف المسند إليه، كما حافظ على نفس الأمثلة التي أوردها، من ذلك:

قالَ لي كيفَ أنتَ قلتُ عَليلٌ سَهرٌ دائمُ وحزنٌ طويلٌ

وحذف المسند هنا يكون لاعتبار مناسب لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم، والطبع المستقيم[2] وقد ضرب القزويني المثال نفسه في التلخيص باصطلاح آخر، وهو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ.[3]ولم يشرح القزويني البيت، أو يبين مواضع الحذف بعكس السكاكي الذي قال : "كيف تجد الحكم إذا لم يقل أنا عليل".[4]

وقد اكتفى القزويني بالشرح المقتضب الذي أورده في التلخيص، لكنه عِوض توظيف مصطلح (داعي الحذف) استعمل مصطلحا آخر، وهو (تخييل العدول) إلى أقوى االدليلين.[5]

ثم انتقل إلى ذكر المسند إليه مبرزا دواعيه وهي: الارتباط أو التنبيه إلى غباوة

السامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير، أو إظهار تعظيمه، أو إهانته أو التبرك بذكره، أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب نحو: هي عصاي[6]، وأضاف في الإيضاح ولهذا زاد على الجواب، وإما لنحو ذلك، لكنه لم يكمل الآية، ونقل قول السكاكي: " أن المسند إليه يذكر إن

[1] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 175.
[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص42.
[3] التلخيص، مصدر سابق، ص 15.
[4] المفتاح، مصدر سابق، ص176.
[5] الإيضاح، مصدر سابق، ص 89.
[6] التلخيص، مصدر سابق، ص 15وأنظر والإيضاح، مصدر سابق، ص44.

كان الخبر عاما بالنسبة إلى كل مسند إليه. والمراد تخصيصه بمعنى كقولك: زيد جاء، وعمرو ذهب وخالد في الدار وقوله :

اللهُ أنجحُ ما طلبتَ بهِ والبرُّ خيرُ حقيبةِ الرِّحْلِ

وقوله :

والنَّفسُ راغبةٌ إذا رغبتهاَ وإذاَ تردُ إلى قليلٍ تقنعُ.[1] "

ورد القزويني على السكاكي هذا الرأي؛ لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فعموم الخبر واردة في تخصيصه، بمعنى وحدهما لا يقتضيان ذكره، وإلا فيكون ذكره واجبا[2]. أما تعريف المسند إليه فله عدة حالات أولها: التعريف بالإضمار، وقد بدأ في (التلخيص) الحديث مباشرة عن الحالة الأولى وهي: التعريف بالإضمار؛ أما في (الإيضاح) فقد مهَّد لهذه الحالات بالحديث عن الغرض العام من التعريف، وهو أن تكون الفائدة أتم؛ لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف[3]، ثم شرع يفصل القول في هذه الحالات، فيعرف بـ:

- **بالإضمار**، لأن المقام للتكلم كقول بشار:

أناَ المُرَعَّثُ لاَ أخفى على أحدٍ ذَرتْ بي الشمسُ للقاصيِ والدانيِ[4]

[1] المفتاح، مصدر سابق، ص 177.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص44.

[3] المصدر السابق، ص 45.

[4] ديوان بشار بن برد، شر محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف القاهرة ، دط، 1966، ج4، ص 215.

ولم يعلق القزويني على هذا البيت، الذي ذكر فيه المسند إليه (أنا) الذي كثيرا ما يذكر في مقام الفخر ونحوِه مثل قول أبي الطيب :

أناَ الذي نَظرَ الأعْمىَ إلىَ أدبيِ وأسمعتْ كلماتيِ مـنْ بهِ صَمـمُ [1]

ومِثْل هذا كثير في الشعر العربي.

-**وإما لأن المقام مقام خطاب** كقول الحماسية :

وأنتَ الذيِ أخلفتنيِ ماَ وعدتنـيِ وأشمتَ بيِ منْ كانَ فيكَ يلومُ[2]

- **إما لأن المقام مقام غيبة،** لكون المسند إليه مذكورا، أو في حكم المذكور لقرينة[3] كقوله:

منَ البيضِ الوجـوهِ بنيِ سنانٍ لَوْ أنكَ تَستضيئُ بهمْ أضاءوُا

هُم حَلّوْ منَ الشَّرف المُعَلـى وَمِنْ حَسبِ العشيرةِ حيثُ شَاءوّا[4]

والملحوظ أنه على الرغم من صلة هذا المبحث بالنحو، إلا أن القزويني حاول الابتعاد عن المصطلحات النحوية، مثل الضمير والمبتدأ، واستعمل بدلا عنها مصطلحات بلاغية مثل المقام، والمسند إليه، إلا أن عدم تحليله لهذه الأمثلة، جعلها مجرد شواهد لقواعد بلاغية.

[1] المتنبي، مصدر سابق، ص 332.

[2] ديوان الحماسة، المرزوقي، ت أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، ص 1381.

[3] التلخيص، ص 16. الإيضاح، ص 46.

[4] ديوان الحماسة، مصدر سابق، ص 1658.

- **يعرف المسند إليه بالعلمية**،لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به نحو ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص 1) وقول الشاعر :

أبُو مَالكٍ قاصرٌ فَقرهُ على نفْسهِ ومشيعٌ غناهُ.[1]

ثم أورد مجموعة من الأمثلة الأخرى دون تعليق.

-و**يُعرف بالموصولية**، لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم، والاستهجان بالتصريح بالاسم، وإمّا لزيادة التقرير[2] نحو قوله تعالى:﴿ وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ ﴾ (يوسف/ 23). فإنها مَسُوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء، وإمّا للتفخيم أو تنبيه المخاطب على خطأ، وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر، وربما جعله ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر.

وقد استشهد لجميع هذه الحالات بأبيات من الشعر، أو آيات قرآنية، لكنه لم يحلل أيا منها، وإما ذكر الحالة متبوعة بالشاهد ليناقش السكاكي في قوله: "وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر"[3] كقوله (عبدة بن الطيب) :

إنَّ التي ضربتْ بيتاً مهاجرةً بكوفةِ الجندِ غَالتْ وُدَّها غولُ[4]

وربما جعل ذريعة لتنبيه للمخاطب على خطأ، وإمّا للإيماء إلى وجه بناء الخبر، وربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر"[1].

---

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص16. وأنظر والإيضاح، مصدر سابق، ص 46.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 16. وأنظر والإيضاح، مصدر سابق، ص 47.

[3] الإيضاح ، مصدر سابق، ص 48.

[4] المفضليات، المفضل الضبي، ت أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت، ص 136.

-**وقد يُعرف بالإشارة،**" لتمييزه أكمل تمييز نحو: هذا أبو الصقر فردا في محاسنه، أو باللام للإشارة إلى معهـود، نحو قولـه تعالى:﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾(آل عمران/ 36.) "[2]. وأضاف في الإيضاح أن التعريف باللام قد يفيد الاستغراق[3]، ثم فصل القول في هذا المصطلح الفلسفي مبينا أنواعه، ومجاراة السكاكي لأئمة الأصول في ذلك، مما يوحي بالثقافـة الفلسفيـة للسكاكـي والقزويني على حـد سواء وأمّا تنكيره فللإفراد، كقولـه تعالـى: ﴿ وَجَآءَ رَجُل مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾ (القصص/ 20) أو للنوعية أو التكثير– مشيرا في الإيضاح – أن السكاكي لم يفرق بين التعظيم، والتكثير ولا بين التحقير والتقليل.

أمـّا وصف المسند إليه فلكونه تفسير لـه كاشفا عـن معناه، كقولك الجسم الطويل العـريض يحتاج إلى فراغ يشغله[4]، ثم أورد مجموعة مـن الشواهـد، لكنه لم يشرحها بنفسه، وإنـما نقل شروحا وأقوالا لعلماء آخرين، مثل الأصمعي الزمخشري.

أما توكيد المسند إليه فللتقرير، أو دفع توهم التجوز، أو السهو أو عدم الشمول، وذكـر فـي الإيضاح أنه سيعود إلى ذلك في باب تقديم الفعل وتأخيره. وهذا – ربما – دفعا للتكرار، أو التنبيه على العلاقة الموجودة بين المباحث البلاغية، ثم تحدث عن مسائل نحوية ذات علاقـة بالمسند إليه، وهي بيانه وتفسيره، أو إبدالـه وعطفـه واستشهد لهذه المسائـل بأمثلـة مختلفة من القرآن أو الشعر أو من توظيفه.

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص49.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 18، الإيضاح، مصدر سابق، ص ص49– 52.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص 19. الإيضاح، مصدر سابق، ص 54–55.

[4] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص ص 57– 59.

أما تقديم المسند إليه فلكون ذكره أهم، ولا مقتضى للعدول عنه إما ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقا إليه كقوله:

والذِي حارتْ البريةُ فيهِ حيوانٌ مستحدثٌ منْ جمادٍ[1].

ثم ناقش السكاكي مستأنسا في ذلك بآراء عبد القاهر دون الوصول إلى إبراز أسرار تقديم، وتأخير المسند إليه الذي علقه بالمقام قائلا :" وأما تأخيره فلاقتضاء المقام دون تقديم المسند".[2] ثم تحدث عن إخراج الكلام على مقتضى الظاهر فيوضع المضمر موضع المظهر وقد يُعكَس، ثم قاده ذلك للحديث عن الالتفات الذي اعتمد فيه على الزمخشري في تحليل أبيات امرئ القيس:

تطـاولَ ليلكِ بالأثمـدِ ونامَ الخَلِـيُّ ولـمْ ترقــدِ[3].

أما **تركه** قال في التلخيص: فلمّا مرّ، ويقصد حذف المسند إليه كقوله: فإني وقيار بها لغريب. وذكر في الإيضاح بعض هذه الحالات، وهي: تخييل العدول إلى أقوى الدليلين، ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة، أو مقدار تنبهه، ومن الاختصار و الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر؛ إما مع ضيق المقام[4]، كصدر البيت الشعري السابق الذي لم يذكر حالته في التلخيص إذ أورد جملة من الشواهد الشعرية والقرآنية و النثرية بعكس ما أورده في الإيضاح، إذْ ذكرَ الحالات وشرَح و حلل العديد من الأمثلة تحليلا غلبت عليه النزعة النحوية، فمثلا قال معلقا على قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ﴾ (النساء/ 171). "و الوجه

[1] الإيضاح، ص 62 والتلخيص، مصدر سابق، ص 31.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص24. الإيضاح، مصدر سابق، ص 77.

[3] ديوان امرئ القيس، مصدر سابق، ص 87.

[4] ينظر التلخيص،مصدر سابق، ص28. الإيضاح، مصدر سابق، ص 89.

أن ثلاثة صفة لمبتدأ محذوف..."[1] وقد جاء هذا الكلام في سياق الحديث عن الحذف الذي يستوجب وجود قرينة واضحة أو مقدرة، ويذكر المسند مع زيادة التقرير، والتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم، والإهانة وسط الكلام، وإما ليتعين كونه اسما، أو كونه فعلا[2].

ولم يذكر أي مثال لحالة الذكر، لأنه يعول على ما ذكر في باب المسند إليه. أما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم كقولك: زيد منطلق، وقام عمرو، والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق وقام عمرو في التلخيص.أما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أقصر وجه، مع عدم إفادة التجدد،[3] وقدم في الإيضاح الحديث عن كون المسند إليه اسما مع ذكر ما يتقيد به الفعل، وهو المفعول ونحوه ويكون ذلك لتربية الفائدة، وقاده الحديث عن التقيد بالشرط للخوض في مسألة نحوية وهي: تفصيل القول في حالات الشرط بأن، و إذا، ولو مع ضرب الأمثلة المتحركة، والاستشهاد بأقوال بعض العلماء مستفيضا في المسألة النحوية مما يؤكد طغيان الجانب النحوي أكثر من الجانب البلاغي، وكان الأمر يقتضي العكس، وينكر المسند لإرادة عدم الحصر والعهد كقولك: زيد كاتب وعمرو شاعر، أو للتفخيم نحو هدى للمتقين، أو للتحقير.[4]

واستعمل في (الإيضاح) مصطلحا آخر، وهو التنبيه إلى ارتفاع شأنه، أو انحطاطه مع التمثيل لحالة واحدة وهي ارتفاع الشأن. أما تخصيصه بالإضافة، أو الوصف فلتكون الفائدة أتم. [5]

---

[1] المصدر السابق، ص 92.

[2] الإيضاح، مصدر سابق،ص 92- 94 وأنظر التلخيص، مصدر سابق، ص 29.

[3] التلخيص، مصدرسابق ، ص 29.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص96 وما بعدها.

[5] التلخيص، مصدر سابق ص 31. الإيضاح، مصدر سابق، ص 102.

وأما تعريفه فلإفادة السامع إما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم كذلك، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك.[1] وأفاض في – الإيضاح– في تفسير هذه المسألة ليخلص أن التعريف بلام الجنس قد لا يفيد في قصر المعرف على ما حكم عليه كقول الخنساء:

إذاَ قُبحَ البكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بكاءَكَ الحسنَ الجميلاَ[2]

ولم يشرح، أو يعلق على البيت مباشرة ليبين الحالة الثانية، وهي إفادة التعريف بلام الجنس القصر، وكأنه يترك للقارئ عملية المقارنة لاستخلاص الفرق بين الحالتين. أما تأخيره، فلأنّ ذكر المسند أهم كما سبق.

3- أحوال المسند

و يُقــدَّمُ المسـندُ إمــا لتخصيصــه بالمسند إليـه كقولـه تـعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوْل وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ (الصافات/47) أي بخلاف خمور الدنيا، فإنها تغتال العقول[3] أو التنبيه على أنه خبر لا نعت، أو للتفاؤل، أو التشويق إلى ذكر المسند إليه، وختم القزويني هذا المبحث بتنبيه أشار فيه أن كثيراً مما ذكر في هذا الباب، والذي قبله غير مختص بالمسند إليه، والمسـند كالذكر والحذف، وغيرهما مما تقدمت أمثلته، والفطُن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما[4].

هذه دعوة ضمنيه منه إلى القراءة الواعيــة لمؤَلفيه، وأن هناك إشارات استدعاها المقام وهـذا

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 102 وانظر التلخيص، مصدر سابق، ص 32.

[2] ديوان الخنساء، ت إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، القاهرة ، ط1، 1985، ج2، ص 413.

[3] ينظر الإيضاح، ص 105 والتلخيص، ص32.

[4] التلخيص، مصدر سابق، ص 32–33. الإيضاح، مصدر سابق، ص 106.

ما يدفعنا للقول بأن الرجل كان واعيا بالفواصل المنهجية الموجودة بين الموضوعات.

4-أحوال متعلقات الفعل

مهَّد القزويني لهذا الباب ببيانه أن حال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل، فكما أنك إذا أسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك أن تفيد وقوعه منه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط، كذلك إذا أعربته إلى المفعول كان غرضك أن تفيد وقوعه عليه لا أن تفيد وجوده في نفسه فقط. وذكر أن الفعل المتعدي إذا أسند إلى فعله، وحذف مفعوله فيكون لأمرين: إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه كذلك[1]. ثم بين الأغراض البلاغية التي يخرج إليها حذف المفعول ومنها :

البيان بعد الإبهام كما في فعل المشيئة إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة كقوله تعالى:﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾ (الأنعام/149)[2] وإما لدفع توهم غير المراد، وإما للقصد إلى التعميم مع الاختصار، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ (يونس/ 25). أو **للرعاية على الفاصلة،** كقوله سبحانه وتعالى:﴿ وَٱلضُّحَىٰ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (الضحى /1-3). **وإما لاستهجان ذكره، وإما لنكتة أخرى هذه النكتة** وضحها في الإيضاح، وهي مجرد الاختصار، كقولك:" أصغيت إليه، ومنه قوله تعالى:﴿أرني أنظر إليك﴾ (الأعراف/ 143)[3].

ولتقديم مفعوله ونحوه عليه غايات منها: رد الخطأ في التعيين كقولك:" زيداً عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا وأنه غير زيد وتقول لتأكيده: "زيدا عرفت لا غيره"، وقد يفيد

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 107.
[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 109 وينظر التلخيص، مصدر سابق، ص34.
[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 111.

التحضيض، وهـو في غالب الأمر لازم للتقديم، ولذلك يقال في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة /5) معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين غيرك[1].

و يقدَّم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ومصدره، أو لأنّ في التأخير إخلال ببيان المعنى، كقوله تعالى:﴿ وَقَالَ رَجُل مُّؤْمِن مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُ ﴾ (غافر/ 28) أو بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَة مُّوسَىٰ ﴾ (طه/ 67)، ثم تحدث في الإيضاح عن تقسيم السكاكي التقديم للعناية، وناقشه في ذلك.

5- القـــــصر

قسَّمه إلى نوعين: حقيقي وغير حقيقي، وكـل منهما ضربان: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، والأول من الحقيقي كقولك: ما زيد إلا كاتب، والثاني منه كثير كقولنا ما في الدار إلا زيد.[2]

والملاحظ أنه لم يعرِّف القصر، وبدأ مباشرة بالحديث عن أقسامه، وهذا – ربما – لأن تعريف القصر معروف، أو لأن كل قسم من الأقسام له تعريف معين يختص به، كما نلحظ أنه لا يمكن فهم ضرب من هذه الأضرب بمعزل عما سبقه؛ لأنّه ربط الموضوع بعضه ببعض، حيث كانت الفقرة الأولى فقرة مركزية تأسَّس عليها ما بعدها من الفقرات، ثم بين طـرق القصر، وأدواتـه فمنها العطف، والنفـــي والاستثناء، والتقديـم مبرزا وجـــوه اختلاف

[1] الإيضاح، مصدر سابق، 113. وينظر التلخيص، مصدر سابق، ص35.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 119. التلخيص، مصدر سابق، ص 37.

هذه الطرق[1] مستشهدا على كل ضرب بأمثلة من القرآن، أو الشعر أو برأي أحد العلماء كالجرجاني أو السكاكي.

6- الإنشاء

بدأ القزويني (في التلخيص) بالحديث مباشرة عن الإنشاء الطلبي وبعض أنواعه، أما في الإيضاح فقد ذكر أن الإنشاء ضربان: طلبي وغير طلبي، معرفا إياه بأنه:" ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب"[2]، وله أنواع كثيرة منها :

- **التمني** واللفظ الموضوع له (ليت)، كما تقول: ليت زيداً يجيءُ، وقد يتمنى بهل، كقول القائل: "هل لي من شفيع ؟" وعليه قوله تعالى حكاية عن الكفار:﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ ﴾ (الأعراف/ 53).

وقد يُتمنى بـ لعل فتُعطى حكم ليت نحو" لعليَّ أحج فأزورك" بالنصب، لبعد المرجو عن الحصول، وعليه قراءة عاصم في رواية حفص: ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ (غافر/ 36-37)[3]. ولعل في إشارته إلى قراءة عاصم وجه آخر من وجوه الدقة، وتنبيه إلى ما بين القراءات من اختلاف.

-**الاستفهام** وألفاظه هي:

الهمزة، "وهل"، و"ما"، و"من"، و"أي"، و"كم"، و" كيف"، و"أين"، و"أنى"، و"متى"و"أيّان". ثم ذكر معاني هذه الألفاظ، وما يستفاد منها موظفا أمثلة من إنشائه تارة، وأخرى

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص120. التلخيص، مصدر سابق، ص38.
[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 129.
[3] المصدر نفسه، ص 129.

من القرآن الكريم تارة أخرى[1]، شارحا بعضها مثل:﴿ فَهَلۡ أَنتُمۡ شَٰكِرُونَ ﴾(الأنبياء/ 80)

وذكر أخرى لمجرد الاستشهاد مثل:﴿ كَمۡ لَبِثۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (المؤمنون/ 112)

-**الأمر** قال: "والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو لِيحضر زيد *، وغيرها نحو: أكرم عمرا، ورويد بكرا، يكون موضوعه لطلب الفعل استعلاء؛ لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك"[2]. وللأمر أغراض أخرى تُستفاد من سياق الكلام، كالإباحة، والتهديد، والتعجيز، والتسخير، والإهانة، والتسوية، والتمني، والدعاء، والالتماس والاحتقار.[3]

ولم يعلق، أو يشرح أي شاهد من الشواهد التي ذكرها، كما لم يشر إلى الفوارق الموجودة بين بعض الصيغ، كما نلحظ عدم اهتمامه بالتحليل فيذكر التعريف والأداة متبوعا بالشاهد أو المثال، وكأنه يشرك القارئ في استقصاء المعنى، أو أنّه لاحظ أنّ ما أورده واضح لا يحتاج إلى مزيد من البسط، على الرغم أن كتاب الإيضاح جاء لشرح ما أجمل في التلخيص.

-**النهي**، وله حرف واحد، وهو "لا" الجازمة في قولك (لا تفعل) وهو كالأمر في الاستعلاء، وقد يفيد أغراضا أخرى كالتهديد، كما تقول لعبد لا يمتثل لأمرك: "لا تمتثل أمري".[4]

وختم موضوعه بحديث مقتضب عن **النداء** الذي لم يعرِّفه، ولم يذكر أدواته، وهذا – ربما – لوضوحه– منتقلا مباشرة للحديث عن خروج النداء لأغراض أخرى كالإغراء والاختصاص[5]، ثم تحدث عن **وقوع الخبر موقع الإنشاء** لأغراض منها التفاؤل أو إظهار

---

[1] ينظر المصدر السابق، ص 129.

* أعتقد أن هناك خطأ مطبعي إذ المقصود المضارع المقترن بالأمر، أنظر كذلك: الإيضاح، تحقيق، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 2003، ص116

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 44 والإيضاح، مصدر سابق، ص 137.

[3] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 44–45. والإيضاح، مصدر سابق ، ص ص 137–139 .

[4] التلخيص، مصدر سابق ، ص 45 والإيضاح، مصدر سابق، ص 139.

[5] التلخيص، مصدر سابق، ص 45 و الإيضاح، مصدر سابق، ص 140.

الحرص في موقعه كما مر، والدعاء بصيغة الماضي.[1] وأنهى موضوعه بتنبيه أشار فيه أنّ ما ذكره سابقا: " ليس كله مختصا بالخبر، بل كثير منه حُكم الإنشاء فيه كَحكم الخبر، يظهر ذلك بأدنى تأمل، فليعتبره الناظر"[2]، هذا دليل على إشراكه القارئ في استنتاج بعض الأحكام البلاغية لاسيما البسيطة، أو التي تعتمد على القياس حيث يمكن استنتاج مجموعة من القواعد الجزئية انطلاقا من قاعدة معينة، أو مجموعة من القواعد.

7-الفصل والوصل

بدأ هذا الموضوع بتعريف الوصل بأنهَّ: "عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه"[3]، ثم أشار إلى أداة نقدية مهمة في تمييز أحدهما من موضع الآخر، وهي: الذوق؛ لأن موضوع الفصل والوصل:" صعب المسلك، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه، إلا من أوتي في كلام العرب طبعا سليما، وورث في إدراك أسراره ذوقا صحيحا"[4].

ثم انتقل للحديث عن صورهما وأغراضها، فذكرَ أنه إذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى الأولى إن قصد التشريك بينهما، وبين الثانية في حكم الإعراب عطفت عليها، وهذا كعطف المفرد على المفرد؛" لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد"[5]. وأتى ببعض الأمثلة، والشواهد التي كانت في مجملها شواهد قرآنية عدا شاهد شعري واحد، شرح بعضها شرحا مقتضبا، وذكر البعض الآخر على سبيل الاستشهاد. أمّا الثاني: إن قصد بيان ارتباط الثانية

[1] التلخيص، مصدر سابق،ص 46 و الإيضاح، مصدر سابق، ص 140.
[2] الإيضاح ، مصدر سابق، ص 140.
[3] التلخيص، ص 47 والإيضاح، مصدر سابق، ص 141.
[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 141.
[5] المصدر نفسه، ص 141.

بالأول على معنى بعض حروف العطف سوى الواو"[1]، ومثَّل لذلك بقوله تعالى: ﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾(النمل/27) . هذا الشاهد ضربه لعدم التعيين؛ أي يكون صادقا أم كاذبا، لكنّه لم يشرحه كعادته مع الكثير من الأمثلة.

وبعد تتمته حالات الوصل والفصل تحدث عن الجامع، وأنواعه، وقسَّمه إلى عقلي ووهمي، وخيالي،[2] ويبدوا أنه قد تابع السكاكي في أنَّ لصاحب المعاني فضل احتياج إلى التنبه لأنواع الجامع لاسيما الخيالي[3].

ويبدو لنا أن هذه التفريعات وتقسيم الجامع باعتبارات متعددة: باعتبار المسند إليه، والجامع بين الشيئين، لا يخدم البلاغة في شيء، كما ذهب إلى ذلك أحمد مطلوب، كما أنّ في عملية التقسيم هذه تشتيت لذهن القارئ، أضف إلى هذا أن مثل هذه الموضوعات تعقِّد المباحث البلاغية أكثر مما توضحها.

8-الإيجاز والإطناب والمساواة

استهل هذا المبحث بتعريف السكاكي للإيجاز والإطناب فقال:" قال السكاكي أمّا الإيجاز والإطناب، فلكونهما نسبيين، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، ... فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط، والإطناب هو أداؤه بأكثر من عبارته ...ثم قال الاختصار لكونه من الأمور النسبية ".[4]

نلحظ أنه لم ينقل هذا التمهيد من البداية؛ فقد ذكر السكاكي في تمهيده علاقة هذا

[1] المصدر السابق، ص 142.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 151.

[3] ينظر المفتاح، ص 253، و القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص311.

[4] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص162.

الموضوع بما سبق، وهو ما أغفله القزويني، وهذا يعود – ربما – لرؤيته للموضوع في حد ذاته، وعلاقته بالجانب النحوي، ولهذا جاء موضوعه هذا أكثر بعدا من غيره عن بحوث النحو المحضة، فبعد تعريفه هذه المصطلحات عند السكاكي، ومناقشته له في الاختصار بين المقبول من طرق التعبير على المعنى وفق هذه الفنون الثلاثة، قال:" المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له، أو ناقص عنه واف أو زائد عليه لفائدة"[1]. ثم راح يشرح حدود هذا التعريف، فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، وقولنا واف أن يكون اللفظ قاصرا عن أداء المعنى، كقول عروة بن الورد :

عجبتُ لهمْ إذ يقتلونَ نفوسهمْ ومقتلهمْ عندَ الوغىَ كانَ أعذراَ[2]

قال معلقا على هذا البيت: " فإنَّه أراد يقتلون نفوسهم في السلم"[3] ليشير بعد ذلك ضمنيا إلى مسألة نقدية، وهي حكم ابن قتيبة على أبيات:

ولـماَّ قضيناَ مـنْ منىً كلَّ حاجةٍ

حيث رأى أن هذه الأبيات مما حلا لفظه، فإن فتشت عن المعنى لم تجده، بينما رأى الجرجاني أنها من أول ما يتلقاك من محاسن الشعر، وقد انحاز القزويني إلى الجرجاني حيث علق على رأي ابن قتيبة قائلا: "وأعلم أنه قد تشتبه الحال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته، فيعد من الزوائد على أنه أصل المراد ما ليس منه، كما مثله بعض الناس بقول القائل...".[4] وذكـر الأبيات السابقة متبوعـة بتحليل الجرجاني الرائـع، وهـذا يدل بوضوح على صحة ذوق القزويني.

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 54 وينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 162.

[2] ديوان عروة بن الورد، مصدر سابق ص 74.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 163.

[4] المصدر نفسه، ص164.

وجعل الإيجاز على ضربين إيجاز القصر وإيجاز الحذف، وعَّرف الأول بقوله: "هو ما ليس بحذف نحو ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾(البقرة/179)، فإنه لا حذف فيه مع أن معناه كثير"[1]، ثم انتقل إلى إيجاز الحذف، وعرفه بقوله:" هو ما يكون بحذف"[2] أما في (التلخيص) فلم يذكر هذا التعريف، وانتقل مباشرة لأنواع المحذوف الذي يكون إما جزء جملة، أو جملة أو أكثر من جملة، فجزء الجملة مضافا كقوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾(يوسف/ 82) أي أهلها أو موصوفا، وإما صفة، وإما شرط، أو جواب شرط[3]، وبعد حديثه عن غاية الحذف ذكر أن الحذف على وجهين: "أن لا يقام شيء مقام المحذوف، وأن يقام نحو:﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدۡ كُذِّبَتۡ رُسُل مِّن قَبۡلِكَۚ ﴾ (فاطر/ 4) أي فلا تحزن واصبر، وأدلة ذلك كثيرة منها: أن يدل العقل على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، وأن يدل العقل على الحذف والتعيين، وأن تدل العادة على التعيين".[4]

وكما هو واضح فقد غيَّب التحليل الذي يمكن أن يبرز فيه العلة وسبب توظيف أداة عِوض

أداة، وما يمكن أن يُفهم لو غيرت هذه الأداة، بخلاف الشرح والتفسير الذي نلحظ وروده من حين لآخر، لكنّه غير كاف لإقناع المتلقي؛ لأن التحليل أقرب سبيل لتجلية مختلف الظواهر، وهو ما أدركه الجرجاني، فوظفه في كتبه المختلفة.

أمّا الإطناب فيكون إما بالإيضاح بعد الإبهام، أو بذكر الخاص بعد العام، أو بالتكرير لنكتة كتأكيد الإنذار في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴾

(التكاثر/ 3-4) وإمّا بالتذليل، وهو تعقيب الجملة بجملة، لتشتمل على معناها للتوكيد،

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 55 والإيضاح، مصدر سابق، ص 166.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص54، والإيضاح، مصدر سابق، ص168.

[3] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص و55 الإيضاح، مصدر سابق، ص 168.

[4] التلخيص، مصدر سابق، ص 56 والإيضاح، مصدر سابق، ص 174.

وإما بالتكميل وإمّا بالتتميم، وإما بغير ذلك كقولهم: "رأيته بعيني".[1]

والملاحظ أن القزويني كان هنا أكثر دقة، وتحليلا للأمثلة من الموضوعات السابقة، وهذا ما جعل مطلوب يعتبر موضوعه هذا من أحسن ما بحث القزويني في علم المعاني، وفي ذلك يقول: "ولعل أحسن ما في بحث علم المعاني عند القزويني موضوعات المساواة، والإيجاز والإطناب.. "[2] وباستثناء هذا الموضوع كانت جُلُّ موضوعاته السابقة أكثر اقترابا من علم النحو، فكان يذكر القاعدة متبوعة بشواهد غير محللة، أو محللة باقتضاب شديد، لكن إذا قارنا بين أبحاثه، وأبحاث السكاكي فقد كانت أبحاث القزويني أكثر إلماما، ووضوحا من الناحية اللغوية التعبيرية.

ثالثا: عــلم البيان

لعّل أوّل من دوَّن مسائل هذا العلم هو أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) وتحدث عنه نقاد آخرون كالجاحظ، وبشر بن المعتمر، والرماني والقاضي الجرجاني، وابن رشيق القيرواني، وأبو هلال العسكري. وما إن جاء عبد القاهر حتى أحكم أساس هذا العلم وشيَّد بناءه، ورتب قواعده بشكل دقيق، وتبعه في ذلك من جاء بعده.[3]

وقد أخذ البيان صورته النهائية على يد السكاكي في القرن السابع الهجري، وقد عرَّفه بقولــه:" وإيرادُ المعنىَ الواحــد في طــرقٍ مختلفة بالزيادة في وضــوح الدلالة عليه، والنقصان

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص ص 175 – 185.

[2] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 318–319 .

[3] مدخل إلى البلاغة العربية، يوسف أبو العدوس، دار المسيرة ، ط3، 2013، ص 143.

ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه".[1]

وقد اقتفى القزويني أثره في هذا التعريف حيث عرفه بقوله: " هو علمٌ يعرف به إيرادُ المعنىَ الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوحِ الدلالة عليه"[2]. ومناقشة هذا التعريف يستدعي التطرق لأنواع الدلالة والتعريف بكل نوع، فدلالة المطابقة أن يدل اللفظ على تمام ما وضع له، ودلالة التضمن دلالة على جزء ما وضع له، ودلالة الالتزام على خارج اللفظ.[3]

وإذا كان كثيرُ من البلاغيين المحدثين* يرون أن هذا المبحث بحث منطقي صرف،

وأن السكاكي أقحمهٌ إقحاما، وقد سلك القزويني مسلكه في ذلك. إلا أن شكري المبخوت رأى خلاف ذلك، فهناك فرقٌ في خصائص اللزوم البلاغي والمنطقي،[4] .

ثم تحدث عن عناصر علم البيان التي أخرج منها التشبيه، وفي ذلك يقول: " .. ثم المجاز منه الاستعارة، وهي ما تُبنى على التشبيه، فيتعين التعرض له، فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز، والكناية، وقدم المجاز على الكناية؛ لنزول معناه منزلة الجزء من الكل"[5]، فهو لم يدرس التشبيه هنا لكونه عنصرا من عناصر علم البيان فحسب، بل لابتناء الاستعارة عليه؛ أي لا يمكن فهم الاستعارة دون فهم التشبيه، ولهذا قدمه عليها، كما لم يعتبر القزويني التشبيه من المجاز، وهذا ما أشار إليه في الفقرة السابقة، حيث ذكر التشبيه مستقلا

[1] المفتاح، مصدر سابق، ص 162.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 61 والإيضاح، مصدر سابق، ص187.

[3] ينظر التلخيص، ص61 والإيضاح، ص 187.

* مثل أحمد مطلوب، ينظر القزويني وشروح التلخيص. وكذا شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ.

[4] ينظر الاستدلال البلاغي، شكري المبخوت، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2 ،2010 ، ص 103 وما بعدها

[5] الإيضاح، مصدر سابق، ص188.

عن المجاز، وهو في ذلك متأثر بالجرجاني والسكاكي.[1]

وأمّا سبب هذا الإخراج هو ما ذكره ابن قيم الجوزية في الفوائد: "وذهب المحققون من متأخري علماء هذه الصناعة وحذاقها أن التشبيه ليس من المجاز؛ لأنّه معنى من المعاني، وله حروف وألفاظ تدل عليه "[2]، بينما ذهب آخرون أنه من المجاز، فالمسألة خلافية بين

علماء البلاغة خاضعة لاعتبارات دينية، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة هذا الخلاف وأسبابه، وسنكتفي باستقصاء التشبيه وأقسامه عند القزويني.

1-التشبيه

عرَّف القزويني التشبيه بقوله: "التشبيهُ دلالةُ على مشاركةِ أمرٍ لآخرَ في معنى، والمراد بالتشبيه هاهنا ما لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية، ولا الاستعارة بالكناية، ولا التجريد"[3]

نلحظ أن القزويني لم يكتف بتعريف التشبيه، بل أضاف هذا التوضيح حتى لا يلتبس التشبيه بالاستعارة مشيراً إلى أن الفرق بينهما يتحدد بذكر أدوات كل منهما، كما أن تعريفه غير جامع لكل أركان التشبيه المعروفة، فلفظة (أمر) تعني المشبه، و(لأمر آخر) تعني المشبه به، وقوله في (معنى) يقصد وجه الشبه فقد أسقط أداة التشبيه، وهي ركن أساس، فقد تذكر صراحة أو ضمنا. واستشهد بقوله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾(البقرة/ 18)، لكنّه لم يشر إلى الخلاف الذي وقع بين العلماء في تحديد نوع الصورة الواردة في هذه الآية، هل هي من باب التشبيه البليغ، أو الاستعارة ؟ لكن السياق يؤكد أنّه ساير الزمخشري فيما ذهب إليه؛ أي أنها من باب التشبيه البليغ، وهذا

[1] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص 330-331.

[2] الفوائد ابن القيم، ت السيد محمد بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة، ط1، 1327هـ ، ص 54.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص62. الإيضاح، مصدر سابق، ص188..

لذكر المستعار له (المشبه) والاستعارة لا يذكر فيها المستعار له،[1] ثم قاده ذلك للحديث عن أقسام التشبيه، وأركانه والغرض منه، فأركانه أربعة هي: طرفاه، ووجهه، وأدواته. وتحدث عن فضائل التشبيه وقيمته البلاغية وأثره في تحريك النفوس مستشهدا بمجموعة من الأمثلة نذكر منها قول البحتري:

دانٍ علىَ أيدٍي العفاةِ وشاسع عن كلِّ ندٍ في الندىَ وضريبِ

كالبدرِ أفرطَ في العلوِّ وضوءهُ للعصبةِ السارينَ جدُّ قريبِ[2]

وكذا العديد من الأمثلة الأخرى، لكنه لم يشرحها، وإنما قارن بين قول لبيد:

وماَ المالُ والأهلونَ إلاَّ ودائعُ ولابدَ يوماً أنْ تردَ الودائعُ[3]

وقولنا: (الدنيا لا تدوم)، أو قول النبي ص (منْ فيِ الدنياَ ضيفٌ وماَ في يدهِ عاريةٌ والضيفُ مرتحلٌ، والعاريةُ مؤداةٌ)[4].

وخلُصَ إلى بلاغة التشبيه، وما يحدثـه من أثر في النفس، لأنه يخرجها من خفي إلى جلـي، وكذا الاستطراف، أو يأتيك من الشيء الواحد بأشياء عدةٍ مستشهداً على هذا كله بطائفة من الأمثلة وشرح بعضها، وذكر البعض الآخر على سبيل الاستشهاد فقط.

ثـم انتقـل للحـديث عـن أركـان التشبـيه، وهـي أربعـة: طـرفاه ووجهـه

[1] التفكير البلاغي عند الزركشي، عمر بن طرية رسالة دكتوراه في النقد، غ م إشراف كمال عجالي، قسم اللغة العربية، جامعة باتنة 2010/2009، ص 148.

[2] ديوان البحتري، ت حسن كامل الصيرفي، دار المعارف القاهرة، دط، دت، ص 248،249.

[3] ديوان لبيد بن ربيعة، ص 89.

[4] أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ت حميد عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ج9، رقم 8533، ص 105.

وأداته[1] فطرفاه إمّا حسّيان كتشبيه الخد بالورد، أو عقليان، كتشبيه العلم بالحياة، أو مختلفان، كتشبيه المنية بالسبُع، والمراد بالحسّي: المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الظاهرة، فدخل فيه الخيالي، كما في قوله:

وكأنَّ محمرَ الشقيقِ إذاَ تصوبَ أو تصعدْ

أعلامُ ياقوتً نشرنَ علىَ رماحٍ منْ زبرجدْ [2]

ولم يعلق على هذا الشاهد رغم أنه يحتاج إلى شرح وتعليق، وهذا لوجود تداخل بين الحسّي والخيالي، فكان ينبغي أن يفرق بينهما من خلال الشاهد. أما العقلي فهو ما عدا ذلك فيه، فدخل فيه الوهمي، وهو ما ليس مدركا بشيء من الحواس الخمس الظاهرة، وعليه قوله تعالى: ﴿ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ (الصافات/ 65)، ولم يعلق على هذا الشاهد القرآني، أو عجز بيت امرئ القيس:

ومسنونَةٍ زرقٍ كأنيابِ أغوالٍ [3]

وأما وجهه: فهو المعنى الذي يشترك فيه الطرفان تحقيقا، أو تخييلا.[4]

أمّا في (التلخيص) فقد أشار للطرفين إشارة ضمنية بقوله: " ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقا،

[1] الإيضاح، ص 192–193. والتلخيص، مصدر سابق، ص 62.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 193. وينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 62.

[3] ديوان امرئ القيس، شرح عبد الرحمان المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004، ص 137.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 193.

أو تخيلا"[1]؛ فقد أزال اللبس الذي يمكن أن يحدُث عند بعض القراء في قوله:(يشتركان) فذكر في(الإيضاح) أنّ المقصود هما الطرفان، والمراد بالتخييل أن لا يمكن وجوده في المشبه به إلّا على تأويل، كما في قول القاضي التنوخي :

وكأنَّ النجومَ بينَ دجـاهاَ سـنٌ لاحَ بينهنَ ابتداعُ

فقد ذكر في الإيضاح المقصود بالتخييل[2]، ثم علّق على البيت، أمّا في (التلخيص)[3] فقد ذكـر البيت، ثم علق عليه. دون تعريف مصطلح التخييل، والملاحظ أنه حافظ على نفس التعليق عدا بعض الإضافات الطفيفة في (الإيضاح).

وأشار إلى ضرورة توافق وجه الشبه في المشبه والمشبه به، لا أن يكون مثل قولنا:" النحو في الكلام كالملح في الطعام"، فهذا التشبيه فاسد؛ لأن الكثير من الملح في الطعام يفسده، بينما لا يفسد النحو الكلام، ثم ربط بين هذا المثال، وبين قضية نقدية مهمة، وهي تتبع بعض الشعراء لغيرهم في التصوير، لكنهم يفسدونه، مستشهدا لذلك بما أنشده ابن رشيق القيرواني :

غيريِ جنىَ وأناَ المعذبُ فيكـمُ فكأننـــيِ سبابـةُ المتنـدمِ[4]

وقال له: هل سمعت هذا المعنى؟ فقال ابن رشيق: سمعته وأخذته أنت وأفسدته، أمّا الأخذ فمن النابغة الذبياني، حيث يقول :

حلفتُ فلمْ أتركْ لنفسكَ ريبةً وهلْ يأثمنْ ذوُ إمةٍ وهوَ طائـعُ

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 62.

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 193 وما بعدها.

[3] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 62-63.

[4] العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق، ت محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981، ج2، ص178.

لكلفتني ذنبَ امرئٍ وتركتهُ كذي العِرِّ يكوىَ غيرهُ وهوَ راتعُ[1]

وعلّق على هذه القضية ممّا يدل على حسّه النقدي ورهافة ذوقه، وإن كانت له نزعة علمية نحوية، ثم قسم وجه الشبه تقسيما آخر، فهو إمّا واحد أو غير واحد. والواحد إمّا حسّي أو عقلي، وغير الواحد إما بمنزلة الواحد، أو متعدد وغير مركب. والمركب إمّا حسّي أو عقلي، والمتعدد إمّا حسّي، أو عقلي أو مختلف، ومثّل لهذه الأنواع بعدة أمثلة، شرح أغلبها شرحا موجزا، ثم تحدث عن أدوات التشبيه وهي: الكاف وكأن، ومثل، وشبه، نحوهما، لكنه لم يبين الأثر النفسي لحذف الأداة.[2]

وانتقل بعد ذلك للحديث عن الغرض من التشبيه الذي يعود في الأغلب إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به. أمّا الأول فيرجع إلى وجوه مختلفة: بيان أن وجود المشبه ممكن، وبيان حاله، وتقرير حاله في نفس السامع، وقد مثل لهذه الوجوه، وغيرها بشواهد علّق على معظمها تعليقا ينم على ذوق أدبي رفيع، معتمدا في ذلك على عبد القاهر الجرجاني الذي نقل كلامه في الاستطراف[3].

ثم قسَّم التشبيه باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام: تشبيه المفرد بالمفرد، والثاني ما يصح تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من أجزاء الطرف الآخر، والثالث تشبيه المفرد بالمركب، والرابع تشبيه المركب بالمفرد، وقد مثّل لكل هذه الأنواع عدا التشبيه الثالث، فقد أحالنا إلى أمثلة سابقة، ولعل ممّا ينبغي الإشارة إليه هو تعليق القزويني على أغلب الشواهد التي أوردها، وهذا إدراكا منه لأهمية مبحث التشبيه، كما ذكر في بداية حديثه

[1] ديوان النابغة، ت عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط3، 1996، ص 55-56 والعمدة ، ج2، ص 178.

[2] المنهج البلاغي، مرجع سابق، ص 103.

[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص ص 206- 209.

عنه.

وقسَّم القزويني التشبيه تقسيما آخر، باعتبار وجهه إلى ثلاثة أقسام: تمثيل وغير تمثيل، مجمل ومفصل، وقريب وبعيد، وبذلك يكون أدخل التمثيل في التشبيه واعتبره نوعا منه، وهو بذلك متابع للجرجاني و السكاكي[1]، وأما باعتبار الأداة إمّا مؤكد، أو مرسل، والمؤكد ما حذفت أداته كقوله تعالى: ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ ﴾ (النمل / 88). والمرسل ما ذكرت أداته كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارا﴾ البقرة 17.[2]

ولم يعلق على هذه الأمثلة، وهذا ربما لوضوحها وجلاء معناها، كما نلحظ أنه كان من الواجب أن يتحدث على هذا النوع بعد الحديث عن أدوات التشبيه مباشرة مراعاة للجانب المنهجي.

وأنهى حديثه بخاتمة أجمل فيها عرضه السابق في شكل نقاط، لكنّها تبقى غير مجدية لكثرة التقسيمات والتفريعات، وطغيان الجانب النظري على الرغم من تحليله لبعض الأمثلة والشواهد؛ إلّا أنّ ذلك لم يكن كافيا، فهو يحلّل بعض الأمثلة تحليلا مستفيضا، ويتناسى أغلبها، وكأنّه يعتمد منهج القياس الذي لا يمكن تعميمه على جميع الأمثلة، لما تحمله من خصوصيات متفاوتة لورودها في سياقات متعددة ،وقد كان تحليله لبعض الأمثلة شاهدا على امتلاكه الذوق الفني، لكنه لم يحسن توظيفه، وتطبيقه على جميع ما استشهد به.

2- الحقيقة والمجاز

[1] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص334.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 226-227. والتلخيص، ص71.

بـدأ القزويني بحثـه هذا بعبارة: (وقد تقيدان باللغويين)[1]، أي أن الحقيقـة والمجـاز

المقصودين هنا هما اللغويين لا غيرهما، وهذا حرصا منه على وضوح المصطلحات. فعرَّف الحقيقة بأنها:" الكلمةُ المستعملةُ فيماَ وضعتْ له في اصطلاحِ التخاطب"[2] وراح يشرح هذا التعريف، وقاده ذلك للتفريق بين المجاز المفرد والمركب. أمّا المفرد فهو"الكلمةُ المستعملةُ في غيرِ ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته"[3]، والحقيقة لغوية وشرعية، خاصة أو عامّة، والمجاز المفرد لغوي وشرعي وعرفي، ثم قسم المجاز المفرد إلى مرسل واستعارة.

أ- **المجاز المرسل**

عرَّفه في الإيضاح بقوله: "هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وُضع له ملابسة غير التشبيـه ".[4] أمّا في (التلخيص) فلم يذكـر هذا التعريف وعـوَّل على الأمثلـــة فقـال: "المجازُ المرسلُ كاليدِ في النعمةِ والقدرةِ، والروايةِ في المزادة".[5]

هذا يعني أنّه رأى قصورا فيما أورده في التلخيص، فأضاف هذا التعريف حتى يتضح المقصود، وسمي مرسلا لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، ويعد القزويني أوّل من أطلق هذا المصطلح عليه، وإن كان القدماء قد ذكروا أنواعه كأبي حامد الغزالي لكنّه لم

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 229. والتلخيص، مصدر سابق، ص72.
[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص229. والتلخيص، مصدر سابق، ص72.
[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 230.
[4] المصدر نفسه، ص 233.
[5] التلخيص، مصدر سابق، ص 72.

يسمه.[1] هذا الضرب من المجاز يقع على وجوه كثيرة منها . تسمية الشيئ باسم جزئه، كالعين في الربيئة، ومنها عكس ذلك نحو :﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ (البقرة/ 19)، و منها تسمية المسبب باسم السبب كقولهم: رعينا الغيث.[2] وعليه قول عمرو بن كلثوم :

ألاَ لاَ يجهلنَّ أحدٌ علينا فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهلينا[3]

ومنه تسمية السبب باسم المسبب كقولهم: أمطرت السماء نباتا.ومنها تسمية الشيء باسم ما كان عليه كقوله تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ ﴾(النساء/2)، ومنها تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾(يوسف/36) ومنها تسمية الحال باسم محله كقوله تعالى: ﴿ فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ﴾ (العلق/ 17) أي أهل ناديه. ومنها عكس ذلك نحو:﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (آل عمران 107)، أي في الجنة، ومنها تسمية الشيء باسم آلته كقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾(إبراهيم/4) يدرك بالعقل من غير واسطة حسٍ وعليه قوله عز وجل: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ (الفاتحة /6) أي الدين الحق.

فنحن نلحظ أنّه لم يشرح هذا الشاهد، واكتفى بتوجيهه له على نحو ما ذكره في المثال السابق. ثم ذكر إجراءين مختلفين للاستعارة الواردة في قوله تعالى:﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾ (النحل/ 112) فقد أجراها الزمخشري على أنّها استعارة عقلية، وهذا لأنه شبه اللباس بما غشي الإنسان، والتبس به من الحوادث، وأمّا الإجراء الثاني فهو للسكاكي، لأنه جعل اللباس استعارة لما يلبسه الإنسان في حالة جوعه، وخوفه من تغير لون وجهه

[1] القزويني وشروح التلخيص، ص 372، 373 .

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 235 وينظر، التلخيص، مصدر سابق، ص 72،73.

[3] المعلقات، شرح الزوزني، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، دط، دت، ص 96.

ورثاثة هيئته،[1] لكنه لم يرجح أحد الإجراءين، وترك ذلك للقارئ بناءً على ما قرره سابقا. ونبه القزويني إلى أمر مهم، وهو ذكر المشبه وحذفه هل يكون تشبيها أو استعارة و وضع لذلك قاعدتين: **الأولى**، أن لا يكـــون المشبه مذكـورا، ولا ومـقدرا كقـولك:" رنتْ لنا ظبيةٌ وأنت تريد امـرأةً، ولقيتُ أسداً، وأنت تريد رجلاً شجاعاً، ولا خلاف أنّ هذا ليس بتشبيه، و أنّ الاسم فيه استعارة مؤيدا بذلك رأي السكاكي.أما **الثانية**، أن يكون المشبه مذكورا ومقدرا، فاسم المشبه به إن كان خبرا أوفي حكم الخبر، كخبر "كان" و"إن" فالأصح أن يسمى تشبيها لا استعارة.[2]

ب-الاستعارة

ثم قسم الاستعارة باعتبارات متعددة فهي تنقسم باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله.

- **باعتبار الطرفين** وهي قسمان، لأنّ اجتماعهما في شيء إمّا ممكن نحو(احييناه) في قوله تعالى:﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ (الأنعام/122) أي ضالا فهديناه ولتسم وفاقية، وإمّا ممتنع كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه ولتسم عنادية.[3]

فنلحظ في التلخيص أنه قدم الأمثلة على تسميــة الأنواع، بينما ذكر في (الإيضاح) نوعــي الاستعارة، ثم مثل لهما، وكأنه أدرك أن شرحه للأمثلة لم يف بالغرض، ولذلك أفاض في شرحه للاستعارة العنادية التي أدخل فيها الاستعارة التهكمية، أو التلميحية، وهي ما استعمل

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 241.

[2] المصدر نفسه، ص241.

[3] التلخيص، مصدر سابق، 75 وانظر الإيضاح، ص 247-248.

في ضد معناه، أو نقيضه بتنزيل التضاد، أو التناقض منزلة التناسب كقوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .(آل عمران/ 21).

-**باعتبار الجامع** وهي قسمان :

أحدهما : ما يكون داخلاً في مفهوم الطرفين كاستعارة الطيران للعدو، وكما في قول امرأة من بني الحارث :

لوْ يشأْ طارَ به ذو ميعةٍ لاحقَ الآطالِ نَهدٌ ذو خُصلْ.

وثانيهما: ما يكون الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين كقولك:(رأيت شمسا) وتريد إنسانا يتهلل وجهه ؛ فالجامع بينهما التلألؤ، وهو غير داخل في مفهومهما[1] وهناك من ذهب إلى أن الاسم في الحالة الثانية استعارة لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه.[2] وذكر القزويني أن هذا الخلاف لفظي راجع إلى تعريفهما في الاصطلاح مرجحا رأيه، ورأي العلماء الذين حذا حذوهم مثل أبي الحسن الجرجاني، والشيخ عبد القاهر، والشيخ جار الله والشيخ صاحب المفتاح.[3]

ثمّ بيّن أنّ الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا المشبه، و لأمر أعمّ منهما كأسد، فإنه موضوع للسبُع المخصوص، ولا للشجاع مطلقا، لأنه لو كان موضوعا لأحدهما لكان استعماله في الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه.[4]

وقاده ذلك للرد على الذين ذكروا أنها مجاز عقلي بعد عرض رأيهم، ولم يعلق أو يشرح هذا المثال على الرغم مما يكتنفه من غموض ولبس، ولم يورده في التلخيص إطلاقا.

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق،ص ص 248-250

[2] ينظر المصدر نفسه، ص242.

[3] ينظر، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] المصدر نفسه، ص 244.

والملحوظ أن حديثه عن النوع الثاني كان حديثا موجزا من حيث التنظير، أو التمثيل بخلاف النوع الأول الذي أفاض فيه تنظيرا وتمثيلا، وكأنّه اعتمد القاعدة المشهورة المعاني بالأضداد تتضح؛ لأنّ النوع الثاني عكس الأوّل.

وتنقسم باعتبار الجامع أيضا إلى عاميّة وخاصية، فالعامية المبتذلة لظهور الجامع فيها كقولك: رأيت أسدا، والخاصية الغريبة التي لا يظفر بها إلّا من ارتفع عن طبقة العامة كقول طفيل الغنوي :

وجعلتُ كورى فوقَ ناجيةٍ يقتاتُ شحمَ سنامهاَ الرَّحلُ

وموضع اللطف والغرابة منه أنه استعار الاقتيات لإذهاب شحم السنام مع أن الشحم مما يُقتات[1]، ثم قسم الاستعارة تقسيما آخر: باعتبار الطرفين، والجامع إلى ستة أقسام هي :

-استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي، كقوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلا جَسَدا لَّهُۥ خُوَار﴾ (طه/88).

- استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي، كقوله تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴾(يسين /37).

-استعارة محسوس لمحسوس بما بعضه حسي، وبعضه عقلي كقولك : رأيت شمسا.

- استعارة معقول لمعقول كقوله تعالى: ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾(يسين /52).

- استعارة محسوس لمعقول، كقوله تعالى: ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ (الحجر/94).

- استعارة معقول لمحسوس، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ﴾[2](الحاقة/11).

[1] المصدر السابق، ص 250.

[2] المصدر نفسه، ص253-254.

وقد علق على جميع الأمثلة التي ضربها لهذه الأنواع منها المستعار منه، و المستعار له، والجامع باعتبار أن هذه الأمثلة لا تخرج عن اعتبار أحد هذه الأركان الثلاثة المشار إليها سابقا، وقسمها باعتبار اللفظ إلى قسمين:

-أصلية إذا كان لفظها اسم جنس كأسد، وقتل.

-تبعية كالأفعال والصفات المشتقة والحروف. [1]

-أما باعتبار الخارج فثلاثة أقسام :

- المطلقة: وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام، والمراد المعنوية لا النعت وثانيها - المجردة، وهي التي قرنت بما يلائم المستعار له كقول كثير:

غمُرَ الرداءِ إذا تبسمَ ضاحكاً علقتْ لضحكتهِ رقابُ المالِ.[2]

والمرشحة وهي التي قُرنت بما يلائم المستعار منه، كقوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ (البقرة/16).

ونلحظ أنه لم يمثل للنوع الأول، بينما مثل للنوعين الآخرين مع تحليل ما أورد من أمثلة لتعلق هذين النوعين بطرفي الاستعارة، ولبلاغتهما لاسيما الترشيح الذي رأى أنه أبلغ من التجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة.

وبعد تتمة الحديث عن الاستعارة التصريحية، أو ما اصطلح عليه بالاستعارة التحقيقية تحدث عن المجاز المركب الذي عرّفه بقوله: " هو اللفظ المركب المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه"[3]، ثم اتبعه بمجموعة من الأمثلة المختلفة

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 254 وما بعدها والتلخيص، مصدر سابق، ص 77.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 256 و التلخيص، مصدر سابق، ص 78.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص260 و التلخيص، مصدر سابق، ص79.

لتوضيح المراد.

وما يمكن ملاحظته في طريقة تعامله مع هذه الأمثلة هو عدم الاكتفاء بالشرح اللغوي، حيث وظف بعض المصطلحات والصياغة النقدية التي تهتم بالمعنى العام، مثال ذلك تعامله مع قول الوليد بن يزيد:" أما بعد فإني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى ..."[1]، قال القزويني معلقا على هذا القول: " شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب، فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى."[2]

فعلى الرغم من كون هذا التعليق جد مقتضب إلّا أنّ فيه بعض الملامح النقدية، مثل استعمال مصطلح " التصوير" وهو مصطلح نقدي، وكذا التركيز على المعنى العام بدلا من العناية بشرح الألفاظ، مثلما ورد في العديد من المواضع، لكن هذه استثناءات قليلة لا يمكن أن تغير من طريقة تعامل القزويني مع الشواهد.

ج-الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

عقد القزويني فصلا كاملا للحديث عن هذين النوعين، وقد عرّف الاستعارة المكنية بقوله:" قد يضمرُ التشبيهُ في النفسِ، فلا يصرحُ بشيءٍ من أركانهِ سوى لفظ المشبهُ، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، من غير أن يكون هناك أمر ثابت حسا أو عقلا أجرى عليه اسم ذلك الأمر؛ فيسمى التشبيه بالكناية أو مكنيا عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية ".[3] كقول لبيد:

مِنْ غادةٍ ريحٍ قدْ كشفتْ وفرهُ إذاَ أصبحتْ بيدِ الشمالِ زمامهاَ[4]

---

[1] الإيضاح ، مصدر سابق، ص 260.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 264 وانظر التلخيص، مصدر سابق، ص79.

[4] ديوان لبيد، ت حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2004، ص 114.

ثم عقد فصلا للرد على السكاكي في باب الحقيقة والمجاز على غير عادته، إذ كان عليه مناقشته في الموضع نفسه، وهذا ربما لطول هذا المبحث، فخشي أن يحدث انقطاعا في الموضوعات، ولهذا أخره.

كما عقد فصلا آخر للحديث عن شروط حسن الاستعارة، وهي رعاية ما سبق ذكره من جهات حسن التشبيه في الاستعارة التصريحية، وكذا في المكنية، وأما التخيلية فحسنها بحسب المكني عنها.[1]

لكنّه لم يفصل القول في هذه الشروط، ولهذا لم تتجل بلاغة الاستعارة عنده بشكل واضح، كما أن حديثه عن شرط كل نوع بشكل مستقل أفقد الموضوع قيمته الحقيقية.

3-الكناية

بحث عديد من البلاغيين موضوع الكناية، ولعّل أبرز هؤلاء البلاغيين الزمخشري في كشافه، والجرجاني في دلائله، والسكاكي في مفتاحه. هذا الأخير عرَّفها بقوله:" هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك "[2]. والمتأمل في هذا التعريف يرى أنّه الأساس الذي بنى عليه القزويني تعريفه فقال الكناية:" لفظٌ أُريدَ به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ، كقولك: فلان طويل النجاد؛ أي طويل القامة ".[3]

ثم ذكر الفرق بينها وبين المجاز، فالمجاز لا يراد به المعنى الأصلي، بخلاف الكناية التي يمكن أن يراد بها المعنى الأصلي، والكناية عنده ثلاثة أقسام:

الأولى : المطلوب بها غير صفة ولا نسبة مثل قول الشاعر:

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص271.

[2] المفتاح، مصدر سابق، ص 402.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 273.

الضاربينَ بكلِّ أبيضَ مخذمٍ والطاعنينَ مجامعَ الأضغانِ

فهو لم يذكر مصطلح الكناية عن موصوف، وإنّما لمح لذلك؛ فالكناية ليست صفة ولا نسبة، وبالتالي موصوف وترك للقارئ استنتاج ذلك بنفسه.

الثانية: المطلوب بها صفة، فإنه انتقل منها إلى المطلوب بها دون واسطة فقريبة، كقولك طويل النجاد، وإن كان الانتقال منها إلى المطلوب بها بواسطة بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف [1].

الثالثة : المطلوب بنسبة، كقول زياد الأعجم :

إنَّ السماحةَ والمروءةَ والندىَ في قبةٍ ضربتْ على ابنِ الحشرجِ.

وقد استشهد لهذه الأنواع الثلاثة بالعديد من الأمثلة علّق على معظمها مبينا طبيعة العلاقة الموجودة بين المعنى الظاهر، والخفي المكنى عنه[2]، لكن دون إبرازه لدلالات أخرى قد يتضمنها الشاهد.

ثم نقل لنا كلام السكاكي عن التعريض، والتلويح، والرمز، والإيماء، والإشارة مع الاستشهاد لذلك بأبيات شعرية في الغالب الأعم، ليختتم علم البيان بتنبيه أشار فيه أن البلغاء أجمعوا على أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وأن الاستعارة أبلغ من التصريح بالتشبيه، وأن الكناية أبلغ من الإفصاح بالذكر مستشهدا لذلك بكلام لعبد القاهر. ولا ريب أن في هذا الكلام نوعا من التكرار فقد ذكر القزويني هذا الكلام سابقا، وبالتالي لا حاجة لإعادة ذكره لأنه لم يأت فيه بأي جديد يذكر.

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 84. والإيضاح ، مصدر سابق، ص 273– 275..

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 278. والتلخيص،ص84.

وقبل أن يتنقل لعلم البديع عقد فصلا خصصه للحديث عن تقسيم السكاكي للبلاغة والفصاحة، وقد أحدث هذا المبحث شرخاً منهجيا؛ لأن المتأمل يعتقد أنه بمثابة خاتمة لما سبق ذكره، وأن علم البديع ليس من علم البلاغة، لكن نعتقد أن هناك مبرراً جعل القزويني يورد تقسيم السكاكي للبلاغة بعد علم البيان، وهو ما انطوى عليه تحليل السكاكي من توظيف لعناصر علم البيان من مجاز واستعارة وتشبيه، لاسيما حين حلّل الآية 44 من سورة هود، ولهذا رأى أن هذا هو الموضع المناسب لها.

رابعا: علـــم البديع

وقد عرَّفه بقوله: "هو علمٌ يعرفُ به وجوهَ تحسينُ الكلامِ، بعدَ رعايةِ تطبيقهِ على مقتضى الحال ووضوح الدلالة"[1]. ولاشك أن هذا التعريف يخرج البديع من دائرة البلاغة – حسبه– فهو عمليه ثانوية تأتي بعد تحقق عملية المطابقة التي يختص بها علما المعاني والبيان.

وقد أصبح للبديع أفقا جديدا يمكن استشرافه من منظور اللسانيات النصية، وهو فاعليته في ربط أجزاء النص، وكان هذا سببا في دعوة سعد مصلوح إلى إعادة النظر في البديع من منظور اللسانيات النصية.[2]

ثم قسم البديع إلى نوعين: نوع يرجع إلى المعنى، وآخر إلى اللفظ. أمّا المعنوي، فمنه المطابقة، وتسمى الطباق، وهي الجمع بين المتضادين، أي متقابلين في الجملة، ويكون الطباق بين اسمين مثل قوله تعالى:﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظا وَهُمْ رُقُود﴾(الكهف/18)، أو حرفين مثل قوله تعالى:﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾(البقرة/286).[3]

كما استشهد بالعديد من الأمثلة الشعرية، لكنّه لم يشرحها، ثم قسَّم الطباق إلى إيجاب كما

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 288.

[2] نقلا عن بلاغة النص، جميل عبد المجيد، دار غريب مدينة نصر، مصر، د ط، 1999، ص 15.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 288. ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 86.

تقدم، وإلى طباق سلب، وهو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي، أو أمر ونهي كقوله تعالى:﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ يَعۡلَمُونَ ظَٰهِرا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾ (الروم/7)[1] ولم يذكر الآيتين كاملتين في التلخيص[2]، وإنّما ذكر الآية الأولى فقط؛ ممّا جعل الشاهد لا ينطبق مع التعريف المذكور – الجمع بين متضادين–، وهذا ما استدركه في الإيضاح.

ومن أنواع البديع المعنوي إضافة إلى المطابقة والمقابلة مراعاة النظير والأرصاد والمشاكلة، والاستطراد والمزاوجة، والعكس والتبديل، والرجوع والتورية، والاستخدام واللف والنشر، والجمع مع التفريق والتجريد والمبالغة، والمذهب الكلامي، وحسن التعليل والتفريع، وتأكيد المدح بما يشبه، وتأكيد الذم بما يشبه المدح، والاستتباع والإدماج، والتوجيه والهزل الذي يراد به الجد وتجاهل العارف والقول بالموجب والاطراد.

وما يلحظه الدارس هو سيره على نفس المنوال في عرض هذه الموضوعات حيث يعرِّف الموضوع المراد دراسته، ثم يمثل بشواهد قرآنية، أو شعرية دون أن يشرح هذه الشواهد في أغلب الأحيان.

بعد ذلك انتقل للحديث عن أنواع البديع اللفظي، وهي: الجناس، ورد العجز على الصدر والسجع، والموازنة، والقلب والتشريع، ولزوم ما لا يلزم[3]. وسنأخذ الجناس نموذجا لهذا النوع. لأن القزويني سلك منهجا واحد في عرض موضوعات البديع.

تحدث مباشرة عن الجناس بين اللفظين، وهو تشابههما في اللفظ، ثم قسَّمه إلى:

– **تام**، وهو أن يتفقا في أنواع الحروف وأعدادها، وهيئاتها، وترتيبها، ثم درس هذا النوع

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 290.

[2] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 86.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص ص 101–108. والإيضاح، مصدر سابق، ص ص 323–336.

باعتبارات متعددة، فإنَّ كان من نوع واحد كاسمين سمي مماثلا، وإن كان اللفظان من نوعين مختلفين سُمي مستوفي، وإن اتفقا في الخط سُمي متشابها، وإن اختلفا سُمي مفروقا[1]، وواصل تقسيمه لهذه الأنواع التي نرى أنّها عقَّدت الموضوع، فقد كان يكفيه أن يقسمه إلى تام وناقص.

– **ناقص**، وهو الاختلاف في عدد الحروف، ودرس هذا النوع أيضا باعتبارات مختلفة، فقد سمي مطرفا وهو أن يختلفا بزيادة حرف واحد نحو (جهدي وجدي)، وإن كانت الزيادة بأكثر من واحد ربما سمي مذيلا،[2] كقول الخنساء:

إنَّ البكاءَ هوَ الشفاءُ منَ الجوىَ بينَ الجوانحِ[3]

ولم يعلق على هذا البيت، بل واصل تفريعاته، وتقسيماته التي جزأت الموضوع إلى موضوعات، والنوع إلى أنواع، وهو ما يبعث في نفسية المتلقي ملالاً وسأما من كثرة التفريعات فكان من باب الأولى أن يتحدث عن جمالية الجناس، وقيمته البلاغية مع الاستشهاد لذلك.

ثم واصل القزويني دراسته لبقية الموضوعات على نحو ما قام به في الجناس، وإن كان هذا الأخير من أشمل موضوعات البديع، وأكثرها شواهداً لينهي موضوعاته بشرط الحسن في البديع اللفظي، وهو أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني على نحو ما ذكره الجرجاني. هذا الرأي ينسجم مع ما ذكره في تعريف علم البديع، فهو يعتبر الألفاظ خدمٌ للمعاني[4]، ولهذا عدَّ البديع أمرا تحسينيا عرضيا لا جوهريا كما تؤكده العديد من الدراسات المعاصرة.

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 323.

[2] المصدر نفسه، ص ص325–326.

[3] ديوان الخنساء، مصدر سابق، ص 254،

[4] ينظر أسرار البلاغة، الجرجاني، ت مصطفى شيخ أمين وميسر عقاد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2007، ص 13.

وختم البديع بخاتمة أشار فيها أنّه لم يذكر جميع ما اعتبره بعض العلماء من فن البديع، إمّا لعدم دخوله فن البلاغة نحو ما يرجع في التجنيس إلى الخط، أو لعدم جدواه كالإطناب، ومنه ما هو ملحق بالبديع وهو شيئان: أحدهما: السرقات الشعرية، والثاني الابتداء، والتخلص والانتهاء. أما السرقات فبدأها بالحديث عن بعض الضوابط المتفق حولها فذكر أن اتفاق القائلين إذا كان الغرض على العموم، كالوصف بالشجاعة والسخاء والبلادة والذكاء، فلا يعد سرقة، لأنها أمور منظورة للعقول، وإن كان في وجه الدلالة على الغرض، وينقسم إلى أقسام كثيرة منها: التشبيه بما توجد فيه الصفة على الوجه البليغ، كما سبق، ومنهـا ذكـر هيئات تدل على الصفـــة لاختصاصها بمـــن له الصفـــة، كوصف الرجل

الرجل[1] بالابتسام، وسكون الجوارح وقلة الفكر كقوله:

كأنَّ دنانيرَ على قسماتهمْ وإنْ كانَ قد شفَّ الوجوهَ لقاءُ [2]

وذكر أن السرقة تختص بما لا ينال إلا بالفكر، ولا يصل إليه كل أحد، وقسم السرقة إلى نوعين ظاهر وغير ظاهر، أما الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله إمّا مع اللفظ كلّه أو بعضه وإمّا وحده، فإن كان المأخوذ **من غير تغيير لنظمه** فهو مذموم ومردود، لأنّه سرقة ويسمى نسخا، وانتحالا، ومثل لهذا بأبيات مما حكاه عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده :

إذاَ أنتَ لـم تنصفْ أخاكَ وجدتهُ على طرفِ الهجرانِ إنْ كانَ يعقلُ

ويركبُ حدَّ السيفِ منْ أنْ تضيمهُ إذاَ لم يكنْ من شفرةِ السيفِ مرْحلُ

فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن ابن أوس المزني، فأنشد كلمته التي أولها:

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 338.

[2] المصدر نفسه، ص 338.

لعمركَ ماَ أدري وإنيِ لأوجلٌ علىَ أيِّناَ تغدوُ المنيةُ أولُ

حتى أتى عليها وفيها ما أنشده عبد الله فأقبل معاويــة على عبد الله، وقال له: ألـم يخبرني أنهما لك، فقال المعنى لي واللفظ له، وبعد فهو أخي من الرضاعــة، وأنا أحق من شعره.[1]

أما إن غُيير نظمه سمي إعارة ومسخا، وهو أخذ المعنى مع تغيير نظمه، فإن كان الثاني أبلغ من الأول، فهو ممدوح مقبول كقول بشار:

منْ راقبَ الناسَ لم يظفرْ بحاجتهِ وفازَ بالطيباتِ الفاتكُ اللهـجُ[2]

وقول سلم الخاسر :

مــنْ راقبَ الناسَ ماتَ غمــًا وفازَ باللـــذةِ الجســـــورُ

فبيت سلم أجود سبكا وأخصر[3].

وإن كان الثاني دون الأول في البلاغة فهو مذموم

– **غير الظاهر**، وهو ثلاثة أقسام، ومنه تشابه معنى الأول ومعنى الثاني، ومنه النقل، ومنه أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه زيادة وتحسين، وتكلم أيضا عن الاقتباس، والتضمين والعقد.[4]

وأخيرا تحدث عن مواضع التأنق في الكلام وهي ثلاثة:

الأول: الابتداء، لأنه أول ما يقرع السمع.

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 339. وينظر التلخيص، ص110.

[2] ديوان بشار،ت محمد الطاهر بن عاشور، وزارة الثقافة، الجزائر، دط، 2007،ج2، ص 56.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 341.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 246 وما بعدها. التلخيص، ص ص 112–116.

الثاني: التخلص نعني به الانتقال مما شبب الكلام من تشبيب، أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما.

الثالث: الانتهاء لأنه آخر ما يعيه السامع ويرتسمُ في النفس.[1]

ومثل لما ذكره بأبيات شعرية متنوعة على نحو ما فعل سابقا، إلّا أنه لم يخرج عن الطريقة التي سلكها في الموضوعات السابقة على الرغم أن موضوع السرقات الشعرية مبحث نقدي صرف، كان يمكن أن يغلبَ عليه طابع التحليل إلّا أنه تعامل معه تعاملا لغوياً على نحو ما فعل في البلاغة حيث يذكر التعريف أو القسم، ثم يمثل له دون أن يشرح الشاهد، وإن شرحه فيكون شرحه مقتضبا؛ لذلك يمكن القول أن هناك كتبا أخرى وفَّت الموضوع حقه أكثر من القزويني، كما أنّ إلحاق السرقات بالبديع لا مسوغ له.

هذا عرض إجمالي للدرس البلاغي عند القزويني، وما يمكن ملاحظته بوجه عَام أنَّه سار على هدي السكاكي في التوجه العام، إلّا أنّ هذا لم يمنعه من مناقشته له في كثير من القضايا، كما يمكن التنبيه إلى كثرة الشواهد عنده، إلّا أن غياب التحليل أفقد هذه الشواهد قيمتها الفنية.

كما تجدر الإشارة إلى إلمامه بجميع الموضوعات عكس ما نجد في بعض المؤلفات الأخرى، لاسيما المتقدمة منها إذ يركزون على بعض الموضوعات دون أخرى، أمّا القزويني فقد تطرق إلى أغلب موضوعات المعاني والبيان، والبديع، بغض النظر عن طريقة عرضها؛ حيث درج على تعريف الموضوع، ثم ذكر أجزائه، أو أقسامه مع الاستشهاد، وذكر الاعتراضات إن وجدت.

[1] الإيضاح ، مصدر سابق، ص 361 وما بعدها، وأنظر التلخيص، مصدر سابق، ص ص117.

نستنتج مما سبق أنّ القزويني سار على نهج أسلافه من حيث الاهتمام بالجملة، والبيت الشعري بدل النص، فجلُّ شواهده كانت شواهد جزئية، فلم نلحظ تحليلا لأي نص كامل، بل يورد النص مبتوراً في كثير من الأحيان.

أمّا من حيث المنهج فقد اقتفى أثر السكاكي، إلّا أنّ طرح السكاكي طرح كلي لا ينفصل فيه علم النحو عن علم الصرف، ولا علم المعاني عن علم النحو، فهذه جميعا علوم مترابطة ترابطا وثيقا، فقد كان السكاكي يهدف لإقامة مشروعٍ متكاملٍ وشامل اصطلح عليه باسم (علم الأدب)، كما أشار إلى ذلك في المقدمة متحدثا عن منهجه في تقسيم الموضوعات البلاغية إلى معاني وبيان وبديع، أو تقسيم الموضوعات البلاغية تحت هذه الأقسام الثلاثة، كما ورد سابقا إلا أن منهج السكاكي لا يمكن النظر إليه إلا في إطار تصور كلي.

إنّ السكاكي بهذا الربط الثلاثي يستعيد مقولة (معاني النحو) التي بلورتها مقاربة عبد القاهر الجرجاني: أن للنحو نظامه الذي يشكل منطقاً داخلياً للغة العربية، والبلاغة، وأن نظم الكلام ليس إلا التزاما بمقتضيات هذا المنطق وارتباط لسمته، ومعلوم أن النظم أساس البلاغة المقامية؛ أي "بلاغة النجاعة التواصلية".[1]

وهذا ما يجعل المقارنة بين منهجي الرجلين بحاجة إلى مراجعة كونها لم تبن على معايير وأسس متكاملة، وهذا ما حدا بعمر أوكان أن يقول معلقاً: "...إن المقارنة واستغلال وجه الشبه القائم بين منهجي القزويني السكاكي مبنيٌّ على تناسي قسمين كاملين من المفتاح، وهما قسما الصرف والنحو اللذان جعلهما السكاكي متممين لعلم البلاغة"[2] وفي ذلك يقول:" وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لابد منه، وهي عدة

[1] بلاغة الإقناع في المناظرة، عادل عبد اللطيف، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص 75.

[2] ينظر اللغة والخطاب، عمر أوكان، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1،2011، ص 192.

أنواعٍ متآخذة، فأودعتهُ علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان".[1]

إنّ مشروع السكاكي مشروع علائقي متكامل" أنواع متآخذة "يجمعهما مصطلح جامع، وهو(**علم الأدب**)، ولهذا استثنى نوع اللغة، كما أشار إلى هذا التداخل في سياق حديثه عن منهجه العام في نهاية المقدمة: "...فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، وُيرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو الرجوعُ إليه في المفرد، أو في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد، والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه، وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف وطباق المؤتلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعا نؤثر ترتيبا استحقته طبعا، وهذا حين أن نشرعَ في الكتاب.[2]

هذا لا يعني التسليم بصحة كل ما ورد في المفتاح في- القسم البلاغي على الأقل- وإنمّا وجب القول أنّ للكتاب منهجا عاما تحدث عنه صاحبه، ولابد من أخذه بعين الاعتبار، هذا ما أغفله القزويني في مؤلفيه، ولهذا رأى **محمد العمري** أن بلاغة السكاكي بلاغة معضودةً،[3] وعضْدها كان بعلمي الصرف والنحو، وعلم الاستدلال وهو ما لم ينتبه إليه القزويني، فزيادة على اجتزاء علم البلاغة من المفتاح قام بالتلخيص، ثم توضيح هذا التلخيص، وهو ما يجعل المقارنة بين منهجي الرجلين مقارنة جزئية؛ لأنّ الجفاف الملاحظ عند السكاكي ليس سببه فقط التأثر بالمنطق وإدخاله، وإنّما كذلك يمكن إرجاعه إلى أثر النـــحو والصرف المتميزين بجفاف اللغة، والأسلوب، هـذان العنصران الغائبان فـــي عمل القزويني، إضافة إلى عملية المراجعة التي قام بها في تلخيصه، وتوضيح ذلك يفرض علينا

[1] المفتاح، مصدر سابق، ص 6.

[2] المصدر نفسه، ص 6.

[3] البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، محمد العمري، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء- المغرب، ص8.

النظر في منهجه، وهو ما سنبحثه في الفصل الآتي.

الفصل الثالث: منهج القزويني في كتابيه و طبيعة تفكيره

أولا: منهج القزويني في كتابيه

ثانيا: طبيعة تفكير القزويني

ثالثا: سمات التفكير البلاغي عند القزويني

إن المتصفح لكتابي القزويني يجد بينهما تقاربا كبيرا من حيث المنهج بسبب نهلهما من مصدر واحد، وهو مفتاح السكاكي، لكنّ هذا التقارب لا يعني أن منهج الكتابين متشابه إلى حد التجانس الكلي، فقد ألّف الكتاب الأول، ولاحظ قصوره في بعض الجوانب، ولهذا رأى أن يستدركه بكتابه الثاني (الإيضاح) هذا يعني أن هناك تحولا منهجيا من لدن القزويني في كتابه الإيضاح؛ أي وجود تحول في تفكير الرجل وهو ما فرض علينا الوقوف عند مجموعة من النقاط الأساسية: الأولى سميناها بحدود التقارب المنهجي بين الكتابين، والثانية أطلقنا عليها مظاهر التحول المنهجي في الإيضاح، أما الثالثة فهي ذات علاقة مباشرة بالمنهج، وسميناها بطبيعة تفكير القزويني.

أولا: منـهج القـزويني في كـتابيه

1- حدود التقارب المنهجي بين الكتابين

تتجلى حدود التقارب المنهجي عند القزويني في العديد من الظواهر المنهجية، لاسيما الفكرية منها، والتي شكلت المهاد النظري لبلاغته، هذه الجوانب نوجزها في النقاط الآتية:

أ- ظاهرة التقعيد

قبل أن نتناول الظاهرة في كتابي القزويني لابد من تعريفها في اللغة والاصطلاح :

- **في اللغة** : للقاعدة في اللغة معان كثيرة، جاء في اللسان، القاعدة: أصل الأُسس، والقواعد، الإساس، وقواعد البيت: إساسه: وفي التنزيل:﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ ﴾ **(البقرة /127)**[1]، وهذا أقرب المعاني للدلالة الاصطلاحية.

[1] لسان العرب، ابن منظور، ت عبد السلام هارون، دار صادر بيروت، باب الدال، فصل القاف، م 3، ص 361.

– **اصطلاحا:** عـرّفت بأنها الضابط، أو الأمـر الكلي ينطبق على جزئيات مـثل كـل أذون ولود، و كل صموخ* بيوض، والجمع قواعد.[1]

وقـد جـرى هـذا الاصطلاح في جميع العلوم، فإن لكل عـلم قواعـد، فهناك قواعـد أصولية، وقانونية، ونحوية، وغيرها.[2] يصوغها الدارس أو المتخصص حسب حاجته إليها.

والواقع أنّ الميل إلى التقعيد بدأ يوم شعر الأوائل بأن اللّحن بدأ يدب على ألسنة العرب والمسلمين بسبب الاختلاط بين الأجناس، وتزايد حاجة الداخلين في الإسلام إلى تعلم اللغة العربية، ومن ثمة بدأ التقعيد يتبلور في اتجاه واسع ليستغرق علوم العربية، ويهدف إلى وضع معايير تحفظ اللسان من الخطأ.[3]

ولم يكن علم البلاغة ليشذ عن بقية العلوم اللغوية " إذ حظيت قواعده باهتمام البلاغيين على تفاوت في الدرجة بين المؤلفات الأولى والتي تلتها".[4] إلى أن تبلورت معالمها على يد الجرجاني في الدلائل والأسرار، إذ كان من أكثر البلاغيين دقة في المصطلح، وضبطا للقاعدة ورسما للأصول[5]، لتأخذ شكلها النهائي على يد السكاكي فقد كان صاحب اليد الطولى في تنظيم علم البلاغة، وتبويبه إلى الأبواب المعروف بها ووضع قواعده وضبطها بما يسهل درايتها خاصة على المبتدئين الذين هم في حاجة إلى معرفة الضوابط الأولى التي يستطيعون بها الاهتداء إلى الطريق، والذين لم يصلوا بعد إلى مرحلة التذوق الفني التي تكونت عند غيرهم بحكم الممارسة وطول المران.

---

* أذون : كل حيوان له أذنين، وصموخ : كل حيوان استدق عظم رأسه.

[1] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، باب القاف، ص748.

[2] التقعيد ودوره في علوم الحديث، علي إبراهيم سعود عجين، مجلة دراسات في علوم الشريعة والقانون، جامعة آل البيت، . الأردن، م 37، ع2، 2010، ص 529.

[3] القاعدة والذوق في بلاغة السكاكي، مرجع سابق، ص171.

[4] المرجع نفسه، ص 171.

[5] ينظر معجم المصطلحات البلاغية، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 1996، ص7.

ولمّا كان القزويني أبرز شرّاح المفتاح للسكاكي، فقد ظهرت ملامح التقعيد عنده واضحة، ولا أدل على ذلك من المصطلحات البلاغية الكبيرة كالبلاغة، والفصاحة اللذين قيدهما تقيدا جامعا، على الرغم أن هناك من رأى البلاغة، والفصاحة بمعنى واحد[1]؛ أمّا عند القزويني فتقع الفصاحة وصفا للمفرد والكلام والمتكلم، وجعل لفصاحة الكلمة شروطا وهي: خلوها من تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس اللغوي.[2]

وختم حديثه عن هذه الشروط بوضع قاعدة للكلمة الفصيحة فقال:"... ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا، أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها،"[3] ثم انتقل للحديث عن فصاحة الكلام، ووضع له هو الآخر شروطا حددها في:"خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد، مع فصاحتها"[4]، وأعطى لكل من هذه الشروط مثالا، ووضع للكلام الخالي من التعقيد اللفظي قاعدة فقال: " ما سلم نظمه من الخلل، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل – من تقديم، أو تأخير أو إضمار، أو غير ذلك– إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية، أو معنوية".[5]

كما حدّد وضبط الكلام الخالي من التعقيد المعنوي، فقال:" ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذّي هو المراد ظاهرا، حتى يُخيّل إلى السامع أنّه فهمه من حاق اللفظ.[6]

هذه قيود وقواعد تستبعد أن تكون فصاحة الكلمة، أو الكلام خارجة عن هذه الشروط والقواعد التي حددها القزويني، والعلماء الذين حذا حذوهم على الرغم أن هناك من خالفه

[1] علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، مرجع سابق، ص 15.
[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 11 والتلخيص، مصدر سابق، ص6.
[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص14.
[4] المصدر نفسه، ص 14.
[5] المصدر نفسه، ص16.
[6] المصدر نفسه، ص 17.

الرأي، فرأى مثلا أن الكلمة المفردة لا توصف بفصاحة ولا بلاغة؛ فحسنها مرتبط بالسياق الذي وردت فيه.

وتبدو ملامح التقعيد واضحة في حديثه عن علم المعاني؛ فهو غير المعاني، فإضافة المعاني إلى العلم توحي بالدقة والتحديد، ولهذا حصر علم المعاني في أبواب ثمانية، ثم بين وجه هذا الحصر أن الكلام خبر وإنشاء، ثم ربط كل أسلوب من الأساليب ببحثه الخاص به، فالخبر لا بد له من إسناد، ومسند إليه، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى من علم المعاني، ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو متصلا به، أوما في معناه كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون بقصر، أو بغير قصر ...[1]

لاشك أنّ هذه قواعد وقوانين صارمة يصعب تجاوزها، وقد رتب حديثه فيما بعد وفق هذه القواعد التّي قرّرها. والمتأمل لمؤلفي القزويني يجدهما مليئين بالقواعد البلاغية، وسنذكر بعضا منها على سبيل الاستشهاد لا الحصر، مثال ذلك قوله في باب الفصل والوصل:" إن لم يكن بين الجملتين شيء من الأحوال الأربع كتعيين الوصل، إمّا لدفع إيهام خلاف المقصود كقول البلغاء: وأيدك الله ".[2]

وقد اعترض بعض الدارسين على هذه القاعدة البلاغية بحجة أنّها غير مطردة، ومن هؤلاء الدارسين تمام حسان الذي رأى أن هذه القاعدة تخالف بعض الشواهد الحديثية الواردة في الصحيحين مثل قصة المرأتين اللتين اختصمتا على طفل عند نبي الله داود عليه السلام أن الفتاة الصغرى قالت: لا، يرحمك الله. فقضى للصغرى.[3] وفي صحيح مسلم في مناقب

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 23.

[2] المصدر نفسه، ص 149.

[3] ينظر اللغة العربية مبناها معناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، د ط، 1994، ص 227. و https://wwwokhab.net. في 23/ 2015/08

صهيب، وبلال وسلمان" أنهم قالوا لأبي بكر وقد سألهم قائلا: يا إخوتاه! أأغضبتكم ؟ قالوا لا، يغفر الله لك يا أخي"[1] فهو يرى أن هذا الإشكال يحله الوقف عند النطق، وتحله علامات الترقيم عند الكتابة، ولكنهم لم يستعملوا علامات الترقيم، فعوضوها هنا بالواو، ثم جعلوا من هذا الفعل قاعدة بلاغية.

وواضح أنّ الوقف يعوض حرف الواو، فعندما نقول لا شفاك الله، ونقف على اللام برهةً من الزمن، فهذا جواب عن سؤال سائل بالنفي، وقولنا شفاك الله دعاءً بالشفاء له، فهذا ما تفهمه من الزمن، فهذا جواب عن سؤال سائل بالنفي، وقولنا شفاك الله دعاء بالشفاء له، فهذا ما تفهمه من سياق الكلام، وهو ما يجعلنا نوافق من عارض القاعدة البلاغية السابقة التي أوردها القزويني، وغيره من العلماء فلا يمكن تعميمها، وإنّما نحتاج إلى تفصيل أثناء الصياغة، وربط ذلك بسياق الكلام، وليس بالشكل الذي أورده القزويني وغيره.

ب- ظاهرة التقسيمات

يقوم التقسيم على قواعد المنطق وأسسه، وقد استعمله المناطقة للوصول إلى التعريف، ولعلّ أفلاطون أوّل من استخدمه بهذا المعنى.[2] حيث أن التعريف لابد أن يكون جامعا لجميع عناصر الظاهرة المراد الحديث عنها، ولا يمكن فهم تعريف ما إلا بتفكيكه إلى مجموعة من البنى الجزئية.

وقد رأى كثير من العلماء أنّ الغرض من كل تقسيم حصر المقسوم باعتبارات مخصوصة تراعى عند القسمة[3]، وفي ذلك قال أبو هلال العسكري: " التقسيم الصحيح أن

[1] المنهاج في شرح صحيح مسلم للإمام النووي، بيت الأفكار الدولية، عمان، دط، دت باب فضائل الصحابة، ص 1514.

[2] الشاهد الشعري وأسئلة البلاغة والتلقي في تلخيص المفتاح- دراسة وصفية تحليلية- ، عبد الله الرشدي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 2014، ص 142.

[3] تأثير الفكر الديني، مرجع سابق، ص 161.

تقسم الكلام قسمة مستوية تحتوي جميع أنواعه، ولا يخرج منها جنس من أجناسه"[1] أي أن التقسيم لابد أن يكون جامعا مانعا من دخول ما لا يمت إليه بصلة، ولاشك أن هذا الإجراء آلية منطقية صرفة. أمّا في البلاغة فقد كان السكاكي من أكثر البلاغيين ولوعا بظاهرة التقسيم، حيث كان أول من قسم البلاغة إلى شطرين: علم يتعلق بالنظم، وسمّاه علم المعاني، وعلم يتعلق بالمجاز، والتشبيه، والاستعارة والكناية، وسمّاه علم البيان،[2] وألحق بهذين العلمين نظرات في الفصاحة والبلاغة، ودراسة المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية.[3]

ولمّا كان القزويني بصدد تلخيصه وإعادة توضيحه لم يشذْ عن ظاهرة التقسيم؛ فقد اقتفى أثر السكاكي سواء في التقسيم العام للبلاغة (معاني، بيان، بديع)، أو من حيث تقسيم النوع الواحد إلى موضوعات متعددة، ومن أمثلة ذلك تقسيمه علم المعاني إلى ثمانية أبواب، ثم تقسيم الإسناد إلى حقيقة عقلية، ومجاز عقلي. أمّا الحقيقة العقلية فقد عرّفها بقوله: " إسناد الفعل، أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر، والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر، واسم الفاعل"[4]، ثم قسّم الحقيقة إلى أربعة أضرب بعد تعليله لتوظيف كلمة (الظاهر) قائلا: وقولنا في (الظاهر) ليشمل مالا يطابق اعتقاده ممّا يطابق الواقع، ومالا لا يطابقه فهي – أي الحقيقة– أربعة أضرب :

أحدها : ما يطابق الواقع واعتقاده، كقول المؤمن: أنبت الله البقل، **والثاني**: ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله، وهو يخفيها منه :" خالق الأفعال كلّها هو

[1] كتاب الصناعتين، أبو هلال العسكري، ت علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952، ص 321.

[2] ظهر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط5، دت، ص124.

[3] المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، أحمد جمال العمري، ص 326.

[4] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 12 والإيضاح، مصدر سابق، ص 32.

الله تعالى. **والثالث:** ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض و**الرابع** : مالا يطابق شيئا منهما كالأحوال الكاذبة".[1]

يمكن القول أنّ هذا التقسيم غلب عليه الطابع العلمي، حيث اهتم بعملية التفريع فلم يسعفه ذلك في صياغة نظرية متماسكة تدرس النص، وتستخرج قيمه الجمالية عن طريق التذوق والتحليل[2]. كما يتجلى الأثر المنطقي واضحا في عملية التقسيم كونه يندرج تحت ما يسميه علماء المنطق بـ (المعقول والمحسوس)؛ فمطابقة الواقع تقابل المحسوس، ومطابقة الاعتقاد تقابل المعقول، وقد استعمل هذين المصطلحين في مواضع أخرى، وتعد ثنائية المعقول والمحسوس أساس المنهج الجدلي عند أفلاطون الذي عرَّف الجدل بقوله: " المنهج الذي يسمو به العقل من المحسوس إلى المعقول."[3] وإن كان القزويني قد جعل مصطلح الحقيقة العقلية معبرا حتى عن الحقيقة الحسّية، باعتبار أن الحكم في النهاية مصدره العقل.

ولا تكاد النزعة الفلسفية تختفي حتى في التمثيل، إذ أحالنا مباشرة إلى قول المعتزلي: خالق الأفعال كلّها هو الله تعالى، وهذا لا يدع مجالا للشك أن تقسيمات القزويني، ومن قبله السكاكي متأثرة بالفلسفة مما أثر سلبا على طريقة التعامل مع الأمثلة، والشواهد.

أمّا المجاز –العقلي– فهو "إسناد الفعل، أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول"،[4] وبعد شرح التعريف قسم المجاز باعتبار طرفيه – المسند والمسند إليه– عدة أقسام :

– **حقيقتان،** كقولنا: أنبت الربيع البقل، وعليه قوله: فنام ليلي وتجلى همي.

– وإمّا **مجازان،** كقولنا : أحيا الأرض شباب الزمان.

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 32.

[2] ينظر البلاغة العربية، علي عشري، مرجع سابق، ص 139.

[3] الشاهد الشعري، عبد الله الرشدي، مرجع سابق، ص 151 .

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص32. والتلخيص، مصدر سابق، ص 61.

– وإمّا **مختلفان**، كقولنا: أنبت البقل شباب الزمان[1].

وباستثناء هذا النوع الأخير الذي حلّل بعض شواهده، فإن الأنواع السابقة اكتفى بذكرها مع تقديم شاهد، أو مثال مما يدل على مدى اهتمامه بالتقسيم والتفريع، وتثبيت ذلك في ذهن المتلقي بغض النظر عما تتضمنه هذه الأقسام من معان ودلالات.

ولعلّ من مظاهر غلبة الطابع العلمي والفلسفي في دراسة مباحث علم المعاني دراسته للتقديم مع المسند، والمسند إليه وكذلك التأخير، والحذف والذكر والتبويب والتنكير، وهذا لتحقيق التوازن بين الموضوعات وكذا توخيا للغة العلمية.

وأمّا في علم البيان فأول ما نلحظه تقسيم الدلالة إلى ثلاثة أقسام وهي: دلالة المطابقة، والتضمن، والالتزام.[2] ولاشك أنّ مبحث الدلالات مبحث منطقي صرف، لكن القزويني أقحمه إقحاما لورود لفظة الدلالة في التعريف" هو علم – البيان– يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه."[3]

لكنّنا نلحظ أنّه أسرف في الحديث عن الدلالة، وأقسامها حتى أخرجه ذلك عن علم البيان وجوهره ليدخل في بعض المتاهات المنطقية التي عزز حضورها بعض المصطلحات الموظفة مثل: اللزوم، اللزوم الذهني، اللزوم العقلي، الدلالات العقلية، الدلالات الوضعية.[4]

وقد ساهم توظيف مثل هذه المصطلحات المنطقية في تعقيد الأسلوب ممّا فرض على دارس البلاغة الرجوع إلى الكتب الفلسفية والمنطقية للإطلاع على معاني هذه المصطلحات، ثم قسم علم البيان إلى تشبيه ومجاز وكناية مبينا تقديم التشبيه على الاستعارة لابتنائها عليه،

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 36–37.

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 187 والتلخيص، مصدر سابق، ص 61.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص 61.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص187.

وقدّم المجاز على الكناية لنزول معناه منزلة الجزء من الكل،[1]وتتجلى ظاهرة التقسيم عند القزويني بشكل أكثر وضوحا في حديثه عن التشبيه الذي قسمه باعتبارات متعددة، فينقسم باعتبار طرفيه إلى حسّي وعقلي، وباعتبار وجهه إلى تحقيقي وتخييلي، ثّم إلى مفرد ومركب، أمّا باعتبار الأداة فهو مؤكد ومرسل ...[2]

ولمّا كانت الاستعارة هي أبلغ أنواع المجاز وأكثرها تأثيرا في النفس لما تتضمنه من إيحاء وتجسيد للمعاني، يقول ابن رشيق: "الاستعارة أفضل المجاز، وأوّل أبواب البديع، وليس في حُلى الشعر أعجب منها، وهي من محاسن الكلام، إذا وقعت موقعها ونزلت موضعها"[3]، فقد كان يفترض أن تكون بمعزل عن هذه التقسيمات لقيمتها وعظيم شأنها، إلاّ أنّ ذلك لم يشفع لها، فقد قسّمها عدة أقسام: باعتبار الطرفين، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار أمر خارج عن ذلك كله.

أمّا باعتبار الطرفين فهي قسمان: لأنّ اجتماعهما في شيء إمّا ممكن، أو ممتنع ، ولتسم الأولى وفاقية والثانية عنادية.

وباعتبار الجامع إلى قسمين:

- **الأول:** ما يكون الجامع فيه داخلا في مفهوم الطرفين.

- **والثاني** : ما يكون فيه غير داخل في مفهوم الطرفين.

وقسمها باعتبار الجامع إلى عامية وخاصّة، وباعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسام : استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسّي، أو وجه عقلي، أو لِما بعضه حسي وبعضه عقلي، واستعارة معقـول لمعقول واستعارة محسـوس لمعقـول واستعارة معقـول لمحسوس كـذلك

[1] المصدر السابق، ص 188.

[2] المصدر نفسه، ص 192 وما بعدها.

[3] العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق، ت محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981، ج1، ص 268.

بوجه عقلي.[1]

وهنا يبدو الأثر المنطقي واضحا، إذ كان يمكن الاكتفاء باعتبارين مثل: الطرفين واللفظ والاستغناء عن باقي الأقسام الأخرى، كونها تذهب بلُبِّ الاستعارة وجوهرها.

وقد ساير القزويني السكاكي في طريقة التقسيم هذه، وهي طريقة مبنية على أساس منطقي ذهني، وليس على أساس فني، أو اعتبارات بلاغية جمالية فاشتراك المشبه مع المشبه في الصفة، أو عدم اشتراكه فيها ليس من الاعتبارات الجمالية، أو البلاغية في شيء.[2]

ومن مظاهر كثرة التقسيمات، والتعريفات في علم البديع تقسيمه الطباق إلى عدّة أقسام، وباعتبارات متعددة، قد يكون اسمين أو حرفين لفظين، ثم قسمه إلى طباق: إيجاب وطباق سلب مع التمثيل لكل نوع من هذه الأنواع بمثال، أو أمثلة لم يشرح أو يحلل أيا منها كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السابق[3].

وكان بإمكان القزويني الاستغناء عن هذه التقسيمات لاسيما تقسيمه الطباق باعتبارات عدةّ: اسمين أو فعلين أو حرفين، والاكتفاء بتقسيمه إلى طباق إيجاب، وسلب حتى يحافظ على جوانبه الجمالية.

كما نجده قد أسرف في تقسيم بعض الظواهر البديعية على الرغم من تقاربها في المعنى والوظيفة مثال ذلك حديثه عن الجمع، وهو أن يجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد كقوله تعالى:﴿ ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ (الكهف/ الآية 46)[4]، ثم أتبع هذه الظاهرة بالحديث عن ظاهرة أخرى، وهي التفريق، وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص ص 248-253.

[2] البلاغة العربية، علي عشري زايد، مرجع سابق، ص 139.

[3] الفصل الثاني من هذه المذكرة، ص 124.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 303.

المدح أو غيره، ليتحدث عن نوع بديعي آخر، وهو التقسيم: ذِكْر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين[1].

ولو توقف هنا لكان الأمر مقبولا لوجود بعض الفوارق التي يمكن للمتلقي رصدها، إلا أنه راح يعيد تركيب وتجميع هذه المصطلحات بعد تعريفها كل على حدة، فتحدث عن الجمع مع التفريق،وهو أن يدخلَ شيئان في معنى واحد ويفرق بين جهتي الإدخال[2]، وسار على هذا المنوال من خلال الحديث عنها مجتمعة: الجمع مع التفريق والتقسيم.

وممّا زاد في استثقال هذه التقسيمات هو عدم حديثه عن جماليتها، وما يمكن أن تضيفه هذه الفوارق اللفظية في توجيه المعنى، وإنما أوردها في شكل تعريفات متبوعة بشواهد ممّا جعل البعض ينكرون عليه ذلك ويتهمونه بالجناية على علم البديع.

ومما لاشك فيه أن كثيراً من البلاغيين تأثروا بهذا الإفراط في تقسيم الظواهر البديعية، مما جعل بعض يقول: إن هذه التقسيمات عملية تنوء باستيعابها عقول أذكى الأذكياء من البشر.[3] وقد أفضى هذا التقليد لظهور تنافس بين البلاغيين في تقسيم الظواهر البديعية، وفي ذلك يقول أحمد مطلوب:" كلّما تقدّمنا في الزمن شوطاً نجدها تزداد تفريعاً وتقسيماً حتى إذا ما وصلنا إلى عصر البديعيات نرى بعض أصحابها قد تجاوز بها المئة والخمسين مصطلحا "[4]، بل إن البعض خصها بمؤلفات مستقلة عرفت باسم البديعيات.

ج- التعريفات والمصطلحات

يكاد يجمع أغلب الدارسين في علم المصطلح أن أفضل تعريف للمصطلح هو:

---

[1] ينظر المصدر السابق، الصفحة 303.

[2] المصدر نفسه، ص 304.

[3] ينظر البحث البلاغي عند العرب، مرجع سابق، ص 216.

[4] فنون بلاغية، أحمد مطلوب، مرجع سابق، ص 216.

"عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[1].

من هنا تتضح أهمية المصطلحات، في كونها أساس للدراسات العلمية؛ لأنها ترسُم معالمها وتوضِّح بجلاء المبادئ التي قامت عليها." أضف إلى ذلك أن تحديد المصطلح يقي الباحث، أو المؤلف من الوقوع في عثرات، وحتى لا يتسم المصطلح بالغموض لدى المتلقي وجب على المنشغلين به أن يكونوا على خُبْر ودراية"[2]، ولهذا اعتنى العلماء قديما وحديثا بضبط مصطلحاتهم، وتحديدها تحديدا دقيقا توخيا للوضوح والدقة، وتجنبا للتأويل الخاطئ الذي قد يقع فيه المتلقي لاسيما المصطلحات المتقاربة في المعنى، أو المبنى.

والمتصفح لمؤلفي القزويني يلحظ اهتمامه البالغ بضبط المصطلحات، ومن ثمة العناية بتعريف هذه المصطلحات، والحرص التام على عدم تداخلها بعضها ببعض، ومن أولى مظاهر هذه العناية انتقاؤه الدقيق لعنواني كتابيه، فالأول سماه التلخيص، لأنه قصد فيه إلى اختصار قواعد المفتاح، وهذا ما أشار إليه في مقدمة (التلخيص) متحدثا عن أسباب تأليفه: "...ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد، قابلا للاختصار مفتقرا إلى الإيضاح، والتجريد.. ألفت مختصرا يتضمن ما فيه من القواعد... "[3]

أمّا الإيضاح فهو إعادة قراءة للتلخيص وشرح لما ورد فيه: "...فهذا كتاب في علم البلاغة، وتوابعها ترجمته بالإيضاح، وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته تلخيص

[1] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، محمد حجازي مكتبة غريب، القاهرة، دط، د ت، ص 11-12 .

[2] النحو العربي، شواهده ومقدماته، أحمد ماهر البقري مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دت ، ص 82.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص 5.

المفتاح، وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له، فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصَّلت معانيه المجملة..."[1]

فنحن نلحظ أنّ القزويني حرص على أنّ يكون العنوان مطابقا للمحتوى، والمتأمل لمحتوى الكتابين يجد أن التلخيص تميز بالإيجاز، والإجمال، والإقلال من الشواهد، وشرحها بعكس الإيضاح الذي أكثر فيه من الشواهد ومناقشة العديد من الآراء، وبسط التعريفات والحرص على وضوحها ودقتها.

ومن أولى تجليات عناية القزويني بالمصطلح البلاغي تفريقه بين الفصاحة والبلاغة، فالعديد من العلماء استعملهما بمعنى واحد على غرار أبي هلال العسكري[2]، وفي ذلك يقول الفخر الرازي في نهاية الإيجاز: ...وأكثر البلغاء لا يكادون يفرقون بين البلاغة والفصاحة، بل يستعملونهما استعمال الشيئين المترادفين على معنى واحد في تسوية الحكم بينهما[3] جعل الفصاحة اسما لما سلم من تنافر الحروف وغرابة الألفاظ ومخالفة القياس، أمّا بلاغة الكلام فهي: " مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"[4].

ربط كل مصطلح منهما بدلالة معينة، بحيث لا يكون مصطلح الفصاحة معادلا للبلاغة، وإنما تصبح هذه الأخيرة كل، والفصاحة جزء، كما أن حديثه على فصاحة الكلمة المفردة، والكلام جعل الفصاحة صفة من صفات المفرد، والمركب بعكس البلاغة التي هي صفة من صفات المركب فقط، في حين نجد الإمام الجرجاني رفض القول بفصاحة، أو بلاغة الكلمة المفردة " والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، و يعمد إلى وجه دون وجه

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 9.

[2] الصناعتين، مصدر سابق، ص7.

[3] نهاية الإيجاز،الرازي، ت نصر الله حاجي، دار صادر بيروت، ط1، 2004، ص 35.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 19 والتلخيص، مصدر سابق، ص 9.

من التركيب والترتيب".[1]

ومن مظاهر تدقيق القزويني في توظيف المصطلحات مناقشته السكاكي في تعريف علم البلاغة: "هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حداً له اختصاص بتوفية التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها."[2]

قال القزويني معلقا على هذا التعريف " فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء – وهو الظاهر– فقد جاء الدور"[3]. والدور في المنطق من عيوب الحد والبرهان، وهو أن تعتمد في توضيح الشيء على ما هو أغمض منه، أو مثله في الغموض كأن تُعرِّف النار بأنها جسم شبيه بالنفس، والنفس أخفى من النار.[4]

وإذا كان الدارسون يرون أن الفنون البلاغية، وتعريفاتها لا يمكن أن تخرج عن تحسينين، الأول ذاتي، وهو أن يكون الفن البلاغي مطابقا لمقتضى الحال؛ أي أن المقام اقتضى فائدته، فيكون الفن بذلك خارجا عن البديع.[5] أما التحسين العرضي فهو أن يحمل الفن البلاغي شيئا من الدلالة، أو الابتداع فيصغى إليه لظرافته بمعنى أن له فائدة مزيدة فيكون بذلك من البديع.[6]

وإذا رُمْنا تصنيف تعريفات القزويني لأقسام علوم البلاغة من معان، وبيان، وبديع في إطار هذين التحسينين، فإن علمي المعاني والبيان يدخلان في التحسين الذاتي؛ كونهما يراعيان مقتضى الحال، أما علم البديع فهو تابع لهما، وبالتالي يدخل ضمن التحسين العرضي، فهو

---

[1] أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص10.

[2] السكاكي مفتاح العلوم، مصدر سابق، ص 415.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص23.

[4] تأثير الفكر الديني، فاضل السامرائي، مرجع سابق، ص 154.

[5] مواهب المفتاح، ابن يعقوب المغربي، في شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1، ص6.

[6] المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص، محمد خليل الخلايلة، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 2006، ص 33.

يستمد حسنه من صحة غيره – المعاني والبيان – وعليه فلا يؤت به إلا بعد مراعاة مقتضى الحال.

د- العناية بالتحليل المعجمي

جاء في كتاب (مذكرة المنطق لعبد الله الفضلي) أن التحليل "هو تقسيم الشيء إلى أجزائه من عناصر، أو صفات أو خصائص، أو عزل بعضها عن بعض، ثم دراستها واحدا واحدا للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بينها وبين غيرها،"[1] وقد تطورت عملية التحليل فأصبحت منهجا قائما بذاته هدفه ملاحقة المعنى.[2]

ولا ريب أن الذي يلاحق المعنى لا يعنيه من النص شيء سواه، ولذلك يركز على تفتيت النص الأدبي، والنظر في كل جزء منه والابتعاد عن بقية الأجزاء الأخرى[3]، التي يمكن أن تصرف تفكيره عن هدفه الرئيسي.

وقد تجلى التحليل واضحا في إيضاح القزويني، لكنه ليس التحليل الفني الأدبي، وإنّما كان تحليله مطاردة لمعاني الألفاظ المفردة،" ومعلوم أنّ اللفظة المفردة تتمتع بخصائص ذاتية قبل دخولها التركيب اللغوي، فإذا دخلت التركيب فقدت خصائصها، بل وجودها المحسوس وصارت إلى خصائص جديدة هي خصائص المركب الجديد".[4]

وقد شبه فاضل صالح السامرائي هذه العملية بالتفاعل الحاصل بين العناصر الكيماوية، فالكلور عنصر سام، والصوديوم من العناصر المحترقة عند ملامسة الماء، لكن باجتماع ذرة من العنصرين يحرّر ملح الطعام، وفي هذا المركب تختص العناصر الذاتية

[1] مذكرة المنطق، عبد الهادي الفضلي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم إيران، دط، 1409هـ، ص 165.

[2] تأثير الفكر الديني، فاضل صالح السامرائي، مرجع سابق، ص 145.

[3] المرجع نفسه، ص 145.

[4] المرجع نفسه، ص 145.

لكل من الكلور والصوديوم، وتظهر خصائص جديدة هي خصائص المركب[1].

ولا يخفى ما في المثال السابق من صحة؛ إذ تتغير القيمة الفنية للكلمة المفردة من موضع لآخر، وذلك بائتلافها مع غيرها من الكلمات الأخرى، وهذا ما نبَّه إليه الجرجاني بقوله:" إنَّ الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضُها إلى بعض فيعرف ما بينها من فوائد".[2]

لعلّ هذا ما لم ينتبه إليه القزويني سواء في شرحه لبعض القواعد البلاغية، أو في تفسيره لبعض الشواهد والأمثلة، حيث ركّز على معنى اللفظة المفردة، ومن مظاهر عنايته بتحليل معاني الألفاظ في القواعد ما نلحظه في تعريفه لبلاغة المتكلم الذي عرفه بقوله: " ...وأمّا بلاغة المتكلم فهي ملكةٌ يُقتدَر بها على تأليف كلامٍ بليغ."[3]

حرص القزويني على تدقيق هذا المفهوم، فميّز الملكة من الصفة ليؤكد أنّ الأولى كيفية راسخة دائمة، في حين أن الثانية عرضية عابرة، كما ميّز بين يقتدر بها، ويعبر عنها لتكون الصفة شاملة كحالتي النطق، وعدمه كالكتابة والإشارة.

كما تتضح عنايته بالتحليل اللفظي في تعريفه لعلم المعاني الذي عَّرفه بقوله: " هو علمٌ يعرفُ به أحوال اللفظِ العربي التي بها يطابقُ مقتضىَ الحال"[4]. قال محلّلا وشارحا حدود التعريف:"(وقيل) يعرف دون (يعلم) رعايةً لماَ اعتبرهُ بعضُ الفضلاءِ من تخصيصِ العلم بالكليات، والمعرفة بالجزئيات"[5]، ثم استشهد بتعريفين: **الأوّل** لأحد علماء الطب

[1] ينظر المرجع السابق، ص 145.

[2] الدلائل، مصدر سابق، ص539.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص8. والإيضاح، مصدر سابق، ص 21.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 22.

[5] المصدر نفسه، ص 22.

والمنطق، وهو "ابن سينا" الذي قال معرفا الطب: " الطب علم يعرف أحوال بدن الإنسان **والثاني** لأحد علماء اللغة، وهو أبو عمرو الذي قال معرفا التصريف:" التصريفُ علمٌ بأصولٍ يعرفُ بها أحوال أبنيةِ الكلم."[1]

نلحظ أن القزويني تناسى البنية العامة لعلم المعاني، وراح يطارد معنى لفظة (يعرف) مفرقا بينها، وبين لفظة (يعلم). هذا ما نلحظه أيضا في مناقشته السكاكي في تعريفه علم المعاني بقوله:"علمُ المعانيِ هو تتبعُ خواصِ تراكيبِ الكلامِ في الإفادةِ، وما يتصلُ بها من الاستحسانِ وغيرِهِ، ليحترزَ بالوقوفِ عليها عن الخطأِ في تطبيقِ الكلامِ على ما تقتضي الحال ذكره."[2]

لم يناقش القزويني السكاكي في كل التعريف سواءً ما يقومُ به البليغُ من استحسان للتراكيب وتفضيل بعضها علىَ بعضٍ، أو مناقشةُ الجانبِ الإبلاغيِ للكلام وطرق تحققه، وإنما استوقفته فقط لفظة(تتبع) التي يبدو أنه اعتبرها لفظةً مركزيةً في التعريف، وبسببها رفض كل التعريف قائلاً:" وفيه نظر إذ التتبعُ ليسَ بعلمٍ ولا صادقٍ عليهِ، فلا يصحُ تعريفُ شيء من العلوم به." [3]

إن اهتمام القزويني بمعاني الألفاظ على مستوى التعريفات، والقواعد أصبح ملمحاً بارزاً يمكن رصده دون عناء، مثل هذه المعالجة تتضح في تعريفه للحقيقة بأنها: " إسنادُ الفعلِ، أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر، والمراد بمعنى الفعل، نحو المصدر واسم الفاعل." [4]

شرَحَ الألفاظَ الواردةَ في التعريف قائلاً: " والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل،

---

[1] ينظر المصدر السابق، ص 22.

[2] المفتاح، مصدر سابق، ص 161.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 22.

[4] المصدر نفسه، ص 32.

وقولنا في الظاهر ليشمل مالا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع، وما لا يطابقه،"[1] فقد ذكر المقصود من المصطلحات الواردة في التعريف على الرُغم من تداولها وشيوع استعمالها، وهذا رفعا للبس أو التداخل.

إنّ اهتمام القزويني بالتحليل المعجمي للألفاظ لم يقتصر على التعريفات، والقواعد بل تعداّه إلى مستوى النصوص والشواهد الشعرية والقرآنية، ومن أمثلة ذلك تعليقه على بيت قطري بن الفجاءة الذي استشهد به في باب القلب :

ثم انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أصبْ جـذعَ البصيرةِ قـارح الإقـدام

قال القزويني: " إنّه من باب القلب على أن (لم أصب) بمعنى لم أجرح، أي قارح البصيرة جذع الإقدام، كما يقال: إقدام غر ورأي مجرب، وأجيب عنه بأن (لم أصب) بمعنى لم ألف؛ أي ألف هذه الصفة، بل وجدت بخلافها جذع الإقدام قارح البصيرة، على أن قوله: (جذع البصيرة قارح الإقدام) حال من الضمير المستتر في (لم أصب) متعلقا بأقرب مذكور."[2]

وكما هو واضح في التعليق لم يبين القزويني المعنى العام لبيت قطري، وإنّما راح يشرح معاني الألفاظ المفردة مركزاً على وجه الاستشهاد، والعلاقة الموجودة بين ما ورد في البيت، والموضوع الذي يتحدث فيه، ولعله أدرك تقصيره في تحليل الصورة، فأورد الأبيات السابقة لهذا البيت لإشراك المتلقي في استخلاص الجماليات الواردة في الأبيات، مثال ذلك أيضا استشهاده للمجاز المرسل بقوله تعالى:﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلاً ﴾(المزمل / 2) أي صل، ونحوه قوله تعالى:﴿ لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَداً ﴾ (التوبة / 108) أي لا تصل، وقول النبي عليه السلام:" من قام رمضانَ إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدمَ من ذنبه" متفق عليه[3]، أي من

[1] المصدر السابق، ص 32.

[2] المصدر نفسه، ص88.

[3] صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002، باب الصوم، حديث1904، ص 707.

صلى، ومنها: عكس ذلك نحو قوله تعالى:﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ (البقرة/ 19)؛ أي أناملهم، وعليه قولهم: قطعت السارق، وإنّما قطعت يده.[1]

نلمح أنّ القزويني لم يتعمق في هذه الأمثلة، واكتفى بالشرح المعجمي لبعض الألفاظ، وهو في ذلك لم يخرج عن نهج بعض علماء التراث الذين كان موضوعهم الأساس هو اللفظ، وليس التركيب[2].

وإذا كان بعض البلاغيين انطلقوا من الشرح المعجمي تأسيساً للحكم النقدي وبلورة للمظهر البلاغي، ويبدو الجرجاني أكثرهم تجسيدا لهذا المنحى، فأنت تجده يتخذ من الشرح المعجمي مدخلا لتبسيط الاستعارات والتشبيهات، وتحديد مراتبها في الجودة، وهو لا يعتمد من جهاز الشرح إلاّ بما يمكن أن يسعف في كشف مظاهر الجمال في الخطاب.[3]

وليس الأمر كذلك بالنسبة للقزويني الذي جعل الشرح المعجمي مطلبا وغايةً في حدّ ذاته قد يؤسس للوجوه البلاغية انطلاقا من شرح ألفاظ الشاهد، ومن أمثلة ذلك تعقيبه على قوله تعالى: ﴿ فَأَحۡيَيۡنَٰهُ ﴾ (الأنعام/122) في معرض حديثه عن الاستعارة الوفاقية، فإن المراد بأحييناه: هديناه؛ أي: أومَن كان ضالا فهديناه؟، والهداية والحيا لاشك في جواز اجتماعهما في شيء.[4]

هـ-الاستدراك والمناقشة

ذكرنا سابقا أن التلخيص والإيضاح لا يعدوان أن يكونا تلخيصا لمفتاح السكاكي، وإيضاحا لهذا التلخيص، هذا يعني أن المفتاح كان أساس ما ورد في كتابي القزويني، لكن

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص ص 234-235.

[2] التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات المصرية، دط، 2005، ص 164.

[3] الشاهد الشعري، مرجع سابق، ص ص 159-167.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 247.

هل هذا يعني أن القزويني سلَّم بكل ما تضمنه الأصل من معلومات وآراء ؟

إنّ نظـرة متأنية للتلـخيص والإيضاح تجعـلنا ندرك أنّ القزويني لم يؤيـد السكاكـي تأيــداً مطلقا، بل عارضه في كثير مما ذهب إليه؛ وقد مسّت هذه المعارضة جوانب عدة: منهجية ومعرفية، منها ما أشار إليه صراحــة، ومنها ما جاء ضمنيا يمكن للقارئ استنتاجه.

فمن وجوه معارضته المنهجية له إدراجه مبحث الفصاحة والبلاغة في مقدمة كتابيه، بينما أوردهما السكاكي بعد حديثه عن علمي المعاني والبيان، وقد ناقشنا ذلك في فصول أخرى[1]، بيد أن القزويني لم يذكر صراحة معارضته للسكاكي في هذه المسألة، وهذا ربما لأنه أدرك عدم تأثير ذلك في البنية العامة لكتاب السكاكي، كما يبدو أنّه لاحظ العديد من البلاغيين الذين سبقوه لم يقدموا الموضوع، وبالتالي لا داعي لأن يخص السكاكي بالنقد في هذه المسألة.

ومن مظاهر معارضته له منهجيا دراسته للمجاز العقلي ضمـن علم المعاني بينمـا درسه السكاكي في علم البيان، لأنه يرى أنّ علاقته المشابهة فنظمه في سلك الاستعارة بالكناية[2] في حين رأى القزويني أنّ الأولى نظمه في علم المعاني، وفي ذلك يقول: " إناّ لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعل السكاكي ومن تبعه؛ لدخوله في تعريف علم المعاني، دون تعريف علم البيان".[3]

ولاشك أنّ هذا الاختلاف المنهجي في المجاز العقلي مرده سبب آخر معرفي، وهو فهم كل منهما له، فالسكاكي اعتبره من أحوال الدلالة؛ أي التركيب، أمّا القزويني فرآه متعلقا بحالات اللفظ يؤتى به على سبيل المبالغة. فالخلاف إذن مرتبط بمفهوم المجاز العقلي

[1] الفصل الثاني من هذه المذكرة، ص 69 وما بعدها.

[2] المفتاح، مصدر سابق، ص 379.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 41.

وحقيقته عند كليهما، أما السكاكي فقد عّرفه بقوله: " هو الكلامُ المفادُ به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع، كقولك: أنبت الربيع البقل، وشفى الطبيب المريض، وكسا الخليفة الكعبة، وهزم الأمير الجند، وبنى الوزير القصر."[1] من خلال هذا التعريف نلحظ أنّ المجاز مرتبط بإثبات الجملة على ٌخلاف ما عند المتكلم في الحكم اعتمادا على التأويل، مثل قولنا: أنبت الربيع البقل، فنحن نعلم أن الربيع لا يقوم بالإنبات، وإنّما المنبت هو الله عز وجل، والكلام نفسه يقال على بقية الأمثلة السابقة.

وقد اعترض القزويني على ما ذهب إليه السكاكي مبينا أن المجاز لا يقع في الكلام، وإنّما يقع في الإسناد مناقشا إياه في ما ضربه من أمثلة. ولكن يبدو أن السكاكي جانب الصواب فيما ذهب إليه؛ إذِ المجاز العقلي ليس استعمالاً للكلمات فيما لم توضع له، وإنما يمس جانب الإسناد، وتبقى للكلمات معانيها الحقيقية.

وممّا عارض فيه القزويني السكاكي تعريف المسند إليه بالموصولية؛ أنّه ربما جُعل ذريعة إلى تحقيق الخبر كقوله:

إنِّ التي ضربتْ بيتاً مهاجرةً بكوفةِ الجنْدِ غالتْ ودهاَ غولُ.

وربما جعل لتنبيه المخاطب على خطأ كقوله : إنّ الذينَ تروْنهمِ.[2] فقال:" وفيه نظر، إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق، فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني؟"[3].

هذا يعني أن القزويني قد يعارض السكاكي في مسائل كلية تتعلق بالمفاهيم، مثلما حدث في

[1] المفتاح، مصدر سابق، ص 393.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص48– 49. وأنظر المفتاح، مصدر سابق، ص 181.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 49.

المجاز، وقد يعارضه في جوانب جزئية، كما جاء في حديثه عن تعريف المسند إليه بالموصولية.

أمّا في علم البيان فقد رد عليه في مواضع كثيرة، نذكر منها ما ذهب إليه السكاكي في مبحث الحقيقة والمجاز أن المشترك – القرء– معناه الحقيقي مالا يتجاوز معْنَييهِ كالطهرِ والحيضِ غير مجموع بينهما.[1] وقال:" فيما ذكره نظر، لأنا لا نسلم أن معناه الحقيقي ذلك، وما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه؟"[2] ولاشك أن هذا مظهرٌ من مظاهر النزعة العلمية التي تعوِّل دائما على الدليل، كما أن في كلام القزويني ما يوحي بتعويله على السياق الذي وردت فيه اللفظة، عكس السكاكي الذي ربطها بمعنيين لا يمكن تجاوزهما.

و – نسبة الآراء لأصحابها

يُجمع الدارسون القدامى والمعاصرون على أهمية الأمانة العلمية، والابتعاد عن الذاتية، فلا يخفي الدارس معلومات استقاها من غيره، أو يحرفها لأنها تتعارض مع رأيه الشخصي، كما لا يسمح لعاداته وتقاليده وعواطفه أن تتحكم في البحث وتوجيهه وجهة معينة، فيكون همّه هو تحري الحقيقة.[3]

وقد انتبه القزويني لهذه المسألة المنهجية البالغة الأهمية، فكان حريصا على نسبة الآراء والأقوال أو الشواهد لأصحابها، وسنكتفي بذكر بعض النماذج؛ لأن المقام لا يتسع لإيراد جميع النماذج لكثرتها من جهة، كما أن كثيراً من الأقوال تمت الإشارة إليها في معرض حديثنا عن مصادر القزويني، وإذا كنا حينها قد ركزنا على تنوع العلوم التي أفاد منها، فإننا

[1] ينظر المفتاح، مصدر سابق، ص 358.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 230.

[3] ينظر مهارات البحث العلمي، مصطفى فواد عبيد، أكاديمية الدراسات العالمية، غزة فلسطين، دط، 2003، ص 6.

سنركز على الأمر من زاوية منهجية بحتة لإبراز مدى احترام القزويني للآليات المنهجية وجهود غيره من العلماء.

استشهد القزويني بالعديد من الأقوال والآراء منها ما نقله نقلا حرفيا، ومنها ما تصرف فيه ولخصه، ومن الأقوال التي نقلها نقلا حرفيا: قول للجرجاني نقله عن الصاحب بن عباد في معرض حديثه عن شروط فصاحة الكلام، فقال:" قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب: إيّاك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسن، وذكر أنها تستعمل في الهجاء"[1]، ثم قال:" قال الشيخ ولاشك في ثقل ذلك في الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه مَلُح ولطف".[2]

وقد تكرر اسم الجرجاني في مؤلفي القزويني اثنتين وثلاثين مرة لاسيما كتاب الإيضاح، ومن المواضع التي أشار له في التلخيص تقديم المسند إليه عن المسند لإفادة التخصيص، فقال:" قال عبد القاهر: وقد يُقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي نحو: ما أنا قلت هذا، أي لم أقله مع أنه مقول غيري، ولهذا لم يصح (ما أنا قلت ولا غيري)، ولا (ما أنا قلت ولا غيري)"،[3] كما ذكره صراحة في وجوب الواو في الجملة الخالية عن ضمير صاحبها في مبحث الفصل والوصل فقال:" وقال عبد القاهر: هي فيهما للعطف، والأصل قامت وصككت ورهنت، عدل إلى المضارع حكاية للحال."[4]

ممّا يدل على عظيم استفادته منه فيذكره تارة باسم الشيخ عبد القاهر، كما سبق، وفي حديثه عن مقتضى الحال، فقال: "وهذا – أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال– هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم،"[5] وكثيرا ما يذكر اسمه مقرونا بلفظ الشيخ تعظيما وتبجيلا

[1] دلائل الإعجاز، مصدر سابق ص 555 والإيضاح، مصدر سابق، ص 18.

[2] دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص455. والإيضاح، ص 18.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص 21.

[4] المصدر نفسه، ص 51.

[5] الإيضاح، مصدر سابق، ص 19.

له واعترافا بعلمه، وأسبقيته. وقد ذكر اسمه عاريا من صفة الشيخ في مواضع قليلة مثلما ورد في سياق حديثه عن تقديم المسند إليه لإفادة التخصيص بالخبر. قال: " قال عبد القاهر، وقد يقدم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي".[1]

وغالبا ما يحيل القزويني إلى الجرجاني وكلامه لتدعيم ما ذهب إليه لاسيما بعد التعقيب على السكاكي، أو الرد عليه مثال ذلك نقله لكلام عبد القاهر، والزمخشري أن الإسناد في المجاز العقلي يقع في الإسناد لا في الكلام:" وعلى ما ذكرناه هو الإسناد لا الكلام، وهذا ظاهر ما نقله الشيخ أبو عمرو ابن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر، وهو قول الزمخشري في الكشاف، وقول غيره. "[2]

فنحن نلحظ هنا توخي القزويني الدقة العلمية في النقل، فقد ذكر أن استخلاصه رأي الجرجاني كان بواسطة، ولم يكن مباشرا؛ أي ما فهمه من أبي عمرو بن الحاجب.

وفي استعماله لفظة (ظاهر) ملمح من ملامح الصياغة السديدة المنصوح بها في البحث العلمي، فهو لم يستعمل صيغة الجزم التي تجمع كل الدراسات المنهجية المعاصرة على ضرورة تجنبها، والابتعاد عنها. وإنما استعمل لفظة توحي بما فهمه هو، أو تبادر إلى ذهنه، كما لمح إلى تعدد القائلين بهذا الرأي دعما لما ذهب إليه. ولعّل كثرة إشارته وإحالته على الجرجاني جعل بعض الباحثين يقول: إنّ تلخيص القزويني ليس تلخيصا لمفتاح السكاكي فحسب، وإنّما تلخيص لمؤلفي عبد القاهر والزمخشري.[3]

وكثيرا ما يشير إلى السكاكي تصريحا، أو تلميحا مثل قال: (صاحب المفتاح)، ومن

المواضع التي ورد فيها التلميح: حديثه عن التسامح في استعمال بعض ما يستتبع وجه

---

[1] المصدر السابق، ص63.

[2] المصدر نفسه، ص 36.

[3] ينظر البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 336.

الشبه في التشبيه المفصل، قال: " قال الشيخ صاحب المفتاح: وتسامحهم هذا لا يقع إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري، كالذي نحن فيه، وأقول: يشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه على ما يسبق التنبيه عليه من تسامحهم هذا "[1]، كما وظف التلميح في حديثه عن وجوه المجاز المرسل، وتحديدا لماً بيَّن معنى اللفظ، وما هو موضوع له تعلق سوى التشبيه قال: " قال صاحب المفتاح: وللتعلق بين الصارف عن فعل الشيء، والداعي إلى تركه يحتمل عندي أن يكون المراد بـ (منعَك) في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ (الأعراف/ 12). "دعاك" و"لا" غير صلة قرينة المجاز، وكذا ﴿ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبعن﴾ (طه /92)"[2]، وكذا في إجراء الاستعارة الواردة في قوله تعالى:﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾(النحل/ 112) حيث ذكر مذهب الزمخشري في إجرائها بأنها استعارة عقلية، ثم أتبعه برأي السكاكي قائلا: " وعلى ظاهر قول الشيخ صاحب المفتاح حسية، لأنه جعل اللباس استعارة لما يلبسه الإنسان عند جوعه وخوفه، من امتقاع اللون ورثاثة الهيئة."[3]

ولعل مما ينبغي للدارس ملاحظته هو أن هذا التلميح لم يرتبط كثيرا بالمناقشات والاستدراكات التي عهدناها عنده، فإن وُجد اعتراض فإنه يشير إليه بقوله: (وفيه نظر)، لكنه لا يتعمق في مناقشته والرد عليه، كما يوحي استعمال هذا التلميح بكسر الرتابة والتنويع في توظيف الأسماء تجنبا للتكرار.

أمّا المواضع التي ذكره فيها صراحة فهي كثيرة من ذلك حديثه عن استعمال الهمزة للإنكار في قوله تعالى:﴿ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾(يونس/59) فقال:" قال السكاكي رحمه الله : وإيّاك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: أنا ضربت، وأنت ضربت من احتمال

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص218.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 237. والمفتاح، مصدر سابق، ص 367.

[3] المصدر نفسه، ص 241.

الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين، فلا تصل نحو قوله تعالى: ﴿ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡ ﴾على التقديم."[1]

وقد ينقل كلامه نقلا حرفيا لاسيما حين يناقشه أو يستدرك عليه – كما مر، أو سيأتي في الاستدراك والمناقشة– تجنبا للتأويل الخاطئ وحرصا على إشراك القارئ في عملية الترجيح بين الرأيين. وقد يلخص آراءه لاسيما إذا وافقه فيما ذهب إليه، فيحيل إلى رأيه استئناسا بفكرته وتأييدا لما ذهب إليه، مثلما ورد في باب الإنشاء من قبح قولهم: هل رجل عرف ؟[2]

وقد ذكر القزويني السكاكي أكثر من تسعين مرة في الإيضاح، على الرغم من معارضته له في كثير من الآراء، إلاّ أنّه كان يرد عليه بأدب العالم المقرِّ بفضل أستاذه عليه، مستعملا في غالب الأحيان عبارة (وفيه نظر)، ومع أننا نَشُم رائحة المنطق من لفظة (نظر) إذ كثيرا ما يستعملها المناطقة، أو يستعملون ألفاظا من حقلها الدلالي من قبيل النظارة والنظارين، إلاّ أنّها انطوت على الكثير من سمات الاحترام العلمي، فالنظر يعني التأمل وإعمال العقل، ومن ثمة المناقشة التي تحتمل الصحة والخطأ، فقد نأى القزويني بنفسه عن استعمال ألفاظ تحط من قدر أستاذه من قبيل أخطأ، أو جانب الصواب سوى ما ورد في موضوع الإيجاز حين قال معلقا على تعريف السكاكي للإيجاز:".. ثم البناء على متعرف الأوساط، والبسط الذي يكون المقصود جديرا به رد إلى جهالة، فكيف يصلح للتعريف؟"[3]، وما عدا هذا فقد كان كثير الترحم عليه بقوله: (رحمه الله) مثله في ذلك مثل الجرجاني، حتى وإن كان هناك تباينا في الرأي[4]. وهذا يحسب للقزويني لا عليه. ولم يكن الجرجاني والسكاكي هما العالمان الوحيدان اللذان نسب إليهما آراءهما، فقد ذكر الكثير من

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 136.

[2] ينظر المصدر نفسه، ص 130.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص162.

[4] المصدر نفسه. ص 143، ص 170، ص 100.

العلماء الآخرين ذكرا صريحا مثل الزمخشري الذي كان كثير الاستئناس برأيه لاسيما في مواضع الخلاف.

ي- استعمال الصيغ الجدلية

أظهر القزويني قدرة واضحة على المناقشة، وإبداء الرأي في مجموعة من المسائل مستعملاً صيغا جدلية متعددة[1]، ومن أمثلة ذلك استعماله لصيغتي (إنما قال، وإنما قلت) والإكثار منهما محاولا إقناع المتلقي بخطأ الخصم، وصحة ما ذهب هو إليه، مثلما جاء في رده على السكاكي في موضوع المجاز العقلي.[2]

ومن الصيغ الجدلية قوله (لا نسلِّم) التي توحي عادة بتمسك المجادل برأيه، ومن ذلك رده على الزمخشري الذي رأى أنّ إيلاء ضمير حرف النفي في قوله تعالى:﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ (هود/91)، دلّ على أن الكلام في الفعل لا الفاعل كأن قيل:" وما أنت علينا بعزيز، بل رهطك هم الأعزة علينا"[3].

قال القزويني معلقا على قول الزمخشري:" وفيه نظر، لأنا لا نسلم أن إيلاء ضمير النفي إذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر"[4] ويبدو من هذه الصيغة تأكد القزويني من صحة رأيه، ولهذا استعمل (لا النافية)، فما ذهب إليه – حسبه – غير قابل النقاش.

كما استعمل العديد من الصيغ الجدلية الأخرى التي لا يتسع المقام لذكرها من قبيل:(وإنما نمنع)،(فهو كما تراه في غاية التعقيد)،(وهذا فاسد)،(ولا يخفى ما فيه من

[1] ينظر المناهج البلاغية والنقدية العربية، عسو عمو، مطبعة تاسنيفت، ط1، 2001، ص 212..

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 34- 35.

[3] الكشاف، الزمخشري، ت خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت، ط3، 2009، ج12 ، ص 495.

[4] الإيضاح، مصدر سابق، ص 71.

التعسف)[1]، وقد جاءت كل هذه الصيغ في معرض الردود والاستدراكات، سواء على السكاكي، أو غيره من العلماء الآخرين.

وقد يرى البعض أن في إشارتنا هذه تكرار لما سبق الحديث عنه في الاستدراك والمناقشة، لكن نرى أن هناك فرقا إذ أن توظيف الصيغ الجدلية يوحي بتمسك المؤلف برأيه واعتداده به، كما يوحي بحضور البعد المنطقي وتجلّيه، أمّا الاستدراك والمناقشة فلا يستوجب بالضرورة الأثر المنطقي، كون الاستدراك والمناقشة ليس حكراً على المناطقة، كما أن تنبيهنا لذلك لإبراز أنَّ القزويني قام ببعض الإضافات، ولم يساير السكاكي في كل ما ذهب إليه.

2- مظاهرُ التحول المنهجي في الإيضاح

أشرنا سابقا أن القزويني بدأَ مشروعه البلاغي بتلخيص مفتاح السكاكي، ثم لم يلبث أن راجع هذا المشروع، فوقف على بعض الجوانب السلبية، وما يحُول دون تحقيق الغرض التعليمي الذي كان يسعى إليه، ولهذا عمد إلى تأليف مصنف جديد يستدرك فيه هذا الخلل قصد توضيح المعاني المشْكلة، وتفصيل المعاني المجملة، ولهذا سمى مصنفه بالإيضاح فهو ذو علاقة وطيدة بالتلخيص.

تتجلى هذه العلاقة أكثر من خلال المحافظة على ترتيب المادة العلمية الواردة في التلخيص كونها مرتبطة بالأصل الممثل في المفتاح، وكذا الشرح والتبسيط المنتهج في الإيضاح، هذا يعني وجود مراجعة ذاتية لهذا العمل المُنْجز، ولا شك أن عملية المراجعة هذه تقتضي القيام ببعض الإجراءات قصد الوصول إلى المبتغى، وهو الإلمام بعلم البلاغة، وبعض العلوم الأخرى.

[1] ينظر المناهج البلاغية، مرجع سابق، ص 212.

إن هذه المراجعة ولدت تباينا بين الكتابين، وإن كان طفيفا؛ إلاّ أنّه يوحي بطبيعة الفكر النقدي عند الرجل، وهذا من خلال عملية التنقيح التي قام بها، هذه العملية التي تجلت معالمها في العديد من النقاط المنهجية نوجزها في:

أ- العناية بالشواهد

جاء في المعجم المفصل في اللغة والأدب أن الشاهد: " قول عربي شعر، أو نثر قيل في عصر الاحتجاج يُوردُ للاحتجاج به على قول أو رأي أو قاعدة."[1]

وإذا كان هذا التعريف ركز على المعيار الزماني (عصر الاحتجاج)، ووظيفة الشاهد الذي يكون للاحتجاج على قول أو رأي، أو قاعدة، فإنَّ هناك من العلماء من دقق في تعريفه، وفرَّق بين الشاهد والمثال دفعا للخلط واللبس من ذلك ما ذكره التاهنوي في (كشاف اصطلاحات الفنون) قائلاً: المثال يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد، أمّا الشاهد فهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة"[2]

وإذا كان هذا التعريف خاصا بعلماء اللغة الذين حددوا مقاييس تتحكم في عملية اختيار الشاهد من عصور الاحتجاج، فإنَّ الشاهد البلاغي ذو دلالة واسعة، لا يتقيد بمقاييس زمانية أو مكانية، "ولم تعُد وظيفته تقتصر على إثبات القواعد، والتمثيل لها حيث تعدت إلى البحث عن خصائصه ومزاياه الفنية".[3]

ولمّا كان لعملية الاستشهاد شكلا، ووظيفة في الوقت نفسه[4]؛ فإنَّ توظيفه يختلف من مصنف لآخر بحسب اختلاف الرؤى المنهجية، "وقيمة الشاهد إنما تتحدد بما يكتسبه من

---

[1] المعجم المفصل في اللغة والأدب، إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، ج 2، ص 724.

[2] كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، ت رفيق العجم و مكتبة لبنان، ط1، 1996، مج 2، ص 1447

[3] الشاهد البلاغي، مرجع سابق، ص 34..

[4] LA seconde main ou le travail de la citation , Antoine compagnon, Edition seuil ,1979, p19.

أبعاد، وما يحرزه من دلالات، وما يؤديه من إجابات عن المسائل المطروحة."[1] ووعيا منا بهذه الخصوصية سنحاول الكشف عن طبيعة الشاهد عند القزويني وكيفية تعامله معه.

تنوعت شواهد القزويني في كتابيه بين الشعر والقرآن والحديث، وقد بلغ مجموع شواهده في التلخيص حوالي أربعمائة وثمان وأربعين شاهدا، منها مائتين وستة عشر آية، وعشرة أحاديث ومائتين واثنين وعشرين بيتا شعريا، أمّا في الإيضاح فقد فاقت الألف وأربعمائة منها حوالي ثمانمائة بيت، وأمّا الآيات زادت على الستمائة.

هذا يعني أنه قام بمضاعفة شواهده لإدراكه أهمية الشاهد في توضيح الرأي، والتنظير للقاعدة البلاغية، وكونها مادة للاشتغال في التطبيق.

إنّ عناية القزويني بالشواهد يمكن رصدها سواء من خلال كثرة الشواهد الموظَّفة في الموضوع الواحد، أو تحليل بعضها، وإن كان تحليله لا يرقى لمستوى تحليلات الجرجاني، ومن سلك مسلكه، أو حتى من خلال إيراد الشواهد كاملة، مثال ذلك استشهاده بالبيت الذي أورده الجاحظ كاملا في تنافر الكلمات[2] :

وقبرُ حربٍ بمكانٍ قفرٍ وليس قربَ قبرِ حرب قبر[3].

اكتفى بالعجُز في التلخيص بينما أورده كاملاً في الإيضاح، لكن هذا الأمر لا يتعلق بجميع أجزاء الأبيات كما هي في التلخيص، لكنه علق على بعضها مركزاً على محل الشاهدِ، ومن ذلك تعليقه على "بيت العجاج :

وفاحماً ومرسناً مسرجاً

[1] الشاهد البلاغي، مرجع سابق، ص 35.

[2] البيان التبيين، ج1،م س،ص65.و نهاية الإيجاز في دراية، الفخر الرازي، مط الآداب القاهرة، دط،1317هـ، ص 26.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص7، والإيضاح، مصدر سابق، ص 15.

فإنه لم يُعرف ما أراد بقوله (مسرجا) حتى اختلف في تخريجه؛ فقيل: هو من قولهم للسيوف (سريجية) منسوبةً إلى قيِّن يقال له سريج، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي، وقيل من السراج، يريد أنه في البريق كالسراج، وهذا يقترب من قولهم: "سرَّج اللهُ وجهه" بكسر الراء؛ أي حسن، و"سرج الله وجهه"؛ أي بهجه وحسنه.[1]

أمّا في التلخيص فقد أورد تعليقا مختصرا على هذا الشاهد لكنه لا يوحي بوجود اختلاف بين علماء البلاغة في فهم البيت، وإنما يوحي هذا التعليق أن القزويني هو من تعذر عليه فهم الشاهد، فهو متردد بين السيف السريجي، أو السراج، قال في التلخيص:" أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء، أو كالسراج في البريق واللمعان والمخالفة."[2]

فاستعماله للحرف (**أي**) الذي يفيد التفسير يوحي بأنه هو من سيفسر لنا لفظة مسرجا، ثم انتبه واستدرك مستعملا (أو) التي تفيد التخيير، لكن لا يوجد ما يشير إلى أن القزويني مجرد ناقل لآراء غيره في فهم الشاهد، وهذا ما استدركه في الإيضاح كما سبق ذكره.

ومن مظاهر عنايته بالشواهد إضافته لبعض الشواهد غير تلك التي الواردة في التلخيص، مع التعليق عليها مثلما نلحظه في بسطه لمبحث التعقيد المعنوي، فقد حافظ في البداية على الشاهد الشعري الذي أورده في التلخيص :

سأطلبُ بعدَ الدارِ عنكمْ لتقربوُا وتسكبُ عينايَ الدموعَ لتجمدَا[3]

إلاّ أنّ تحليله لهذا الشاهد استدعى الاستئناس بشاهدين آخرين، وهذا لإثبات موضع الصحة والخطأ في هذا الشاهد، حيث قال: كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب؛ لأن من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم: أبكاني وأضحكني، كما قال الحماسي:

---

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 13.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 6.

[3] ديوان العباس بن الأحنف، مصدر سابق، ص 106.

أبكانيِ الدهرُ ويا ربماَ أضحكنيِ الدهرُ بماَ يرضيِ[1]

فقد جاء هذا البيت إثباتاً لما أصاب فيه العباس بن الأحنف، وتبيان العلاقة الموجودة بين الفراق وسكب الدموع، أما موضع الخطأ فذكر فيه أن الشاعر أخطأ لما أراد أن يكنّي عما يوجبه دوام التلاقي من السرور بالجمود لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شيء آخر وأخطأ؛ لأن الجمود خلو العين في حال إرادة البكاء منها فلا يكون كناية عن المسرَّة، وإنّما يكون كناية عن البخل كما قال الشاعر:

ألاَ إنَّ عينًا لمْ تجدْ يومَ واسطٍ عليكَ بجاريٍ دمعهاَ لجمودُ

هذا الشاهد يبين ما يميز العين الجمود استعان به القزويني لدعم رأيه، وإثبات قوله وحكمه على بيت ابن الأحنف بتعقيد المعنى.

ومن أمثلة اهتمامه بالتعليق على الشواهد تعليقه على شاهد متداول بين النحاة والبلاغيين، أورده في معرض حديثه عن الضعف الذي قد يعتري فصاحة الكلام بعد إشارته لشروط فصاحة الكلام إجمالا، وفي ذلك يقول:" فالضعف كما في قولنا: " ضرب غلامه زيدا " فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظا ممتنع عند الجمهور؛ لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظا ورتبة"[2]، بينما أورده في التلخيص بعد ذكره لخلو الكلام من الضعف دون شرح، فالضعف نحو ضرب غلامه زيدا.

وإذا كان القزويني في(الإيضاح) قد أفاض في شرح شواهده، بل استعان بشواهد أخرى توضيحية، فإنّنا نلحظ في التلخيص أنّه ترك الأمر مبهما حيث لم يذكر ما يترتب عن انتقال الشاعر من جمود العين، ولم يذكر خبرها، فإنَّ الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 16.

[2] المصدر نفسه، ص 14.

لا إلى ما قصده من السرور[1]، وكان ينبغي أن يشير إلى فساد المعنى الذي يترتب عن هذا الانتقال، والمتمعن في كلامه يعتقد أنه صاحب هذا التفسير والفهم، بينما هو في الحقيقة ناقل لتفسير العلماء، وهذا ما يؤكده كلامه في الإيضاح ، كما سبق ذكره في الفقرة السابقة.

ب- وضوح الأسلوب

يعني الأسلوب في معناه العام "اختيار طرائق التعبير الخاصة بمؤلف ما والصيغة المكتوبة، أو الشفوية التي يتسم بها تفكيره"[2]، هذا يعني أن الأسلوب ليس إلا مظهراً من مظاهر التفكير البشري، ولهذا فهو يختلف من مؤلف لآخر، كما أنه يتحدد حسب الغرض الذي يتغياه المؤلف، وهذا ما لمسناه عند القزويني في كتابيه التلخيص والإيضاح، فلما كان غرض الكتاب الأول يختلف عن الثاني اختلف الأسلوب وطريقة العرض.

إنَّ الهدف من تأليف التلخيص هو اختصار ما في المفتاح من قواعد بلاغية، ودعم ذلك بما يحتاج إليه من أمثلة وشواهد: "...ألفت مختصرا يتضمن ما فيه – المفتاح- من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة، والشواهد"[3]، هذا يعني أنّ القزويني اكتفى بما في المفتاح من درر، وفوائد مخلِّصا إياه من الحشو، والتطويل دون المساس بالبنية العامة للكتاب، ولهذا أصبح تلخيصه محطَّ أنظار البلاغيين بعده يتناولونه بالدرس والشرح، حتى أنه شغلهم عن الأصل المتمثل في مفتاح السكاكي.

من هنا تتجلى مهارة القزويني في نقطتين أساسيتين: **الأولى** قراءة المفتاح واستيعابه جيدا، لأن تلخيص نص ليس بالأمر الهين، إذ يستوجب الوقوف على العناصر الأساسية لمعناه وفهمها، فما بالك بكتاب كامل ضم بين دفتيه مجموعة من العلوم. أمّا **النقطة الثانية** فهي

---

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص7.

[2] الأسلوب والأسلوبية، حبيب إلياس حديد، المنهجيات الأسلوبية للنص التحريري، مجلة المثقف الإلكترونية، ع 3310، 28-09-2015، almothaqaf.com.

[3] التلخيص، مصدر سابق، ص5.

مهارة الكتابة مع المحافظة على البنية الأصلية لنص السكاكي، وهذا ما أشار إليه القزويني:" ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه"[1]، وهذا حرصا منه على الوظيفة الإبلاغية للغة مع الأخذ بعين الاعتبار لمقصدية السكاكي من تأليف الكتاب، ولم يلبث أن شفع هذا التلخيص بكتاب الإيضاح ليكون كالشرح له، إذن فهدف الإيضاح هو الشرح والتبسيط، ولهذا ستختلف الصياغة وطريقة العرض، وهذا ما سنحاول الوقوف عليه باستحضار بعض النصوص، والإضافات الواردة في الكتابين لدعم ما ذكرناه آنفا.

لعلّ أوّل ما يلفت انتباه قارئ الإيضاح هو ذلك التمهيد الذي صدَّر به القزويني مقدمته في الفصاحة والبلاغة قائلاً: " للناس في تفسير الفصاحة، والبلاغة أقوالٌ مختلفة لم أجدْ –فيما بلغني منها– ما يصلُح لتعريفهما به، ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام، وكون الموصوف بهما المتكلم، فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين ..."[2]

بينما لاحظنا خلو التلخيص من هذا التمهيد الذي توخى فيه صاحبه الوضوح، كما أشار فيه إلى وجود أبحاث سابقـة في الموضوع – بغض النظـر عن صحة موقفه، وحكمه على هـذه الأبحاث – لكن ذلك يوحي بإطلاع القزويني على جهود سابقيه، وكذا نزعته النقدية، وعدم القبول بكل ما ذكره السابقون، فقد لاحظ افتقار الدراسات السابقة لما يرقى أن يكون تعريفا للفصاحة والبلاغة، ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه الآراء، فقد سبق وأن أشرنا لذلك، لكنّنا سنركز على أثر هذه العبارات والأساليب في توضيح رؤية القزويني.

إن العبارات السابقـة التي أضافها القزويني في كتابـه الإيضاح جعلتنا نستنبط كثيـراً من الأبعاد والدلالات. مثل الإشارة إلى تعدد الآراء في المسألة الواحدة ، كما سبق وأنْ أشرنا

[1] المصدر السابق، ص 5.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 11.

في مبحث الفصاحة والبلاغة.

ومماَ يستفاد من هذه الإضافات الأسلوبية الواردة في الإيضاح التسهيل على المتلقي، ورفع اللبس عنه عن طريق شرح بعض الشواهد الموظَّفة لتوضيح بعض المصطلحات مثلما ورد في حديثه عن الحشو المفسد في سياق حديثه عن الإيجاز والإطناب، فقد مثَّل له بقول المتنبي:

ولا فضلَ للشجاعةِ والندىَ وصبرُ الفتىَ لولاَ لقاءُ شعوبِ[1]

حيث لم يبين في التلخيص المقصود بالحشو المفسد ولا وجه الاستشهاد بهذا البيت مكتفيا بقوله : "وعنِ الحشِو المفسدِ كالندىَ في قولهِ "[2]، ثم ذكر البيت السابق. أمّا في الإيضاح فقد ذكر سبب وجود حشو في لفظ (الندى) وفي ذلك يقول: " فإنَّ لفظ الندى فيه حشو يفسد المعنى لأن المعنى: أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت. وهذا الحكم صحيح في الشجاعة دون الندى؛ لأنّ الشجاع لو علم أنه يخلد في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام ، فلم يكن لشجاعته فضل بخلاف الباذل ماله ..."[3].

فقد أزال بهذا التفسير والتعليل الغموضَ الملاحظ في التلخيص، وقد سار على هذا النهج في عديد من المواضع، إما شارحا للمصطلح في حد ذاته مثلما فعل في حديثه عن المساواة، أو موضحا للمصطلح عن طريق الشواهد، وتبقى غايته من كل ذلك منسجمة مع العنوان الذي اختاره (الإيضاح) بغض النظر عما فيه من مثالبٍ ونقائصٍ.

ولعل من أهم ما يمكن الخلوص إليه هو أنّ المنهج المنطقي تجلى بصورة أكثر وضوحا في التلخيص لاسيما من حيث الصياغة والأسلوب، وهذا ما حدا القزويني للقيام بتوضيحه.

[1] ديوان المتنبي، مصدر سابق، ص162.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 54.

[3] الإيضاح، مصدر سابق ، ص 163.

أمّا من حيث الآليات المنهجية فيعَدُّ الإيضاح استمرارً للتلخيص، فقد تكررت العديد من المظاهر التي حواها التلخيص في الإيضاح من قبيل التقسيمات، والتفريعات والعناية بالتعريفات والحدود.

أمّا من حيث المنهجُ البلاغيُّ فقد حافظ على الأقسام نفسها الواردة في التلخيص، بل إنه حافظ على كل المباحث والموضوعات التي أدرجها في التلخيص، والتي ضمنها السكاكي مفتاحه، هذا يعني أن رؤيته للبلاغة بين فترة تأليف الكتابين لم تتغير، وإنما أدرك أن القصورَ الملاحظَ مرده الأسلوب وقلة الشواهد، وهذا ما استدركه في الإيضاح، لكن هذا لم يلغ صرامة المنهج المنطقي.

ثانيا: طبيعة التفكير البلاغي عند القزويني

قبل الحديث عن طبيعة التفكير البلاغي عند القزويني لابد أن نتحدث عن علاقة المنهج بالفكر، وهي علاقة شديدة التعالق والترابط وفي ذلك يقول حسن حنفي:" إن علاقة الفكر بالمنهج علاقة داخلية صرفة يتحدد فيها توالد الفكر ونشأته ومساره واتساقه؛ فالمنهج هو الذي يعطي الفكر طابعه وفكر بلا منهج لا تتحدد معالمه..."[1]

وبهذا يصبح المنهج أداةً ضرورية للتفكير لا يمكن الاستغناء عنه، وكلّما كان هناك خلل في توظيف المنهج واستعماله نتج عنه أزمة في التفكير. ولا يتعلق المنهج بالتفكير البلاغي فحسب، إنّما يرتبط بكل تفكير علمي موضوعي ينشد الوصول إلى الحقيقة.

ولكل تفكير علمي مجموعة من الأسس التي ينبني عليها، بما في ذلك التفكير البلاغي الذي يرى كثير من النقاد والبلاغيين أن له خمسة أركان هي:

بناء المعنى، والمعنى القائم في الصورة، ووجه دلالة الصورة على المعنى، ومقتضى

1علاقة الفكر بالمنهج حسني حنفي، إيلاف، يومية إلكترونية، السبت 2014/1/11. ttps://ww welaph.com

الإبانة عن المعنى بتلك الصورة ، وأثر الصورة في المتلقي.[1]

الأصل الأول: بناء صورة المعنى

يقوم بناء صورة المعنى على عدة عناصر أهمها:

أ- اللفظ والمعنى

لقد شغلت ثنائية اللفظ والمعنى عدداً كبيراً من النقاد والبلاغيين واللغويين، فبحثوا عن علاقة اللفظ بمعناه والضوابط المتحكمة في هذه العلاقة، وقد اتخذ البحث في هذا الموضوع أشكالا متعددة إذْ يُصرَّحُ به حينا، ويأتي عرضاً حيناً آخر فتحدثوا عنه في سياق حديثهم عن الفصاحة والبلاغة، والحقيقة والمجاز، والنظم وما إلى ذلك من موضوعات البلاغة لا سيما علم المعاني.

ومـردُ تعدد هـذه الموضوعـات المرتبطـة بإشكاليـة اللفظ والمعنـى هـو تعـدد المستويات التـي تبحـث في بنيـة العـبارة؛ لأن المستويين الشكلـي والدلالي كمـا يقـول: **فان دايك(Van Dyke)** لا يكفيان لتحديد بنية العبارة، بل من الضروري إتمام ذلك بمستوى ثالث هو مستوى فعل الكلام،[2] ومن ثمة تتميز مستويات ثلاثة :

- المُستوىَ الصرفي : يُعنى بصورةِ العبارة.

- المستوىَ الدلالي: يَهتم بمعنى العبارة.

- المستوىَ التداوليِ يهتم بوظيفة العبارة.[3]

---

[1] المصدر السابق، الصفحة 7 وما بعدها، وكذا اتصال بمنذر عياشي عن طريق الفايسبوك أجري بتاريخ: 2016/4/4 على الساعة 12:37 وأنظر التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود، منشورات الجامعة التونسية، دط، 1981، ص 396 وما بعدها.

[2] نقلا عن مغامرة المعنى، صابر الحباشة، صفحات للدراسات والنشر، سوريا، ط1، 2001، ص 47

[3] ينظر المرجع نفسه، ص 47.

لكننا سنركـز في هذا المقام على علاقة الكلمـة المفردة بمعناها، باعتبار أن هذا المسـتوى تتبني عليه بقية المستويات الأخرى.

لقد شكَّل المدلول الإفرادي للكلمة مستوىً من مستويات المعنى في تراثنا البلاغي، ويتجلى ذلك في إطلاق البلاغيين لمصطلح المعنى على مدلول الكلمة المفردة؛ أي مقابلها الإشاري الذي يختزن إزاءها في ذهن الفرد، أو في باطن المعجم[1]، كما أن آراء البلاغيين تباينت حول طبيعة العلاقة بين الكلمة المفردة ومعناها بدءً بالجاحظ، ووصولا إلى الجرجاني الذي رأى أن الألفاظ المفردة لم توضع لتُعرف معانيها الإفرادية، وإنما وضعت لكي تأتلف مع بعضها البعض، وفي ذلك يقول: " الألفاظُ المفردةُ التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فتعرف ما بينها من زوائد."[2]

هذا يعني أن المعاني المفردة في نظر عبد القاهر لا تعني علاقة السبب بالمسبب، بل علاقةً إشاريةً تتطلب سبق المشار إليه في الوجود عن الإشارة لا ترَتُّبهُ عليها، أو توحده معها.[3] وإذا كانت هذه نظرة الجرجاني باعتباره رائد البلاغة، ومنظرُّها الأول ومصدراً لكل مـن جـاء بعده فما علاقـــــة اللفظ بالمعنى عند القزوينـي؟ وهل تأثر في ذلك بعبـد القاهر والسكاكي؟

أوردنا سابقا أن القزويني استهَّل كتابـه بمقدمة في الفصاحـة والبلاغـة مفرقاً بينهما، مـقسِّما الأولى إلى أقسام ثلاثة، وأولى هذه الأقسام فصاحةُ المفرد، ثم وضع لـذلك شـروطا، فالتنافر ما تكون الكلمة بسببه متناهية في الثقل على اللسان، والغرابة أن تكون الكلمة

[1] المعنى في البلاغة العربية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1998، ص 9.

[2] دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، ت محمد عبده، ومحمد الشنقيطي، ورشيد رضا، مكتبة القاهرة، دار الكتب العلمية بيروت، دط، 1988، ص 415.

[3] ينظر المعنى في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 11.

وحشيةً لا يظهر معناها، والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان، ثم ضرب لكل تعريف شاهدا، أو مجموعة من الشواهد بعد وصفه للظواهرِ السابقة.

والملحوظُ أنه ركّز على بنية الكلمة المفردة، أمّا شواهده فقد كانت كلمات مجتزأة من نصوص، هذا يعني أنه كان على دراية بأهمية السياق في الحكم على الكلمة المفردة، شأنّها في ذلك شأن الحرف حينما يوصف خارج الكلمة بأنَّه شديد، أو رخو وما إلى ذلك من الصفات.

إنَّ تفريق القزويني بين الفصاحة والبلاغة – في رأيي– لا يعني انتصاره للّفظ على حساب المعنى أو العكس، بحكم أنَّ هذا الجدل قد حُسم على يد الجرجاني، وأصبح جواب هذه الإشكالية معروفا، ومدعمًا بالحجج والبراهين الدامغة، أمّا هذا التقسيم الذي انتهجه القزويني فقد أملته النزعةُ المنطقيةُ القائمة على كثرة التقسيمات، وكذا الانتقال من البسيط إلى المركب على غرار تدرُّج المباحث الصرفية والنحوية، فالحرف أولا، ثم الكلمة، ثم الجمل.

هذه الرؤية تتضح أكثر في حديثه عن البلاغة حين قال:"... فالبلاغةُ صفةٌ راجعةٌ إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب، وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحةً أيضا"[1]، فهو لمَ يرُدْ على الذين استعملوا مصطلحي الفصاحة والبلاغة استعمالاً مترادفا كعادته، وهذا يدل على وعيه بأهمية السياق، أمّا حديثه عنهما منفصلتين فهو لغاية منهجية، متأثرا في ذلك بعلم النحو من جهة، والمتميز منهجه بتفصيل الجزئيات، وبالمنطق من جهة أخرى و القائم على كثرة التقسيمات والتفريعات وجفاف الأسلوب.

لقد كان القزويني على وعي بقضية اللفظ والمعنى، هذا ما يبرره استشهاده بكلام عبد القاهر والجاحظ، فقد حاول التوفيق بين رأيَي عبد القاهر، ولم يغلِّب أحدهما على الآخر، ليخلص في الأخير أن رأيي عبد القاهر يمكن حملهما على أن الفصاحة وصف للمفردات حين تكون

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص20.

خارج التركيب، والبلاغةُ صفةٌ راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب. ويتضحُ وعيُ القزويني أكثر بالعلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى، وأثرِ توظيف المفردات بصورة معينة في توجيه المعنى توجيها خاطئا، أو غامضا فوضع بعض الشروط التي من شأنها – حسبه – أن نقي المتكلم من الوقوع في الزلل مثل حديثه عن الغرابة، ومخالفةُ القياس والتنافر في الكلمات المفردة، وضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد في الكلام.

ولم يكن القزويني أوّلُ من تحدث عن أثر الشكل في فساد المعنى، فقد سبقه إلى ذلك كثيرُ من البلاغيين مثل الجاحظ الذي قال في سياق حديثه عن الكُتَّاب: " لم أر أمثلَ طريقة في البلاغة منهمْ فإنَّهم قد التمسوا من الألفاظ ما لم يكن متوعراً وحشياً."[1]

وإذ كان كثيـر من البلاغيين غلّبوا أحد العنصرين على حساب الآخر؛ فإنَّ القزوينـــي ساير الجرجاني فيما ذهب إليه مهتديا ببعض مما ذكـره ابن سنان الخفاجي في سرّ الفصاحة محاولا تحديد شروط للفصاحة، ولكن نتعقد أن الذوق والسياق هما المحددان الأساسيان لبنية اللفظ وعلاقته بالمعنى، هذا السياق الذي لم يغب عن القزويني وهو يُعرِّف علم البلاغة بأنّها: " مطابقةُ الكلامِ لمقتضى الحالِ مع فصاحتهِ."[2]

ثم بيَّن أن سياقات الكلام تختلف من حال لآخر:" ومقتضـى الحالِ مختلـفٌ، فإنَّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقامُ الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكـــر يباين مقام الحذف،... ومقـام الإيجاز يباين الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي"[3].

ثم يعود مشدّدا على أهميـة السياق، وأثره في وضوح بنية الكلام حين عرّف علـم المعاني

[1] البيان والتبين، الجاحظ، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985، ج 1، ص 137.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص19.

[3] ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بقوله: "هو علمٌ يُعرَفُ به أحوالُ اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال"[1]؛ أي معرفة خصائص اللفظ لاستعمالها بطريقة تنسجم مع مقتضى الحال، كما أنّ معرفة هذه الخصائص مرتبطٌ بمعرفة أحوال المتكلم قبل أن نتحدث إليه حتى يكون الكلام موافقا لحال من نتكلم إليه.

والحديث عن فكرة السياق يقودنا للحديث عن عنصر مهم من العناصر التي قام عليها المعنى في التفكير البلاغي، وهي العلاقات بين الجمل، وارتباط ذلك بالسياقات الخارجية، أو ما عُرف بالنظم.

ب- **النظـــم**

لم تكن نظرية النظم التي وضعها عبد القاهر وليدة اللحظة والصدفة، بل كانت ثمرة جهود فكرية متواصلة شارك في بلورتها عديد من الباحثين والعلمـاء منذ عصر الجاحظ، أو قبل ذلك بكثير. إلاّ أنّ جهودهم لم تعتمد منهجا علميا إلاّ في الربع الأخـير من القرن الخامس الهجري[2] بظهور عبد القاهر الذي يرجع له فضل الصياغـة النهائية لمعالـم هذه النظريـة، والنظـم في نظره هو تلك العلاقات النحوية بين مدلولات الألفاظ، تلك العلاقات التي نشأت عن طريق ترتيب الألفاظ ترتيبا نحويا تنتج عنه علاقات نحوية كعلاقة الفاعلية، والمفعولية والإضافة، وهكذا يصبح الفهم والإفهام بألفاظ اللغة وقفا على مراعاة العلاقات النحوية،[3] أو كما عرّفه الجرجاني: بتوخي معاني النحو فيما بين الكلم[4]، وتحقيق هذه العلاقات لا يتأَتى إلاّ بأمرين اثنين هما:

---

[1] المصدر السابق، ص 22.

[2] ينظر نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، وليد محمد مراد، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983، ص5.

[3] ينظر علم المعاني في الموروث البلاغي العربي، مرجع سابق، ص 32.

[4] ينظر دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص333.

أولاً: حسن اختيار الألفاظ بعناية بحث تكون متوافقة مع المعاني التي استدعاها المقام.

ثانيا: ترتيبها وفـق ما تقتضيه عمليات التخاطب تحقيقا لمـّا سماه القزويني مقتضى الحـال، فوضْع الألفاظ موضعها الأخص بها لا يتحقق إلاّ إذا تحققت المعرفة التامة بهذه الألفاظ، كما ورد في العنصر السابق، أمّا عملية الترتيب فتخضع لسياقات تتحكم في إنتاج الكلام حسب النسق الفكري للمتكلم والمتلقي على حدٍ سواء.

إنّ المعرفة بأحوال الألفاظ وخصائصها التعبيرية، أو ما سمّاه البلاغيون (علم المعاني) تستوجب – حسب القزويني– الوقوف على ثمانية أبواب أشرنا إليها في حديثنا عن الدرس البلاغي عند القزويني، هذه الأبواب تشمل أموراً كثيرةً منها :

– أحوالُ المخاطب

وذلك مثل علمه بالخبر وجهله، وتردده وما إلى ذلك من أحوالٍ، ومقامات تتحكم في صيغة الخطاب، ولمّا كان الخطاب لا يشمل علم المعاني فقط؛ فإنَّ العلم بأحوال المخاطبين يُعدُّ أصلاً من أصول التفكير البلاغي، ولهذا سنخصه بمبحث خاص تجنبا للتكرار.

– طبيعةُ المعنى أو الغرض

لكل حال من حالات الكلام أشكالٌ تليق بها ولا تليق بسواها، فكل لفظ له دلالته الخاصة التي قد لا يمكن لغيره تأديتها، و كثيرا ما يتحكم السياق في استعمال هذه الألفاظ، وقد حاول القزويني التأصيلَ لهذه المسألة من خلال الربط بين الصورة والغرض، مثال ذلك حديثه عن أحوال المسند إليه حذفاً وذكرًا، فيحذف المسند إليه لمجرد الاختصار، أو الاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، ويذكر لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف، أو للاستلذاذِ أو الترك[1]، وما إلى ذلك من حالات أشرنا إليها سابقا.

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 42. والتلخيص، مصدر سابق، ص15.

إن الحذف أو الذكر– على سبيل المثال– حالاتٌ استدعاها المقام، فالذِّكر غير الحذف، وكل واحد منهما لابد أن يوضع في موضعه الأخصِّ به، ومعناه الذي يعبر عنه، كما أنّ التعريف في حد ذاته يختلف من حالة لأخرى، فقد يكون بالإضمار؛ لأنّ المقام مقامُ تكلم أو خطاب، وقد يكون بالعلَمية لإحضاره بعينه في ذهن السامع، وما شاكل ذلك من معانٍ تتطلب شكلا تعبيريا معينًا لا يمكن أن يقوم به سواه.

هذه المعاني تشبه إلى حد كبير ما تم تأصيله في النقد الأدبي، فالغزل غرض لا يتناسب مع الفخر، ولا المديح مع الوعيد، بل لكل غرض أسلوبه ومعجمه.[1]وعلى الشاعر مراعاةُ طبيعة الغرض مثلما على البليغ مراعاة مقتضى الحال.

– أحوالُ المتكلم

لاشك أن الظروفَ السابقة هي حالاتٌ تفرض على المتكلم أن يورد كلامه على نسق معين، فهو مُطالبٌ برصد ما حوله من ظروف وأحوال، ثم إنتاج خطابه وفق نظام معين، ليطابق مقتضى الحال، فالخصوصيات التعبيرية من تقديم وتأخير، أو ذكر، وحذف وكل ما يختص علمُ المعاني بالبحث فيه في غالبا ما تتحكم فيه أحوال المخاطبين، من هنا يمكن أن نتساءل ما مدى تركيز القزويني على أحوال المتكلم؟

يرى بعض البلاغيين المعاصرين مثل حسن طبل في كتابه (**علمُ المعاني في الموروثِ البلاغي العربي**) أن النقاد والبلاغيين العرب – ومنهم القزويني– قد أغفلوا جانب المتكلم، وأحواله عند رصدِ الكلام البليغ لمقتضى الحال، و ركزوا تركيزاً لافتا على

[1] ينظر الوساطة بين المتنبي وخصومه، علي بن عبد العزيز الجرجاني، . ت محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، دط، 1966، ص 24.

أحوال المخاطب،[1] لكنّ المتمعن في مؤلفي القزويني وسابقِيه يجد أنّ هـذا الرأي يحتاج إلى إعادة النظر، فصحيحٌ أن القزويني لم يَصُغ قواعـد تتحدث عن أحوال المتكلم أثناء العملية التخاطبية، بينما لو تأملنا تعريفه لعلم البلاغة نجد أنّ المتكلمَ هو المقصود بهذه القواعدِ إنْ لم نقل: إنً كلّ القواعد البلاغية هدفُها تحسينُ أداء المتكلم، فالتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم مسبق بأحوال السامع، أو المستمعين قبل أن يتكلم إليهم، ليأتي كلامه موافقا لمقتضى الحال، فالاهتمام بالمتكلم عمليةٌ ضمنيةٌ تجسدت في صياغة القواعد التي تُعرِّفه بطرق إنتاج الخطاب، والأمر لا يكادُ يختلفُ كثيراً عما اضْطلع به النقـد الأدبي قديـما وحديثا من خلال صياغة قواعدَ للمبدع تبرزُ له ملامح النّص الجيد و الرديء على حد سواء، وكلما التزم المتكلم بهذه القواعد – بغض النظر عن صحة هذه الآلية– كان كلامه بليغا حسب القزويني، وهذا يبرز اهتمام القزويني بالمتكلم على غرار ما قام به الجرجاني في نظرية النظم، حين قال" .. ترتيبُ المعاني في النفس أولاً.." [2]

إلاّ أنّ الجرجاني كان أكثر تصريحا من القزويني الذي رأى أن مواءمة المتكلم بين الألفـاظ، والمعاني تكون بجملـة من القواعد العلميـة، ولا يخفى أن علاقات بناءَ الكلم في الجملة أقرب وألصق بقواعد العلم؛ لكنَّ الحديث عن بناء الجملـة ليس هو منتهى آية النظر البلاغي، بل هو مبـدأ حركتـه. إذن فالحديث عن النّظم لا يكـون كاملاً إلا إذا اقترن بعنصر آخـر عـده البعض مرحلة مهمة من مراحل بناء التركيب اللغوي[3].

[1] ينظر علم المعاني في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 15.

[2] الدلائل، مصدر سابق، ص 417.

[3] ينظر أسس نحوية في التفكير البلاغي، ابتسام أحمد حمدان، مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين سوريا وسمنان إيران،ع3، 2010، ص25.

ج- الترتيب

يُعرّف الترتيب بأنّـــه " تحديد موقع كل وحـدة لغوية وفق ما يقتضيه غرض المتكلـم، وذلك بأن يجري عملية تنظيم لما اختاره على نحو يتلاءم فيه هذا التنظيم مع النسق الفكري، والمعنوي والشعوري الذي يؤثر على حال المتكلم مراعيا الرُّتبَ المحفوظةَ، والرتب غير المحفوظة وفقاً لترتيب المعاني في النفس."[1]

وقد أولى القزويني اهتماما بالغا لمسألة ترتيب عناصر الجملة، والمواءمةِ بينها، وبين النسقِ الفكري للمتكلم، ومن أبرز ملامحِ هذا الاهتمام حديثه عن التقديم والتأخير، فمصطلحُ التقديم والتأخير يحيل إلى تغير في عناصر الجملة، وكما هو معلومٌ أن الجملة إما أنّ تكون فعلية، أو اسمية فإذا كانت فعلية قُدم الفعل، وإذا كانت اسمية قُدم المبتدأ، لكن البلاغيين بحثوا الأمر من زاوية أخرى وهو الفعل، ويسمى المسند و(القائم بالفعل)، ويسمى المسند إليه، وهما ركنا الجملة عند البلاغيين.

وتقدم ركني الإسناد حسب القزويني يكون لاعتبارات يلحظها المتكلم، فيقدّم المسند إليه لكون ذكره أهم، أو لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه، أو لتمكين الخبر في ذهن السامع، لأن في المبتدأ تشويقا إليه.[2] وما إلى ذلك من أغراض وحالات يلحظها المتكلم .

فالتقديم هنا مبني على الأهمية وتحقيق الفائدة، وكذا تعلق أجزاء الكلام بعضها ببعض، فقد لا يتضح المراد من المسند إلا إذا قُدم المسند إليه، أو لاستمالة ذهن السامـع حتى يستمـع بشغف لما يقوله المتكلم، فلا يقع في السرحان.

[1] اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق، ص 188، وأنظر الدلائل، مصدر سابق، ص 417.

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، 62 والتلخيص، ص 21.

فالترتيبٌ ظاهرةٌ أسلوبية تتطلب الانتباه، والميل النفسي الذي يريده المتكلم من مخالفة التركيب للأصل المألوف، وإحلال لفظ مكان آخر أمر تستدعيه معايير الدلالة، ويشكل تحولا عن رتبة الأصل، ولهذا السبب جعله اللسانيون المعاصرون عنصراً من عناصر التحويل.[1]

وتقتضي طبيعة العلاقات الإنسانية الرضا عن بعض الأشخاص، فنعجّل لهم ما يبشرهم، ويدخل السرور والارتياح على قلوبهم، وبالمقابل هناك من نعجِّل لهم المساءة والأخبار المحزنة التي تؤثر على نفوسهم ومشاعرهم، وهذا ما يدفعنا لتقديم المسند، أو المسند إليه، وهذا ما أشار إليه القزويني في معرض حديثه عن أساب تقديم المسند إليه: "... وإما لتعجيل المسرة، أو المساءة؛ لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير، نحو: سعد في دارك، أو السفاح في دار صديقك."[2]

فهذه كلها اعتبارات نفسية يأخذها المتكلم بعين الاعتبار أثناء تأليفه الكلام، وقد نبَّه الجرجاني قبْله إلى البعد النفسي في نسج الكلام فقال: " ... وأماً نظم الكلام فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حساب ترتيب المعاني في النفس"[3] فترتيب الكلام يتحقق بترتيب المعاني في النفس أولاً، وفي كلام القزويني السابق إشـارة إلى ذلك إلاّ أنه لم يصرح به، إذ أن تقديم المسند إليه أو المسند لغرض من الأغراض التي يلحظها المتكلم قبل تأليفه الكلام فيقدم أو يؤخر ما هو إلا مراعاة لهذه الاعتبارات، ويدخل في تهيئة نفسية المتلقي حتى يكون مستعداً لتلقي خطابك على أحسن وجه.

ويدخل في هذا العنصر موضوعات كثيرة من مباحث(**علم المعاني**) التي تتطلب ذوقا عاليا بأساليب الجمل، والعلاقات الخفية القائمة بينها، و من هذه الأبواب باب الفصل والوصل

---

[1] ينظر نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي، عبد الله عنتر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م 39، ع 2، 2009، ص 414.

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 62. وينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 21.

[3] دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص417.

الذي قال فيه: " ...وتمييز أحدهما- الفصل والوصل- عن موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة فنٌ منها عظيم الخطر، صعب المسلك دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه، ولا يحيط علما بكنهه، إلا من أوتي فهما في كلام العرب وطبعا سليما، ورُزق ذوقاً صحيحا، ولهذا قصر بعض العلماء البلاغة على معرفة الفصل والوصل."[1]حيث لابد من انسجام داخلي بين الجمل ومراعاة أيِّ الأسلوبين أنسب لمقتضى الحال، وهو ما ذكره الزمخشري معلقا على قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾(البقرة/ 2) قال: " والذي هو أرسخُ عرفاً في البلاغة أن يُضرب عن هذه الحال صفحا أن يقال أن قوله (ألم) جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلةٌ بنفسها و﴿ ذلك الكتاب﴾ جملة ثانية و﴿ لاريب فيه﴾ جملة ثالثة و﴿ هدى للمتقين ﴾ رابعة، وقد أصيب بترتيبها مِفصلَ البلاغة، وموجب حسن النظم حتى جيء بها متناسقة من غير نسق، وذلك لمجيئها متآخيةً آخذٌ بعضهاَ بعبقِ بعض فالثانية متحدة بالأولى معتنقة بها، وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة."[2]

فإذا لم ترَ مراعاة هذا الانسجام، والتناسق اختلَّ المعنى، ولهذا عيب على أبي تمام قوله:

لاَ والذيِ عالمٌ أنَّ النوىَ صبرٌ وأنَّ أبا الحسينِ كريمٌ

إذْ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر،[3] ومراعاةً لهذا الانسجام والتناسق صاغ القزويني مجموعة من القواعد لكلا الأسلوبين، والهدف هو تحقيق مبدأ الإفادة الذي يعتبر الهدف الرئيس من العملية التخاطبية، ذلك أن الخطاب يتوقف على مدى استفادة المتلقي من كلام المخاطب[4]، يقول ويلسون(Wilson) :" إننا نعترف أن كل الأحكام تنضوي تحت مسلمة الإفادة، وهو أكثر صحة ودقة من الأحكام

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 141.

[2] الكشاف، الزمخشري، ت عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مطبعة العبيكان، ط1، 1998،ج 1 ص149.

[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص141.

[4] ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، مرجع سابق، ص 174.

الأخرى.[1]وحصول الإفادة مرهون بالانسجام بين الفعل الكلامي، ومبدأ القصدية الذي هو أساس كل الأفعال الكلامية.[2]

فقد يقتضي المقام العطف بين الجملتين إشراكا لهما في الحكم الإعرابي، مثل قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ (البقرة/ 245). وقد يتطلب المقام ترك العطف لتجنب اللبس ومثل لذلك بقوله تعالى:﴿ وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ ۖ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ ﴾(البقرة 14-15) " لم يعطف (الله يستهزئ بهم) على (إنَّا معكم) لأنه لو عطف عليه لكان من مقول المنافقين، وهو ليس منه."[3]

وعليه يصبح العلم بمواضع الفصل والوصل أمرا ضروريا ناهيك عن معرفة حروف العطف، التي هي من حروف المعاني، وقد تنبه النحاة وعلماء القراءات لأهميتها وعظيم خطرها فاعتبروا الإلمام بها أمـرا لا غنــى عنه لاسيما المفسر الذي يتأمـل كتاب الله عـز وجـل يقـول السيوطي في الإتقان:"...وأعني أن معرفة ذلك من المَهمَّات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها"[4].

إن ترتيب الألفاظ والمعاني لا تختص فقط بما يختص به علم المعاني، بل تعداه إلى علم البديع الذي تفطن القزويني لأهميته إذْ حاول نقله من صفة الثانوية إلى الرئيسية-لكن لم يصرح بذلك-، حيث كان السكاكي قد أطلق عليه وجوه مخصوصة يؤتى بها لتحسين الكلام، وقد أكد الدرس اللساني المعاصر أثر علم البديع في توليد المعاني وإحداث التـماسك والانسجام بين مختلف وحـدات الجـملة أو النص.

---

[1] تحلــيل الخطاب المسرحي في ضـوء النظرية التداوليـة، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، ط1، 2003، ص 103.

[2] ينظر التداولية عند علماء العرب، مسعود صحراوي ، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008، ص 59.

[3] الإيضاح ، مصدر سابق، ص 141-142.

[4] الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص 145.[4]

ولهذا على المتكلم مراعاةُ ترتيب مواضع الكلمات، فلا يحيف اللفظ على المعنى، أو العكس، وقد تجلت عناية القزويني بالعلاقة الموجودة بين البديع والمعنى من خلال تطرقه لبعض موضوعات البديع التي ربطها هي الأخرى بعنصر الإفادة، مثل الاستطراد، وهو الانتقال من معنى إلى معنى آخر متصل به لم يُقصد بذكر الأول التوصل لذكر الثاني، مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾ (الأعراف/ 26)[1].

لكن هذا الاستطراد والترتيب للمعاني لم يأت عرضا، وإنَّما له دواعي بلاغية قال الزمخشري معلقاً على الآية السابقة:" هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر السوءات، وخصف الورق عليها إظهارًا للنعمة فيما خلق الله من اللباس، ولما في العُري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعارا بأن الستر باب عظيم من أبواب التقوى".[2]

مـن هنا تتضح العلاقة بين البديـع والمعنـــى وضرورة مراعاة عمليـــة الترتيب بيـــن

المعاني، ومن ثمَّة الألفاظ الدالة عليها، فحَسْبَ ما ورد في تعريف القزويني يكون المعنى الأول هو المقصود لذاته، والثاني مبني عليه، لكن في حقيقة الأمر هو ليس غايةً في حد ذاته، وقد يكون الثاني هو المقصود، والمعنـى الأول تمهيدٌ للوصول إليه مثل قول الشاعـر:

إن كنتُ خنتكَ في المودةِ ساعةً فذممتُ سيفَ الدولةِ المحموداَ

وزعمـتُ أنَّ لهُ شريكاً في العلىَ وجدتـهُ في فضلـهِ التوحيدَا

قسمًا لوْ أني حالفٌ بغموسهَا لغـريمٌ دينٍ ماَ أرادَ مـــزيـداَ[3]

ومن موضوعات البديع التي تستدعي الملائمة، والترتيب بين المعاني والألفاظ عند القزويني

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص298.

[2] الكشاف، مصدر سابق، ج2، ص 435. والإيضاح، مصدر سابق، ص 298.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، 298– 299.

الجمع والتقسيم، والجمع هو "أن يُجمع بين شيئين أو أشياء في حكم واحد".[1]

وعملية الجمع والترتيب مبنيةٌ على أساس المعنى، كما ورد في قوله تعالى:﴿ ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ﴾ (الكهف/ 46)، فقد قدَّم المال على البنون، لأنَّ المال يتعلق به قلب كل أحد متزوجا كان، أو غير متزوج، كما أن الإنسان قد يكون كثير المال ولا ولد عنده، أو يكونون فاسدين فلا يفخر بهم،[2]وهما يشتركان في كونهما أشهر ملذات الحياة الدنيا؛ فالجمع بينهما أساسه الاشتراك في الحكم وهو الزينة، والتقديم أساسه العموم والشيوع بين الناس.

ويقابل الجمع التقسيم، وهو: ذِكْر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين"[3] كقول أبي تمام :

فماَ هوَ إلا الوحيُ أوحد مرهفٌ تميلُ طباه أخدعيٍ كلَ مائلٍ

فهذاَ دواءُ الداءِ منْ كلِّ عالمٍ وهذاَ دواءُ الداءِ منْ كلِّ جاهلٍ[4]

إنَّ أساس هذه التقسيمات هو الانسجام بين الألفاظ ومعانيها، وعليه لا يمكن اعتبار البديع علماً ثانوياً تحسينيا مثلما صنَّفه السكاكي في المفتاح ربما تأسياً بمن رأى البديع صنعةً تُذهبُ لب المعنى؛ لأن إهمال المعنى قد يكون حتى دون توظيف البديع عندما لا تُوضع الألفاظ مكانها الأخص بها، فالمذموم في البديع الإكثار منه، لا ما يأتي خادما للمعنى، وهذا ما أشار إليه الجرجاني في معرض حديثه عن التجنيس قائلاً: فقد تبين لك أن ما يعطي التجنيس من الفضيلة أمراً لم يتم إلا بنصرة المعنى، إذ لو كان اللفظ وحده لما كان فيه مستحسن، ولما وجد فيه إلا معيب مستهجن، ولذلك ذم الاستكثار منه والولوع

[1] المصدر السابق، ص 303.

[2] موقع الألوكة، صالح بن عواد المغامس، إشراف سعد بن عبد الله ، وخالد بن عبد الرحمان ،8/ 8 /2007 ،5878 -t Mayles alukahnett

[3] الإيضاح ، مصدر سابق،303. وينظر التتلخيص، ص 92.

[4] ديوان أبي تمام، بشرح الخطيب التبريزي، ت محمد عبده عزام، دار المعارف القاهرة، ط4، دت، م3، ص87.

به."[1] ثم إن الجرجاني افتتح كتابه (أسرار البلاغة) بحديثه عن التجنيس الذي هو أحد مباحث علم البديع، ولولا أهميته لما صدَّر به كتابه، ولم يكن هذا ليخفى عن القزويني الذي أجمع كثير من الدارسين والنقاد على تأثره الشديد بعبد القاهر.

بيْدَ أن القزويني لم ينظر نظرةً شُمولية، ومتكاملة لجميع علوم البلاغة، ممارسة وتأصيلاً، فمن حيث التأصيل نلحظ أنه جعل علم البديع في مرتبةٍ ثالثة تأتي بعد المعاني والبيان، وعليه يكون البديع مظهرا من مظاهر تحقق البلاغة، أما من حيث الممارسة فقد لاحظنا أن بعض التعريفات، والتقسيمات مبنية على أساس التجانس بين الألفاظ و المعاني؛ أي أن رؤيته للبديع لم تكن مطردةً، هذا ما يفسره إهماله لبعض موضوعات البديع المهمة.

د-التأليفُ

ربط الجرجاني بين معاني النحو الناشئة عن تعلق الكلم بعضها ببعض، والأغراض التي يصدر عنها الكلام إذْ لفتَ النظر بدقة إلى حسن العلاقة بين رصْف الكلام الخارج من فم الناطق، وبين علم النحو وصنعة الإعراب[2]، وهذا ما جعله يؤكد على ضرورة معرفة السياقات المختلفة إذْ أنَّ كل صورة من الصور مردها في حقيقة الأمر إلى الدواعي والحاجات التي تختلج نفس المتكلم، فيفصل بين حذف وإثبات، ويميز بين فصل و وصل، ويوجز حيث يستوجب الإيجاز، ويحذف حيث يتطلب الحذف. وقد ساير القزويني الجرجاني في هذا الوعي الذي يتجلى من قوله: " إنَّ مقتضى الحال مختلف، فإنَّ مقامات الكلام متفاوتة، فمنها التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الفصل يباين الوصل، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام

[1] أسرار البلاغة، مصدر سابق، ص 12-13.

[2] ينظر دلائل الإعجاز من البنيوية إلى التداولية، عائشة برارت، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،جامعة غرداية، ع11،2011، ص 24.

القصر يباين مقام خلافه، ومقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ".[1]

من هنا تبدو ضرورة الاهتمام بالتراكيب والعلاقات النحوية التي يؤدي غيابها إلى فقدان الجانب الدلالي في النص، وقد اتضح اهتمام القزويني بهذه العلاقات من خلال تطرقه لعديد الموضوعات ذات الصلة بهذه العلاقات، وكذا التعليق على بعض الشواهد، "وتعد ظاهرة الفصل والوصل من أكثر الآليات المستخدمة في الحفاظ على انسجام النص وترابط أجزائه، كونها تسهم في تحقيق التواصل اللغوي فضلاً عما تضفيه من روعة وجمال".[2]ولا يتأتى هذا الانسجام إلا بمعرفة كيفية إيقاع هذه الأدوات، وهذا ما أشار إليه القزويني بقوله: " الوصلُ عطفُ بعض الجملِ على بعضٍ، والفصلُ تركهُ".[3]

نلحظ أن التعريف قام على أساس نحوي خالص على نحو ما في باب العطف، فقد درس النحاة العطف ومواضعه وأدواته الإجرائية، وغير ذلك مما صار أصولاً اعتمد عليها البلاغيون، لكنهم تعدوا الوظيفة النحوية إلى الناتج الدلالي سواء من ناحية المفردات، أو على مستوى التراكيب[4]، وعطف الجمل على بعضها له شروط:

-أن يكون للأولى محل من الإعراب.

- أن يكون حكمها حكم المفرد.

- أن نجعل الثانية في حكم الأولى.[5]

وإذا كان هذا هو الأساس النحـوي الذي انطلق منـه فإنه لم يبق حبيسه، وإنما تجاوزه إلى معان أخرى مثل:

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 8 والإيضاح مصدر سابق، ص 19.

[2] الفصل والوصل في خطب نهج البلاغة، م حسن هادي نور، مجلة كلية الآداب، ج المثنى، ع 101، ص 214.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 141. والتلخيص، مصدر سابق، ص 47.

[4] الفصل والوصل في نهج البلاغة، مرجع سابق، ص 215.

[5] التلخيص، مصدر سابق، ص 47، والإيضاح، مصدر سابق، ص 141-142.

– الجمع نحو: يشعر زيد ويكتب، وقد جاء هذا في حديثه عن الجامع بين الجملتين الذي يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعا.[1]

– النظير والشبيه والنقيض، وهذا المعنى يتعذر الحديث عنه معياريا[2]، مثل زيد طويل، وعمر قصير[3]، وقد جاء هذا في سياق حديثه عن الجامع أيضا.

– الانسجام النفسي، وقد لمَّح إليه في معرض حديثه عن الفصل وارتباطه بالجانب الدلالي مستشهدا بقول الشاعر:

أقولُ لهُ ارحلْ لا تقيمنَّ عندناَ وإلا فكنْ في السرِ والجهر مسلماَ

قال معلقا على هذا البيت:" فإنَّ المراد به إظهار كمال الكراهة لإقامته، وقوله:(لا تقيمنَّ عندنا) أوفى بتأديته لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد، فوازنه وزان حسنها في: أعجبني في الدار حسنها"؛[4] لأنّ عدم الإقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه، فيسمع ما بينهما من الملائمة.

لاشك أنّ هذا التوجيه توجيه نفسي شعوري؛ حيث ربط الجانب الدلالي بالجانب النفسي، ولم يكتف بالتركيز على الجانب النحوي؛ لأنّ النص لا يتشكل من جوانب تركيبية فحسب، بل تسْهمُ في تشكيله العديد من الجوانب الصوتية والدلالية والنحوية، والصرفية وائتلاف هذه المعطيات اللغوية يضفي بعلاقاته العديد من المعاني، يقول سعيد بحيري: " إنّ الاهتمامَ، أو التواصلَ لا يتحقق إذن إلا بوقوع المخاطب على قصد المتكلم من خلال التشكيل اللغوي

[1] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص 49.

[2] لسانيات النص في التراث البلاغي –حازم القرطاجني أنموجا–، عبد الوهاب صديقي، الجريدة الثقافية الالكترونية، طنجة http://ar.aladabia.net/article-6324-2011/03/10

[3] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص49.

[4] ينظر المصدر نفسه، ص 47.

الذي يقيم العناصر المنطوقة، والقرائن التي تضم عناصر منطوقة، وأخرى غير منطوقة.[1]

ومعلوم أن الحديث عن صحة التأليف مهما كان نوعه سواء أكان جملة، أو نصا لابد أن يرتبط بجوانب أخرى تتفق وطبيعةَ السياق، فالحذف له مقامه، وكذا الذكر والتعريف والتنكير.

ولاشك أن كل قرينة من هذه القرائن وغيرها ترتبط بمقام معين، وإن كان القزويني لم يتجاوز في تطبيقاته الجملة والبيت، شأنه في ذلك شأن من سبقه من البلاغيين، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أن القزويني لم يكن على وعي بأهمية هذه العناصر في تشكيل النص، وهذا ما سنحاول استخلاصه من العنصر الموالي.

هـ- التركيب النصي

تباينت آراء النقاد المعاصرين حول مفهوم النص، فمنهم من حصرَ معناه في الظهور، وهو عنده الكتاب والسنةُ تحديدا، وهناك من رأى أنه حدث تواصلي لابد أن تتوفر فيه جملة من المعايير مثل السبك والتماسك الدلالي، وما إلى ذلك من معايير التماسك النصي.[2]

وهناك من التعريفات من لم تتقيد بالجانب الشكلي مثل تعريف طهَ عبد الرحمان الذي عرَّف فيه النص بقوله: " هوَ كلٌّ بناءٍ يتركبُ من عددٍ من الجملِ السليمةِ مرتبطةٌ فيما بينهاَ بعددٍ من العلاقات "[3].

فنحن نلحظ أنه ركز على جانب الصحة، والسلامة مع ارتباطهما بشبكة من العلاقات،

---

[1] ينظر التشكيل اللغوي وأثره في بناء النص، زيد خليل القرالة، مجلة جامعة الإسلامية، مج 17، ع 1، جانفي 2009، ص 212.

[2] ينظر مجلة الأثر، عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول اللسانيات والرواية، صلاح الدين ملفوف، 22/ 23 فيفري 2012، ص 132-133.

[3] في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 2000، ص 35.

بحيث لم يحدد لنا عدد هذه الجمل، إلا أننا نفهم أن الجملة أو الجملتين لا تشكلان نصا لاستخدامه لفظة الجمل وكذا العلاقات؛ لأن الجملة والجملتين لا تتضح فيهما عديد العلاقات.

أمّا عبد المالك مرتاض فقد دعا إلى عدم الاعتداد بالجانب الشكلي في تحديد مفهوم النص، وفي ذلك يقول:" لا ينبغي أن يحدد مفهوم الجملة، ولا مفهوم الفقرة التي هي وحدة كبرى لمجموعة من الجمل، فقد يتصادف أن تكون جملة واحدة من الكلام نصا قائما بذاته مستقلا بنفسه، وذلك ممكن الحدوث في التقاليد الأدبية كالأمثال الشعبية والألغاز، والحكم السائرة، والأحاديث النبوية التي تجري مجرى الكلام، وهلم جرا"[1]. وفي ضوء هذا التعريف سنحاول أن نتبين ملامح التركيب النصي عند القزويني.

على الرغم أن بلاغةَ القزويني تندرج ضمن بلاغة الجملة؛ إلاّ أنّ تأمُّل بعض المباحث يجعلنا نقول: إن هذه المضامين تعتبر مدخلا للتركيب النصي مثل حديثه عن الإيجاز الذي عرَّفه بقوله: "هو تأديةُ أصلِ المرادِ بلفظٍ مساوٍ لهُ، أو ناقص عنه، واف أو زائد عليه لفائدة".[2] هذا يعني أن تكون الألفاظ على أقدار المعاني، فكل مساواة، أو نقص أو زيادة تكون لفائدة.

ويتجلى وعي القزويني أكثر بانسجام المعاني والألفاظ حين تحدث عن المساواة بعد تعريفها وذكر أنواعها قائلا: اعلم أنه قد تشتبه الحال على الناظر بعدم تحصيل معنى الكلام و حقيقته فيعد من الزائد على أصل المراد ما ليس منه، كما مثل بعض الناس بقول القائل :

[1] في نظرية النص، عبد المالك مرتاض، جريدة المجاهد، ع 1424، ص 57.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 162.

ولماَّ قضيناَ منْ منىً كلَّ حاجةٍ ومسَّحَ بالأركانِ منْ هوَ ماسح

وشدتْ على دُهْمِ المهارىَ رحَالُنا ولمْ ينظرْ الغاديِ الذيِ هوَ رائحُ

أخذناَ بأطـرافِ الأحاديـثِ بيـننا وسالتْ بأعناقِ المطيِّ الأبَاطحُ[1]

فقد استشهد بكلام للجرجاني بيَّن فيه تعلق المعاني بعضها ببعض، وحسن ترتيبها قائلا: قال أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنَّه قال: (ولما قضينا من منى كل حاجة) فعبر عن قضاء المناسك فرائضها وسننها بطريق العموم الذي هو أحد طرق الاختصار، ثم نبَّه بقوله: (ومسح بالأركان من هو ماسح) على طواف الوداع الذي هو آخر الأمر، ودليل المسير هو مقصوده من الشعر، ثم قال: (وشدَّت البيت)، فوصل بذكر مسح الأركان ما وليه من ذم الركاب والركبان، ثم دل بلفظ الأطراف على الصفة التي يختص بها الرفاق في السفر ... ثم قال: (بأعناق المطي)، ولم يقل المطي؛ لأنّ السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالبا في أعناقها.[2]

إنّ استشهاد القزويني بنص الجرجاني السابق لَدليل كاف على وعيه بمسألة تماسك النص وانسجام عناصره، وإحالة المعاني الجزئية بعضها على بعض خدمة للمعنى العام، فالتناسب التركيبي لنص معين يدل دلالةً صريحةً على وعي صاحبه بمبدأ التركيب النصي، مثلما جاء به الدرس النقدي المعاصر، أو على الأقل مثلما قال به الجرجاني، ثُم إنَّ شواهده السابقة التي أوردها في مبحث الإيجاز أو السرقات الشعرية[3] تؤكد لنا هذا الوعي أكبر؛ إلا أنّ انسياقه وراء التقعيد كان أكثر من الاهتمام بالنص، ولهذا اكتفى بما رآه كافيا لتوضيح القاعدة البلاغية، أو التعريف الذي تحدث عنه.

[1] المصدر السابق، ص 165.

[2] ينظر المصدر نفسه، ص165.

[3] المصدر نفسه، ص 338.

الأصل الثاني: المعنى القائم في الصورة

يرى كثير من النقاد المعاصرين أن المعاني البلاغية، أو الفنية في تصور البلاغيين هي: مجموعةٌ من الإشعاعات والإيحاءات الدلالية الخاصة المتجسدة في صياغتها الفنية بأشكالها التعبيرية الخاصة، فإذا كانت علاقة الصورة النمطية بالغرض المجرد أو أصل المعنى هي علاقة إشارية فحسب، يُستطاع معها تجريده، فإنَّ تذوق المعنى في تلك الصورة لا يتأَتَّى إلا عن طريق التأمل في بنائها الخاص،[1] ومن يتأمل مؤلفي القزويني يجد أنه لم يربط المعنى بالصورة فحسب، وإنما ربطه بالبلاغة ككل إذ أرجعها إلى أمرين:

- الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.
- تمييز الفصيح عن غيره.[2]

كما أن تقسيمه للبلاغة مبني على كينونةِ المعنى في حد ذاته، فقد أشرنا سابقا أن الألفاظ المفردة لا يُعتَدُّ بها إلاّ إذا دخلت السياق، وبالتالي تؤدي وظيفةً معينة، فعلمُ المعاني للاحتراز عن الخطأ، والبيان للإيحاء وجمال التعبير وتنوعه، ولهذا عرَّفه بقوله:" إيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفة في وضوح الدلالة عليه"[3] فإيصالُ المعنىَ هو المقصودُ من البنيةِ التصويرية؛ أي ما يفهم من الصورة، وهذا المعنى لا يفهم إلاَّ عن طريق الاستنباط.

ومعلومُ أن التعبيرَ عن المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأَتَّى إلا إذا كان هناك اتساع ومجاز؛ لأن الاختلاف في الطريقة يتبعه اختلاف في التركيب، لكنَّ المعنى يبقى ثابتا، باعتباره هو المقصود، واختلاف الطرق متعلق باختلاف المقامات وثقافة المتكلم، وما يحيط بالعملية التواصلية برمتها، وهذا ما سنتحدث عنه في العنصر الموالي.

---

[1] ينظر المعنى في البلاغة العربية، مرجع سابق، ص 111.

[2] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 19. والتلخيص، مصدر سابق، ص8.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 187.

الأصل الثالث: وجه دلالة الصورة على المعنى

إذا كانت المعاني المتصلة بالألفاظ لا تحتاج إلى العلم بالمواضعة، فإنَّ العلم بالمعاني الثواني المدلول عليها بالمعاني الأول المدلول عليها بالألفاظ إنما يتحصل عليها بطريق الاستنباط والاستدلال والتعقل؛ أي أن هذه الكوائن والأحداث، أو المعاني التي تنتصب رموزا دالة.[1]

ولاشك أن هناك فرقا بين أن تفيض الكلمات بالمعاني والمقاصد وأن تفيض بالصور، فرق بين ما يدل عليه لفظُ الشجاعة، وما تدل عليه صورة الأسد ببطشه وإقدامه.[2]

وواضح أن التعبير بالصورة ألصق بالذهن، وأكثر إيحاءً وجمالاً. من هنا جاء اهتمام علماء البلاغة بوجوه دلالة الصورة على المعنى، أو ما عُرف بينهم باسم البيان، وقد اهتم القزويني اهتماما بالغا بهذا العلم، ويتجلى ذلك من خلال حديثه عن تقسيم البيان إلى مباحث أولها التشبيه الذي عرفه بقوله:" هوَ دلالةٌ على مشاركةِ أمرٍ لآخرَ في معنىً".[3] فالصورة الموظفة لتوضيح المعنى هي الصورة التشبيهية، فالمعنى هو المستهدف من وراء عملية التصوير هذه.

ثم تحدث عن أهمية التشبيه وأثره في استجلاء المعنى وتوضيحه قائلاً: "وإذاَ قدْ عرفت معنىَ التشبيه في الاصطلاح، فاعلم أنه مما يتفق العقلاء على شرفٍ قدرهِ، وفخامةِ أمره في فنِّ البلاغة، وأن تعقيب المعاني – لاسيما التمثيل منه– يضاعف قواها في تحريك النفوس إلى المقصود بها مدحاً كان، أو ذما أو افتخارا، أو غير ذلك"[4]، ثم استشهد بمجموعةٍ من الأمثلة لإثبات ما ذكره، ولسنا هنا بصدد مناقشة هذه الأمثلة، وإنمّا ما يهمنا هو كيف تدل

[1] التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1993، ص 7.
[2] ينظر المرجع نفسه، ص 12.
[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 188.
[4] المصدر نفسه، ص 188.

الصورة على المعنى، هذا ما يتضح أكثر في حديثه عن بلاغة التشبيه وأسباب ذلك، مثل ما يحصل للنفس من الأنس بإخراجها من خفي إلى جلي، أو الانتقال من المعقول إلى المحسوس.[1]

ومن بين الأمثلة التي استدل بها لتوضيح التعبير بالصورة عن المعنى، وتمكينه في النفس قوله: "... والدليلُ على أن الإحساس من التحريك للنفس، وتمكين المعنى ما ليس لغيره أنك إذا كنت أنت وصاحب لك يسعى في أمر، على طرف نهر، وأنت تريد أن تقدِّر له: أنه لا يحصل من سعيه على طائل، فأدخلت يدك في الماء، ثم قلت له: "أنظر، هل حصل في كفي من الماء شيء؟ فكذلك أنت في أمرك"، كان لذلك ضرب من التأثير في النفس، وتمكينِ المعنى في القلب زائد على القول المجرد.[2]

فهذا إدراكُ من القزويني بقيمة الصورة التشبيهية وأثرها في ترسيخ المعنى في النفس، لأن التعبير بالصورة يبقى عالقا في الذهن، فيتحقق به غايتان: الإيحاء، والقوة في إيصال المعنى، وكذا الديمومة والاستمرارية، فالنفس تنسى الكثير من الألفاظ المجردة، بينما تحتفظ بالكثير من المشاهد والصور، وإذا كان هذا هو شأن التشبيه، فإن الاستعارة أكثر رسوخاً وأعلق بالذهن؛ لأنها أقوى إيحاءً منه، لما تتضمنه من سعة الدلالة وقوة التصوير.[3]

وقد عدّها القزويني الضرب الثاني من المجاز بعد المجاز المرسل، وبهذا يكون قد أخرج التشبيه من دائرة المجاز" باعتباره واحدا من أساليب الحقيقة، لأن الكلمات فيه لم تنتزع من دلالاتها لتستعمل في شيء آخر".[4]

---

[1] المصدر السابق، ص 190.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 191.

[3] الوظيفة الجمالية للصورة الفنية في ضوء الفهم التراثي للاستعارة، نور الدين دحماني، مجلة الأثر، ع جـوان، 2015، ص 14.

[4] التصوير البياني، محمد أبو موسى، مرجع سابق، ص 178.

عرَّف القزويني الاستعارة بقوله: "ما كانتْ علاقتهُ تشبيه معناه بما وضع له".[1]وبذا يكون التشبيهُ أصلاً من أصول الاستعارة، ويلتقي معها من حيث الاهتمام بالمعنى، إلا أن الاستعارة تشكِّل مستوى ثان من مستويات تصوير المعنى والدلالة عليه.

ومن يتتبع مباحث علم البيان عند القزويني يلحظ أنّها صنِّفت من البسيط إلى المركب، كما أنها ارتبطت بالمعنى مباشرة، وهذا ما يفسر افتتاحه لهذا القسم بالحديث عن الدلالة وأنواعها، فتصوير المعاني، وما ارتبطت به من دلالات، ومراتب ومستويات، ولذلك طرق متعددة، وهذا من أعظم ما يشتغل به البلاغي، بل إن ما سمي بعلم البيان لدى المتأخرين من البلاغيين –ومنهم القزويني– مرتكزه جهة الدلالة ومستواها، فليس تصريف الإبانة عن المعنى إلاّ مرتهَن بتنوع جهة الدلالة، ومستواها قربا وبعداً، ظهورا و خفاءً.[2]

الأصل الرابع: الأحوال المقتضية الإبانة عن تلك المعاني بتلك الصور

عرَّف القزويني البلاغة بقوله:" مطابقةُ الكلام لمقتضى الحالِ مع فصاحتهِ"[3]، ولا نكاد نجد مبحثا في علم البلاغة إلاّ وهو مرتبط بهذه المطابقة، وبذا يكون هذا المحور هو جوهرَ النظرِ البلاغي[4]، فمقامات الكلام مختلفة ومتعددة، فللذكي خطابه وللغبي خطابه ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته.[5]

وتعد فكرةُ المقام هذه أساس البلاغة بشتى أقسامها، وإذا كان القزويني في معرض حديثه عن تفاوت مقامات الكلام قد ركَّز على علم المعاني مثل مباينة مقام التنكير لمقام

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 240.
[2] ينظر التفكير البلاغي في بيان الوحي، مرجع سابق، ص 43.
[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص 19.
[4] التفكير البلاغي، مرجع سابق، ص 43.
[5] الإيضاح، مصدر سابق، ص 19.

التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام الذكر يباين مقام الحذف،[1] فإنَّ علم البيان يمكن أن تتضح فيه هذه الأحوال والمقامات عن طريق التناسب في التصوير، ففي التشبيه مثلا لابد من وجود تقارب بين المشبه والمشبه به، أو ما يسمى بوجه الشبه، وفي الاستعارة لابد من مناسبة المستعار منه للمستعار له، وإلا ازداد المعنى غموضا، وإذا كان كلٌّ أصل من الأصول السابقة خاص بعلم دون آخر مثل تعلق بناء صورة المعنى بعلم المعاني، ووجه دلالة الصورة بعلم البيان، فإنَّ هذا الأصل يشمل العلمين معا، هذا يعني أن القزويني قد انتقل –في البناء العام– من العام إلى الخاص، فبدأ كتابـــه بالحديث عن مفهوم البلاغــة أولا، ثم شـــرع فــي الحديث عن مباحثها.

وقد تحدث عديد من العلماء قبل القزويني عن هذه المسألة، مثل السكاكي الذي تحدث عن تفاوت مقامات الكلام باعتبارات متعددة مثل مقاصد المتكلم، وأغراضه[2] فقال:" مقاماتُ الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل..."[3]

هذا يوحي أن تحقيق هذا المبدأ كان هدف جميع البلاغيين والنقاد؛ فكلهم يسعى لتحقيق تطابق الكلام مع مقتضى الحال، وإن اختلفوا في تسميته، فمنهم من سمَّاه مقتضى الحال، ومنهم من سماه النظم مثل الجرجاني.

الأصل الخامس: أثر الصورة في المتلقي

ذكرنا سابقــا أن المقام هــو أســاس البلاغــة العربيـــة، حتـــى أنـــه صار جـــزءا مــن تــعريفــها، كمــا ورد فـــي تعــريف القــزويني:" مطابقــةُ الكــلامِ لمقتضـــىَ الحــال مــع

[1] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 19.

[2] مظاهر التداولية عند السكاكي باديس لهويمل، مذكرة ماجستير فسم اللغة والأدب العربي، جامعة بسكرة، إشراف ملاوي صلاح الدين،2011–2012، ص 98.

[3] المفتاح، مصدر سابق، ص 168.

فصاحتهِ"[1]، ومن خلال حديث البلاغيين القدامى عن مقتضى الحال، أو المقام توصل النقاد المعاصرون أن هذا الأخير ينقسم إلى قسمين:

أ- سياق خارجي.

ب- المخاطَب أو المتلقي.

والسياق الخارجي هو "الظرف، أو الموقف، أو الحال التي يقال فيها الكلام، كأن يكون المقام مقامَ فرح"[2]، أو حزن أو زواج أو وعظ، وما إلى ذلك من المقامات التي ينبغي على المتكلم مراعاتها، فلابد أن ينتقي كلاما مناسبا للسياق.

وأمّا المخاطَب فهو المتلقي مستقبل الرسالة، أو هو المستهدف بالخطاب، لذلك كان عنصرا أساسيا في عملية الإبداع الأدبي، وقد أولته الدراسات المعاصرة عناية خاصة، حتى ظهرت مناهج تأخذ المتلقي بعين الاعتبار في عملية إنتاج الخطاب، ونقده على غرار نظرية التلقي التي أصبحت منهجا قائما بذاته.

والاهتمام بالمتلقي لم يكن وليد اليوم فقد كان المتلقي حاضرا دوما في البلاغة القديمة باعتباره المستقبل الأول للخطاب، وهو أهم عناصر الحال التي ينبغي مراعاتها.

ومن ملامح اهتمام القزويني بالمتلقي وتأثير الخطاب عليه، ربطُ حالات الخبر بمستقبل الخطاب، فالخبر لا يعدو أن يكون ابتدائيا أو طلبيا، أو إنكاريا[3]، وفي ذلك يقول القزويني:" فإنْ كان المخاطبُ خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه اُستغني عن مؤكدات الحكم، كقوله: جاء زيد وعمرو ذاهب، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه مكانا خاليا، وإن كان متصور الطرفين مترددا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص8. والإيضاح، مصدر سابق، ص 19.

[2] ينظر مناهج النقد الأدبي الحديث، وليد قصاب، دار الفكر،دمشق، ط1، 2007، ص 144.

[3] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 28.

حسن تقويته بمؤكد كقولك: "لزيد عارف، أو إن زيداً عارف"، وإن كان حاكما بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول:" "إني صادق" لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره ".[1]

فهذا مراعاة لحال المتلقي، بحيث يؤتى الكلام بما يتوافق وحالاته النفسية، وبما يزيل شكه، أو تردده حتى يقتنع بكلام من يتحدث إليه، بل إن الحالة النفسية للملتقي هي التي تؤسس لعملية إنتاج الخطاب ونسجه، واختيار التركيب الذي يفي بالغرض، ويحقق هدف الوضوح ومطابقة مقتضى الحال.

ومن وجوه الاهتمام بالمتلقي في إنتاج الخطاب المراعاة النفسية لحالة المخاطب فيما يتعلق ببعض أساليب القصر[2]؛ إذ يؤتى بالتركيب منسجما مع حال المخاطب يقول القزويني:

" فالمخاطب بقولنا " ما زيد إلا كاتب" من يعتقد أن زيداً كاتب وشاعر، وبقولنا: "ما شاعر إلا زيد" من يعتقد أن زيدا شاعر، لكن يدعي أن عمراً أيضا شاعر، وهذا يسمى قصر إفراد"،[3] وهكذا في جميع أنواع القصر التي يُتوجه فيها بالخطاب إلى مخاطب حقيقي، أو متوهم ذي حالة نفسية معينة[4]، فمن يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم، فيؤتى له بالكلام مثبت لما اتصف به زيد من القيام أو القعود، وما شابه ذلك من الحالات التي أوردها القزويني في حديثه عن القصر وطرقه.

وأماً علم البيان فإنَّ الاهتمام بالمتلقي يتجلى في التركيز على وضوح الخطاب، فالمتلقي هو المقصود الأول بهذا المعنى؛ لأنّ المرسل لا ينتج الخطاب لنفسه، وإنّما ينتجه للمتلقي، وبهذا

---

[1] المصدر السابق، ص 28.

[2] مناهج النقد الأدبي، مرجع سابق، ص 663.

[3] الإيضاح، مصدر سابق، ص119.

[4] ينظر المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

وجب أن يكون واضحا وجليًّا ومؤثرا.

ثالثا: سماتُ التفكيرِ البلاغيِّ عند القزويني

انطلاقا مما سبق تبين لنا أن هناك العديد من الجوانب الفكرية التي رسمت توجه القزويني البلاغي، وتحكمت في طريقة التأليف عنده، بغض النظر عما تضمنه كتاباه من نقائص، هذه الجوانب الفكرية يمكن تلخيصها في:

1- الموسوعية :

لقد كان القزويني عالماً موسوعيا، وعلى دراية بجهود من سبقوه في التأليف من جهة، ومدرك لطبيعة العلاقة بين علم البلاغة وغيرها من العلوم الأخرى من جهة ثانية، أما النقطة الأولى فتتجلى معالمها في كثرة استفادته من جهود سابقيه – عدا السكاكي الذي لخص كتابه، ثم وضحه – مثل الجرجاني، الزمخشري والجاحظ، وغيرهم من علماء اللغة ممن سبقت الإشارة إلى أغلبهم في الفصل الأول أولم نتمكن من الإشارة إليهم.

أمّا النقطة الثانية فتتضح من خلال إفادته من عدة علوم كالنحو والصرف، والمنطق، والتفسير والأصول، مما يدل على سعة علمه و تبحره في شتى علوم اللغة وماله علاقة بها، بل إن تمكنه من هذه العلوم كالمنطق –مثلا– ترك أثرا واضحا في أسلوبه وطريقة صياغته، وترتيبه للمادة العلمية، كما أنه عالج جلَّ موضوعات البلاغة مستفيضا في بعضها، وموجزا الحديث في البعض الآخر حسبما رآه مناسبا ومهما لطالب البلاغة ومتعاطيها.

2- النزعةالدينية:[1]

يتفق أغلب الدارسين على أنّ الباعث الديني كان دافعا قويا، ومشتركا للتأليف البلاغي بالنسبة لأغلب البلاغيين، وقد ظهر ذلك جليا في تفكير القزويني، سواء من حيث

[1] من نزع ينزع، أي مال، فالمقصود هنا الميول

كثرة الشواهد القرآنية والحديثية الموظفة، وطريقة تحليلها والتعقيب عليها، أو من حيث استعمال بعض العبارات الموحية بالبعد الديني في التأليف مثلما ذكره في مقدمة التلخيص حين تحدث عن أهمية البلاغة، وعلاقتها بالنص القرآني قائلا: " إذ به – علم البلاغة– تُعرف دقائقُ العربية، ويُكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستاَرها"[1].

وكذا قوله في خاتمة الكتاب: " وصلِّ اللهم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، اللهم اغفر لي بفضلك لمن دعا بخير واغفر لوالدي، ولكلِّ المسلمين آمين وصل وسلم على جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آلهم وأصحابهم، والتابعين خصوصا النبيُّ المصطفى، والحبيب المجتبىَ، وآله وأصحابه آمين".[2]

فهذا يبين بوضوح أن النزعة الدينية كانت دائما حاضرة في ذهن القزويني شأنه في ذلك شأن سابقيه من علماء البلاغة، فهو لم يؤلف كتاَبيْه بغرض التأليف ونيل الشهرة – كما يبدوا من أساليبه المختلفة، وطريقة الرد على من خالفهم الرأي– وإنَّما خدمةً للغة العربية التي هي أقرب وسيلة لفهم القرآن، وعملا بالقاعدة الأصولية المعروفة " مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب " مستفيدا في هذا التوجه من طبيعة وظيفته، إذ اشتغل قاضيا وخطيبا، وقد انعكس ذلك على منهجه و أسلوبه؛ حيث يكثر من الاستدلال لما ذهب إليه، هذا هو الأساس الذي يُعتمد عليه في القضاء، وإصدار الأحكام المختلفة.

3– النزعة النقدية :

على الرغم أنّ القزويني كان ملخصا لمؤلف السكاكي، إلاّ أنّ ذلك لم يحمله على تقبل جميع المسائل البلاغية التي تضمنها كتابه، فقد عارضه ونقده في الكثير ممّا ذهب إليه، حتى أنّه لا يوجد موضوع من الموضوعات الواردة في الكتاب إلا وفيه ردٌ على

[1] التلخيص، مصدر سابق، ص 5.

[2] المصدر نفسه، ص 119.

السكاكي، أو مناقشته له في مسألة من المسائل، هذا يعني أن التلخيص عند القزويني لا يعني الموافقة العمياء، والتسليم النهائي،حيث استدرك عليه في الكثير من الآراء، لكن هذا لا يعني التنكر لأستاذه، أو عدم الاعتراف بمكانته العلمية، بل يوحي بقوة شخصية القزويني وإلمامه بمختلف المسائل البلاغية، فقد أسلمه عقله وذوقه للرد على السكاكي في عديد مما ذهب إليه، سواء من حيث ترتيب بعض الموضوعات مثل المجاز العقلي، أو في وصف بعض الظواهر وما تؤديه من وظائف، إلا أن ذلك كان في غير تهجم، أو انتقاص، بل انتهج نهج العلماء في احترامهم، وتبجيلهم لسابقيهم وعادة، ما كان يستعمل عبارة: (وفيه نظر).

وقد رأينا أن كثيراً من الدارسين المعاصرين لم يأخذ نقد القزويني للسكاكي بعين الاعتبار، وتعامل مع مؤلفاتهم تعاملا واحد، حتى يخيّل للدارس أنّ القزويني لم يفعل شيئا سوى إعادة صياغة لمفتاح السكاكي، وفي ذلك إلغاء تام لشخصية القزويني العلمية وانتقاص لقيمته، بل إن مناقشته للسكاكي كانت موضوعا للبحث من قبل بعض الباحثين المعاصرين.[1]

4- النزعة العلمية:

أشرنا فيما سبق أن البلاغة قد أخذت صورتها النهائية على يد السكاكي، ومن نحا نحوه، ولا يخفى أن البلاغة على يده قد تحولت من الفنية إلى العلمية، وأصبحت بذلك علما بأتم معنى الكلمة، وقد اختلف البلاغيون المعاصرون حول جدوى هذا التحول بين مستحسن له[2]، ومن رأى فيه سببا لتحجر البلاغة وجمودها[3].

[1] ينظر استدراكات السعد التفتزاني على القزويني، أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2000، ص 36.

[2] ينظر جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي، محمد عبد المطلب، الشركة العربية لونجمان، القاهرة، ط1، 1995، ص76-77.

[3] ينظر البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 288.

وإذا كنا في النقطــة السابقـة تحدثنا عن النزعــة النقدية للقزويني مـن خلال مناقشتــه للسكاكي في عديد من المباحث البلاغية، إلاّ أنّنا نلحظ أنّه حافظ على هذه النزعة العلمية التي ابتدعها السكاكي، بل إن القزويني واصل تأصيلها وتوطيد أركانها، وقد اتخذ هذا التأصيلُ مظاهر متعددة عن طريق ضبط المصطلحات، وصياغة القواعد وإتْباعها بأمثلة وشواهد، كما يطبق القانون الرياضي على العديد من العمليات، بحيث يتم تغير المعطيات فقط مع الحفاظ على المعيار المعتمد.

كما يتجلى جانب العلمية في الحفاظ على ترتيب أقسام البلاغـة التي سنَّها السكاكي (المعاني، البيان، البديع) وربط كل واحد بوظيفة معينة، ولا يمكن أن تتحقق وظيفة الثاني دون تحقق الأول.

ومن ملامح تفكيره العلمي اهتمامه بالجزئيات ووصفها، وكذا التفريعات والتقسيمات اهتماما بالغا، وهذه إحدى الملامــح البارزة للتفكير العلمي، بحيث يُعتمـد في عملية التقسيــم والتفريع على الخصائص– لاسيما الحسية – المشتركة للظاهرة المراد الحديث عنها، وهذا ما لاحظناه عند القزويني في موضوعات عدة لاسيما مبحث التشبيه.

ممّا سبق يمكن القول إن للآليات المنهجية التي وظفها القزويني أثراً بالغاً في توجيه تفكيره ذي النزعة العلمية والمنطقية، فعلى الرغم من انتباهه لوجود خلل في التلخيص يستدعي تأليف كتاب آخر، إلا أن عملية المراجعة لم تمس الجوانب المنهجية –أي لم يتخلص من هيمنة المنطق–، سواء منهج التأليف والآليات الموظفة في معالجة المباحث البلاغية وإيصالها للمتلقي، أو المنهج البلاغي المتعلق ببنية مختلف الموضوعات البلاغية وارتباطها فيما بينها، حيث بدا له أن القصور مرده الأسلوب – المواضع المجملة– وهو ما اقتصرت عليه عملية المراجعة.

ثمّ إنّ طبيعة التفكير البلاغي عند القزويني هي نفسها التي كانت قبل ظهوره – وهذا من الناحية النظرية على الأقل– فالقزويني وعلماء البلاغة الذين سبقوه متفقون على ضرورة وضوح الخطاب وسمو المعاني التي يحملها، وإيصال هذا الخطاب إلى القلب في أجمل صورة.

أمّا مكمن الاختلاف فهو الآليات المنهجية والأدوات الإجرائية التي وظفها العلماء، حيث ركز بعضهم على تحليل الشواهد تحليلا أدبيا فنيا، يمتع النفس ويسحر الوجدان، لكن هذا لا يعني أنّ هؤلاء أغفلوا نهائيا صياغة القواعد والتعريفات، فالجرجاني الذي يعتبره كثير من الدارسين رائد المدرسة الأدبية وردت عنده الكثير من التعريفات والحدود، وإنما نسبوا إليه التحليل من باب التغليب؛ لأنّه الآلية البارزة في منهجه. ثم إنَّ هذا التحول– الفكري– لا ينبغي النظر إليه بمعزل عن الظروف الفكرية السياسية والاجتماعية والأدبية المحيطة بالقزويني والعلماء الذين نهج نهجهم؛ فقد تأثر هو الآخر بما حوله من تحولات مست جميع مناحي الحياة، لاسيما النزوع نحو العلمية الذي أصبح ملمحا بارزا في جميع العلوم، ومعلومٌ أن التحرك والتجديد في القواعد العلمية يكون تجديدا نسبياً و بطيئا– لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تحول البلاغة عند القزويني يعتبر في مراحله الأولى، ولا توجد فترة زمنية كبيرة فاصلة بينه وبين الجرجاني– ولهذا وجدنا العلماء الذين أتوا بعد القزويني لم يضيفوا إضافات كثيرة للدرس البلاغي وهو ما سنلحظه في الفصل الآتي.

الفصل الرابع: أثر القزويني في من جاء بعده

أولا: البلاغيون والنـقاد المتقدمـون

ثانيا: البلاغـيون المـتأخــرون

على الرغم أن القزويني عاش في القرن الثامن هجري، إلاّ أن كتاَبيه لا زالا موضع جدل بين الدارسين، فهناك من رأى أنّ القزويني جمَّد البلاغة العربية، وأحالها إلى قواعده جافة جامدة لا روح فيها، وهناك من نظر إليه نظرة إعجاب وتقدير، لاسيما أولئك الذين حاولوا قراءة التراث العربي في ضوء ما توصل إليه الدرس اللساني والنقدي المعاصر؛ فقد رأى البعض أن التداولية – مثلا– تلتقي في الكثير من أصولها ومبادئها مع ما اختطه القزويني في كتابيه، وبالتالي لابد من إعادة قراءة الكتابين قراءة معاصرة بعيداً عن الاجترار، وإطلاق الأحكام المسبقة.

على أن هذا الاختلاف حول كتابي القزويني ليس بالأمر الجديد، فقد نقدَه بعض شراحهِ القدامى في كثير مما ذهب إليه، بينما أثنى عليه بعض النقاد خيرا. وانطلاقا من التباين ارتأيت أن أشير إلى بعض آراء النقاد القدامى والمحدثين–مكتفيا بنماذج–، وموقفهم من منهجه، وتدعيم هذه الآراء بنصوص لإثبات ما أشرنا إليه، وقد قسمت هؤلاء النقاد، والبلاغين باعتبار زمني، ثم باعتبار نظرتهم لمنهج القزويني (مؤيدون ومعارضون).

أولا: البلاغيون و النقاد المتقدمون

وهؤلاء يمكن تقسيمهم إلى قسمين:

1– المتأثرون بمنهجه تأثرا عميقا

أشرنا في مقدمة هذا الفصل أنّ هناك تباينا واختلافا بين النقاد القدامى في نظرتهم لبلاغة القزويني بين منبهر بما قام به، ومعارض منتقد لمؤَلَّفيه، هذان همـا الأساسان البارزان اللذان شكلا منطلقا لعملية التأليف بعده، وسنحاول فيما يلي أن نتحدث عن أبرز البلاغيين الذين تأثروا بالقزويني تأثرا بالغا سواء من حيث المنهج وطريقة التأليف، أو من حيث المادة البلاغية، والمضامين، وأبرزهم في ذلك:

أ- بهاء الدين السبكي

ذكرنا سابقا أنّ القزويني أُعجب أيّما إعجاب بمفتاح السكاكي، فأَكَبَ على تلخيصه، ولما شعر بعدم إلمامه أعاد شرحه، وهذا ما ضمنه مقدمة الكتابين[1]، وقد ضرب بذلك مثلا احتذى به من تلاه، وفي ذلك يقول صاحب شذرات الذهب: "... لما كان هذا المتنُ مما يُتلقىَ بحُسنِ التلقي والقبول أقبلَ عليه معاشرُ الأفاضلِ والفحولِ، وأكبَ على درسه وحفظه أولو المعقول والمنقول، فصار كأصله محط تحريرات الرجال، ومهبط أنوار الأفكار، ومزدحمُ آراء البال فكتبوا له شروحاً."[2]

ومن هؤلاء الذين أعجبوا بمختصر القزويني وأعادوا شرحه، وبسطه ومناقشته **بهاء الدين السبكي** أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي (719هـ-766هـ) الذي قال في مقدمة كتابه: "...أما بعد فإنَّ تلخيص المفتاح في علم البلاغة، وتوابعها بإجماع من وقف عليه، واتفاق من صرف العناية إليه، أنفعُ كتاب في هذا العلم صنف، وأجمع مختصر فيه على مقدار حجمه أُلفَ..."[3]

وبعد أن تبين قصور الشروح الكثيرة التي تناولت التلخيص بسبب ما اعتراها من تكرار، إذ لا يخالف المتأخرُ منهم المتقدمَ إلا بتغيير العبارة، فكان ذلك حافزاً له على شرح التلخيص إحياءً له من جديد: " فحداني ذلك على أن أشُدَ الحزم، وأمدَ ركابَ العزم إلى شرح التلخيص يحي من هذا العلــم الرفاتَ، ويـدرك منـه ما فات ويمتطيِ من معاليــه أقصاها، ولا يغـادر

[1] ينظر الفصل الأول من هذه المذكرة ص 30.

[2] نقلا عن كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، حاجـي خليفة، دار إحياء التراث العربـي، بيروت، دط، دت، م1، ص 471.

[3] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 2003، ج 1، ص 20.

صغيرة، ولا كبيرة من أعمال مصنفيه إلا أحصاها "[1].

وبغض النظر عما ذكره السبكي في مقدمة الكتاب، فإنَّ قارئ محتويات الكتاب يلحظ تأثره الشديد بالتلخيص، فقد راح يشرح عباراته ويستشهد لها، ومن أمثلة ذلك شرحه لمقدمة التلخيص، يقول القزويني: ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريبا لتعاطيه، وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه.[2]

قال السبكي معلّقا على هذه العبارة: "يعني ذلكَ أن الكلامَ إذا بُولغَ في اختصاره صَعُبَ دركهُ واستغلقت ألفاظه، فلذلك لم يبالغ في اختصاره، بلْ جعله وسطا"[3]، ثم راح يستشهد بأمثلة من القرآن وكلام النحاة.

ليشرع بعد ذلك في بسط موضوعات الكتاب متوقفاً حتى عند عناوينه، ومن أمثلة ذلك شرحه وتعليقه على عنوان القزويني:" مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة " فقال: " المقدمة مأخوذة من التقديم، وفيها الفتح، وهو الأشهر بمعنى أن الإنسان يقدمها، ومنه مقدمةُ الرحْلِ، والكسر بمعنى أنها تقدم الإنسان لمقصوده، ومنه مقدمة الجيش، لأنها تجبره على التقدم، أو من قدم تقدم قال تعالى:﴿ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (الحجرات/ 1)"[4].

ويواصل بهذه الطريقة شارحاً ومعلقا على كل عبارة وردت في التلخيص، مستشهدا لكلامه من القرآن، أو من الشعر العربي، وهذا ما يجعلنا نقول: إنَّه وُفق في اختيار عنوانه" شرح تلخيص المفتاح"، لكن هذا التأثر لم يمنعه من مناقشته، والاعتراض عليه في العديد

[1] المصدر السابق، ص 23.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص5.

[3] عروس الأفراح ، مصدر سابق، ص49.

[4] المصدر نفسه ص 49 وما بعدها.

من المسائل، مثل قول القزويني في المقدمة: "وسميته تلخيص المفتاح"[1]، قال السبكي: "هذا الاسم إن كان علما قُصِدت مناسبته، أو وصفا، ففي هذه التسمية نظرٌ من وجوه، منها: أنه ليس تلخيصا للمفتاح، بل للقسم الثالث منه، وكأنه أحاله على ما سبق من التصريح بذلك، ومنها أن التلخيص يؤذن بالاقتصار والموافقة، وهو قد خالفه كثيرا، وزاد عليه كما سبق ووعد به."[2]

يمكن القول ان هذه الاعتراضات كانت اعتراضات منهجية في غاية الدقة؛ لأنَّنا نعلم أن المفتاح كتاب تضمن أقساما ثلاثة: صرف، ونحو وبلاغة، كما أن قارئ التلخيص يلحظ فيه كثيراً من الاعتراضات التي اعترض بها القزويني على السكاكي، وهذا ما يجعل نقد السبكي للقزويني نقداً موضوعيا، ثمَّ إن مناقشات السكبي للقزويني لم تقتصر على الجانب المنهجي، بل تعداه إلى الجانب البلاغي فيقول:" قال في الإيضاح إنَّ في قوله: أمدحْهُ ثقلا لما بين الحاء والهاء من تنافر، فإنَّهما حرفان متنافران لتقاربهما، فإنَّ التقارب قد يكون سببا للتنافر، ولذلك حكم على الكلمات التي تكررت فيها الحروف المتماثلة بالثقل، ثم ناقشه في هذا الرأي معترضا: " ثم فيما قاله من ثقل أمدحه (نظر) فإنَّ اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده في القرآن قال تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ ﴾(الطور/49)، وإنّما جاء الثقل من تكرار أمدحْه "[3].

لاشك أنّ هذا نقد موضوعي دقيق يوحي أنَّ السبكي قرأ التلخيص قراءةً متأنية عميقة وموضوعية، فلم يمنعه إعجابه بمؤلف القزويني، وتأثره به من نقده، لكن ما يعاب في شرح السبكي هو طريقته المدرسية في الشرح؛ إذ نراه يقف عند كل عبارة وردت فيه، وكأن

[1] ينظر التلخيص، مصدر سابق، ص5.

[2] عروس الأفراح، مصدر سابق، ص 53.

[3] ينظر عروس الأفراح، ص 78. وأنظر البهاء السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية، عبد الفتاح لاشين، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1978، ص 60.

التلخيص كُتب بلغة غير العربية، أو أنه يحتاج إلى إعراب، ومما يعاب على السبكي أيضا إغراقه في التفريعات، والتقسيمات حتى أنه استخرج من صور الإسناد الخبري مائةً وسبع عشرة صورة[1]، كما تبدو مظاهر تأثر السبكي بالقزويني واضحة في طريقة التعامل مع الشواهد الشعرية، فكلاهما يركز على المستوى التركيبي(المسند والمسند إليه) وتوابعهما في الدراسة البلاغية[2]، ومن أمثلة ذلك عرضه لطريق القصر(بإنّما) في قول الفرزدق:

أنَا الذائدُ الحامِي الذمارَ وإنَّما يُدافِع عنْ أحْسابِهمْ أنَا ومِثْلِي[3] .

فقال:" قال عبد القاهر ولا يمكن ادعاء الضرورة فيه؛ فإنه ممكن أن يقول أدافعُ عن أحسابهم أنا، أو مثلي، وأعلمْ أن انفصال الضمير بعد إنّما فيه ثلاثة أقوال: أحدهما أنه ضرورة لا يجوز إلا في الشّعر، وهو المنقول عن سيبويه، والثاني أنه يجوز الفصل والوصل، وإليه ذهب الزجاج، والثالث أنه يجب الفصل، قاله ابن مالك، وقال الشيخ أبو حيان: إنَّه غلط فاحش، وجهلٌ بلسان العرب، قول لم يقله أحد، ثم رده بقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ٨٦ ﴾ (يوسف/)86 "[4].

ثم ناقش هذه الآراء مؤيدا ابن مالك فيما ذهب إليه؛ أي أنه يجب الفصل، وبذلك يكون الفرزدق قد أخطأ في بيته السابق، وربما تكون الآية السابقة هي الأساس الذي هذا بنى عليه حكمه.

وبعد استعراض هذه النماذج المثبتة لتأثر السبكي بالقزويني، وكذا إيراد بعض الأمثلة التي تبرز نقده له تبين لنا تأثره به منهجا وأسلوبا، وهذا لإحاطته بجميع المباحث البلاغية" أجمع مختصر" كما انسجمت رؤيتهما للمنهج البلاغي، أي أن للبلاغة أصولا(المعاني

[1] البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 354.

[2] الشاهد الشعري، مرجع سابق، ص 169.

[3] ديوان الفرزدق، مصدر سابق، ص 488.

[4] عروس الأفراح، مصدر سابق، ص 404.

والبيان) وفروعا " توابـع" وهذا- ربما- تلميـح منه لعلـم البديـع الذي عـده القزويني ومن قبلـه السكاكي علما ثانويا، إلا أن هذا التأثر لم يمنعه من توجيه بعض الملاحظات النقدية، لكنها ملاحظات جزئية لا يمكن أن تنفي تأثره به؛ لأنها لم ترتبط بالمنهج البلاغي وأصول التفكير، بل إننا وجدنا الرجلين يلتقيان في الكثير من النقاط المنهجية على غرار الشرح المعجمي والاهتمام بالجزئيات.

ب- زكرياء الأنصاري

هو زكرياء بن محمد بن أحمـد بن زكـرياء الأنصاري ولـد سنـة (823 هـ، وتوفـي سنة 926هـ)[1]، وكتابه معنون ب (ملخص تلخيص المفتاح). والمتصفحُ لهذا الكتاب يلحظُ أثرَ القزويني واضحاً وجليا، على الرغم أنّ الكتاب لم يحو أي مقدمة، أو ما يشير صراحة إلى هذا التأثر، ومن مظاهر هذا الإعجاب محافظته على ترتيب فنون البلاغة (معاني، بيان، بديع)، وكذا افتتاح الكتاب بمقدمة في الفصاحة، والبلاغة تأسيًّا بما فعله القزويني.

ثم إن هذا التأثر تتضح معالمه أكثر من حيث الصياغة، والفروع الجزئية؛ فقد حافظ على التقسيم الذي نهجه القزويني، ومن أمثلة ذلك تقسيمه الفصاحة إلى فصاحة المفرد والكلام، والمتكلم، أمَّـا فصاحة المفرد عنده فهي:" الفصاحة في المفرد، خلوه من تنافر الحروف والغرابة، ومخالفة القياس"[2]، وهي المصطلحات نفسها التي استعملها القزويني.

أما علم المعاني فتبدو موافقة الأنصاري للقزويني واضحة فيما ذهب إليه، والدليل على ذلك هو إعادة تعريف القزويني تمهيدا لشرح حدوده مع التصرف فيه بعض الشيء بشكل يوحي قبولـه هـذا التعريف، وتقسيـم هذا العلـم على هـذا النحو:" هوَ علـمٌ يعرفُ بهِ أحـوالَ اللفظِ

[1] الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، 2006، ج3، ص 46.

[2] ملخص تلخيص المفتاح، أبو يحيى زكرياء الأنصاري، ت إلياس قبـلان التركـي، دار صادر، بيروت، ط1، 2008، ص 77.

العربيِّ التي بها يطابقُ مقتضىَ الحال. وأبوابه ثمانيةٌ"[1].

والأمر نفسه بالنسبة لبقية الموضوعات، سواء في علم المعاني، أو البيان أو البديع، ولعل من أبرز ما يمكن ملاحظته على هذا التلخيص هو خلوه الكبير من الشواهد والأمثلة؛ بحيث يكتفي بذكر التعريف أو النوع، مما يجعلنا نقول: إنَّ عملية التلخيص تحققت بالاستغناء عن الشواهدِ والتعريفات الجزئية، وبالتالي وُفق هو الآخر في اختيار عنوانِ كتابه.

ثم إن تأثره بالقزويني لم يقتصر على جانب المضمون، بل تعدى إلى المنهج، وطريقة معالجة الموضوعات، بل إنَّ زكريا واحدٌ من الذين أسرفوا في تطبيق المنهج المنطقي أكثر حتى من القزويني، وبعض المتأثرين الآخرين به.

وتتضحُ معالم هذا المنهج في طريقة صياغته، إذْ أنَّه كان أقرب للأسلوب العلمي، فهدفه المحافظة على جوهر الموضوع، وهذا ما يبرر استغناءَه عن الشواهد، وكذا حذف جميع مناقشات القزويني للسكاكي، وغيره من العلماء تماشيا مع عنوان الكتاب " التلخيص" وكذا رغبته في التيسير، وتسهيل الحفظ على الطلبة.

لقد كان تأثر زكرياء الأنصاري واضحا في جميع موضوعات الكتاب، ولهذا لم يناقشه، أو يستدرك عليه سوى في موضعين، **الأول:** يتعلق بتقسيم أركان الاستعارة، فقد راعى الخطيب في ترتيب هذه الأقسام أركان الاستعارة نفسها، فبدأ بما يخص الطرفين، ثم ما يتعلق بالجامع.[2] أمّا زكرياء فقد بدأ بالأقسام الخارجة عن الطرفين، واللفظ والجامع، ثم الأقسام الخاصة باللفظ المستعار، ثم ما يتعلق بالطرفين والجامع.[3]

ولكن هذا لم يخرج عن الإطار العام الذي هدف إليه من عملية التأليف، وهو التسهيل على

[1] المصدر السابق، ص 80.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 75.

[3] ملخص تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص 177، 178.

الطلبة، فلم يجمع بين الجزئيات المتقاربة[1] مثلما فعل القزويني. أما الموضع **الثاني:** فيتعلق بتأخيره للمجاز المركب إلى ما بعد الاستعارة بالكناية،[2] أما الخطيب فقد تحدث عنه قبل الاستعارة بالكناية.

بيدَ أن هذه المخالفة مخالفةٌ شكليةٌ لا تقدمُ ولا تؤخر[3]؛ لأن الأنصاري حافظ على جوهر الموضوع كما ورد عند القزويني، فقد عرَّفه التعريف نفسه تقريبا: "...وأما المجاز المركبُ هو اللفظ المركبُ المستعمل فيما شُبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه."[4]

مما سبق نخلص أنَّ زكرياء الأنصاري تأثر تأثراً كبيرا بالقزويني، ولهذا ابتعد عن كل ما يمس بجوهر تلخيصه من مناقشات، وشواهد وتعقيبات تحقيقا لعدة غايات منها: خدمة تلخيص القزويني بالحفاظ على جوهره، والأصول التي تضمنها، وكذا تعميمه، ونشره بتسهيل حفظه للطلبة، فيتناقلونه، فيكتب له الخلود والاستمرارية.

وخلاصة القول أن القزويني قد أثر بمنهجه وتفكيره على كثير من العلماء تأثيرا عميقا، فراحوا يشرحون تلخيصه أو يلخصونه، وقد اكتفينا بهذين النموذجين مع استخراج بعض النصوص المثبتة لهذا التأثر؛ لأن المقام لا يسمح بإيراد جميع العلماء الذين تأثروا بالقزويني ونصوصهم*. وقد سبقنا إلى ذلك أحمد مطلوب ببحثه الموسوم بـ "القزويني وشروح التلخيص " لأنه ينسجم مع عنوانه، إلا أن ما يعاب عليه هو افتقاره لنصوص عملية.

---

[1] ينظر الشيخ زكرياء الأنصاري وجهوده البلاغية، كامل محمد يوسف جاد، رسالة ماجستير–غ منشورة–، قسم الدراسات العليا، شعبة البلاغة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إشراف محمد فريد النكلاوي، ص140.

[2] ينظر ملخص تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص 145.

[3] ينظر الشيخ زكرياء الأنصاري وجهوده البلاغية، مرجع سابق، ص 141.

الإيضاح، مصدر سابق، ص 260.

* وكذا احتراما لطبيعة الموضوع المتعلق أساسا بفكر القزويني وعدم التركيز على غيره.

2- المتأثرون بمنهجه تأثرا سطحيا*

وهؤلاء وإن تأثروا به إلاَّ أنَّ تأثرهم لم يكن كسابقيهم، فشرحهم لكتاب القزويني لم يكن سببه الإعجاب فقط، وإنما تعددت أسبابه مثل الدفاع عن السكاكي، أو إبراز مغالطات القزويني، وما إلى ذلك من أسباب ورد ذكرها في مقدمات هذه الشروح، أو حاولنا استنتاجها من ردود هؤلاء على القزويني، وأبرزهم في ذلك:

أ – السعد التفتا زاني

من الذين عنوا بتلخيص القزويني سعد الدين بن عمر التفتازاني المتوفى عام 791هـ، وهذا في شرحيه المطول والمختصر[1]، وعلى شهرة الكتاب الأول باسم المطول إلا أن الدارسين لم يقفوا على هذه التسمية سواء في كتب السعد، أو في كتب المهتمين بكتابه من معاصريه أو شراحه.[2]

والمتصفح لمقدمة السعد يعتقد أن شرحه لا يعدو أن يكون قراءةً موضوعية لتلخيص القزويني وإيضاحه، فقد حاول شرح بعض غوامضه من جهة، ودفعًا لبعض اعتراضات القزويني على السكاكي من جهة أخرى، محاولا الالتزام بأصول المنهج العلمي السديد، وهذا ما يستشف من قوله في مقدمة الكتاب: "... ثمَّ جمعتُ لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الأبَّية، ويسهل طريق الوصول إلى ذخائر كنوزه المخفية، وأودعته فرائد نفيسة وُشْحَتْ بها كتب القدماء، وفوائد شريفة سمحت بها أذهانُ الأذكياء، وغرائبَ نُكتٍ اهتديتُ لها بنورِ التوفيق، ولطائفَ فِقر اتخذتها من عين التحقيق، وتمسكت في دفعِ اعتراضاتهِ بذيل العدل والإنصاف، وتجنبتُ في رد ما أورد عليه مذهب البغي و الاعتساف، وأشرت إلى حل

---

* بنينا هذا التقسيم على أساس وهدف الشارح هل هو الشرح أم من أجل النقد والانتصار لغيره وكذا نقده للقزويني

[1] البلاغة تطور وتاريخ، مرجع سابق، ص 355.

[2] التفتازاني وآراؤه البلاغية، ضياء الدين القالش، دار النوادر، دمشق وبيروت، ط1 ،2010، ص 61.

أكثر غوامض المفتاح والإيضاح، ونبهت إلى ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح، وأومأتُ في مواضع زلَّتْ فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة، وأغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضت التأسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات، وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات."[1]

لاشك أن الفقرة تبين بوضوح أن القزويني سلك منهج الوضوح والاعتدال و الموضوعية بعيداً عن التعسف، والتكلف– بغض النظر من عما توصل إليه من نتائج–

ومن يقرأ كلام " أحمد مطلوب" يخيلُ إليه أنه وقع في تناقض، فقد ذَكر أن منهج التفتازاني لم يَخرج عما اختطه السكاكي، ورسمه القزويني، كما أشار إلى إعجاب التفتازاني بالقزويني وتأثره به، لكنه لم يشفع كلامه بالشواهد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استعمل مطلوب عبارات توحي بوجود عُنف بلاغي مارسه التفتازاني ضد القزويني، هذا ما نستشفه من العبارات الموظفة من قبيل: "ولكنه قسا عليه"، وكذا نجد "التفتازاني يتصدىَ للقزويني في أول الكتاب"[2]، ولا شك أن وجود مثل هذا النقد–ربما– يجعلنا نقول أكثر بموضوعية التفتازاني في نقد القزويني، فالإعجاب به لا يعني التغاضي عما رآه خطأ، وهذه إحدى أبرز سمات الناقد الموضوعي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل التزم السعد فعلاً بما ذكره في مقدمة كتابه؟

إن المتتبع لآراء السعد المختلفة يلحظ أنه تأثر بالقزويني في العديد من المواضع، لكنه تأثر جزئي إذا قارنَّاه بتأثره بالسكاكي، ومن بعض مظاهر تأثر التفتازاني بالقزويني موافقته إياه في تعريف بلاغة الكلام بأنَّها: "مطابقةُ الكلامِ لمقتضىَ الحال"، ولهذا راح يشرح

[1] المطول شرح تلخيص المفتاح، التفتازاني، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007، ص 127.

[2] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق، ص ص 572– 574.

التعريف، ويبسطه فالمراد بالحال: " الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص؛ أي إلى أن يغير من الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، وهو مقتضى الحال"[1]. ثم مثل لذلك بالتأكيد وعدمه، أمّا الفصاحة فقد سار فيها على نهج الشيخ الجرجاني، فهي وصف في الكلام يقع به التفاضل، ويثبت الإعجاز، وقد نقد القزويني فيما ذهب إليه في الفصاحة، وختم كلامه بقوله:" هذه خلاصة كلام المصنف، فكأنه لم يتصفح دلائل الإعجاز حق التصفح؛ ليطَّلع على مقصود الشيخ "[2].

لكن هذا النقد نقد جزئي في مبحث الفصاحة والبلاغة لا يصح تعميمه، كما ذهب إلى ذلك بعض النقاد المحدثين، كما أنه ينفي الإتباع الآسر، أو التأثر المطلق بالقزويني.

ومن مظاهر تأثر التفتازاني بالقزويني موافقته إياه في تقديم علم المعاني على البيان قائلاً: " قدَّمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأنَّ البيان علمٌ يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيبَ مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني، والمفرد مقدم على المركب طبعا." [3]

واضح أن التفتازاني حافظ على نفس تعريف القزويني، حتى أنه نقله بصفة حرفية، كما يبدو جليا اقتناعه بالفكرة التي أدار عليها القزويني بلاغته، وهي مراعاة مقتضى الحال، ثم إن هذا التعليل يوحي بالوعي المنهجي للتفتازاني؛ فهو مدركٌ لأسباب تقديم المعاني على البيان ووظيفة كل منهما، ومجال اشتغاله.

كما سايره في تقديمه تعريف علم المعاني، وضبط مباحثه معللا ذلك بقوله: " وقبل الشروع في مقاصد العلم أشار إلى تعريفه، وضبط أبوابه إجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة، ولأن

[1] المطول، مصدر سابق، ص 153.،

[2] المصدر نفسه، ص 158.

[3] المصدر نفسه، ص 166.

كل علم فيه (فهي في المصنف) كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه أن يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه، ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه."[1]

لاشك أن هذه ملاحظة منهجية في غاية الدقة، حيث بيَّن سبب تعريف القزويني لعلم المعاني وضبط أبوابه، ليكون طالب هذا العلم على دراية بمباحث هذا العلم وحدوده، والجوانب التي تلتقي عندها هذه المباحث، وهي المعرفة بأحوال اللفظ العربي وخصائصه؛ وما يميز هذا العلم عن غيره؛ لأن هناك نقطة جوهرية يلتقي فيها مع علم البيان، وهي رعاية مقتضى الحال.

ويبدو إعجاب التفتازاني بالقزويني واضحا من خلال وصفه المتكرر له بـ" الفاضل العلامة" الذي ورد في العديد من المواضع: والفاضل قد فسَّر في شرح المفتاح الوجه في الإيماء إلى وجه بناء الخبر بالعلة، والسبب كما هو ظاهر في قوله ص: " إن الذين آمنوا لهم درجات النعم."[2]

ثم بين فساد رأيه فيما بعد، وهذا يبين محاولة التفتازاني توخي الموضوعية، لأن خطأ العالم لا يلغي علمه وفضله.

كما يستشف إعجابه بالقزويني من خلال نقده للسكاكي بسبب الإكثار من التقسيمات، وفي المقابل أثنى على الجرجاني[3]، وفي ذلك يقول:" وأعلم أنّ أمثال هذه التقسيمات التي لا تتفرع على أقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى، وكأن هذا ابتهاج من السكاكي بإطلاعه على اصطلاحات المتكلمين، فلله دَرُّ الإمام عبد القاهر وإحاطته بأسرار كلام العرب، وخواص تراكيب البلغاء؛ فإنه لم يزد في هذا المقام على التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات،

[1] المصدر السابق، ص 166.

[2] المصدر نفسه، ص 271.

[3] المصدر نفسه، ص 310.

وتحقيق اللطائف المودعة فيها"[1].

وإذا كانت هذه الشواهد – وغيرها كثير– تكشف عن تأثر التفتازاني بالقزويني إلا أن التمعن فيها يلحظ أنها لا تعدو أن تكون شواهد لتأثر جزئي لا يعكس بصورة جلية موقف السعد من الخطيب وآرائه البلاغية حيث أن قراءة هذه الشواهد والآراء في ضوء غيرها من الشواهد والآراء الأخرى الواردة في المطول تكشف بوضوح أن التفتازاني بنى مؤلفه على شكل من التقابل بين كتابي القزويني ومفتاح السكاكي، وكأنه أَلف كتابه لينتصر للسكاكي ضد الخطيب القزويني الذي اعترض عليه في عديد من المواضع.

ومن الأدلة التي يمكن سَوْقُها إثباتا لانتصار السعد للسكاكي على حساب القزويني ماورد في مبحث المسند إليه حيث نقد التفتازاني القزويني في قوله: " وقد يخرج المسند إليه على خلافه، فيُوضع المُضمر موضع المظهر كقولهم: ابتداء من غيري جرى ذكر لفظا، أو قرينة حال : "نعم رجلاً زيدُ، وبئسَ رجلاً عمروٌ"...، وقولهم: "هو زيد عالم، وهي عمرو شجاع مكان الشأن زيد عالم والقصة عمرو شجاع" ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه".[2]

على الرغم أن القزويني ساير السكاكي في هذا الرأي[3]، إلاّ أنّ التفتازاني رد على القزويني ولم يرد على السكاكي وفي ذلك يقول: " ولا يخفى أن ما ذكره من أن السامع إذا لم يفهم معنى انتظره؛ إنَّما يصحُّ في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم، إذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرا، فتعليل وضع المظهر موضع المظهر في باب (نعم) بما ذكره ليس بسديد."[4]

كما أن السَّعد كثيرا ما يغير من كلام السكاكي لينتصر لرأيه ضد اعتراض الخطيب عليه،

[1] المصدر السابق، ص 527.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 77.

[3] ينظر مفتاح العلوم، ص 194.

[4] المطول، مصدر سابق، ص 283.

يقول أحمد هنداوي: " فلعلِّي أزعم أن السعد كان يعتبر السكاكي فوق النقد، ويَرْبَأُ به أن تُسْتدركَ عليه بعضُ آرائه."[1]

وقد أحصى الباحث نفسه ما يزيد عن الثمان وثلاثين اعتراضا استدرك فيها السعد على الخطيب، وهذا ما يجعلنا نطمئن أكثر إلى القول أنَّ السعد لم يؤلف المطولَ تأثرًا بالقزويني فحسب، وإنّما قد يكون الغرض من التأليف هو محاولة الانتصار للسكاكي، ومن أجل ذلك كان لابد من إعادة شرح تلخيص القزويني، حتى تكون هناك مناسبة للرد على القزويني، أما إذا شرحَ المفتاح مباشرةً فإنَّه يتعذر عليه الرد على القزويني؛ أي أنَّ التأثر بالقزويني تأثُّر عارضٌ ولم يكن لذاته.

ب- محمد بن مظفر الخلخالي

هو محمد بن مظفر الخطيب الخلخالي، شمس الدين عالم بالأدب له عديد المصنفات، منها: (مفتاح تلخيص المفتاح) الذي كتبه سنة 770هـ[2]، وقد تحدث في مقدمته عن أهمية التلخيص، ومكانته بين المصنفات البلاغية: " وهو وإن صَغُر حجمه كثرت فوائده وجلَّت عوائده، ولخصت أصوله وهُذبت فروعه، وَ رُتبت أبوابه ترتيبا يبلغ به الأمد البعيد بأدنى السعي، ويملأ السجل بأقرب السقي مشتملٌ على مباحث شريفة، ومسائل غريبة، وزوائد عزيزة لا تكاد توجد في غيره من الكتب."[3]

لكن إذا كان التلخيص بهذه الأهمية، وبهذا القدر من الوضوح، والترتيب المنهجي الذي من شأنه أن يُسَهل الفهم على جميع قرائه و طالبيه، فما الذي حمَل الخُلخالي على إعادة شرحه؟

[1] استدراكات السعد على الخطيب، أحمد هنداوي هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2001، ص 37.

[2] الأعلام، مصدر سابق، ج 7، ص 105.

[3] مفتاح تلخيص المفتاح، الخلخالي، ت محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2006 ،ج1، ص 29.

لاشك أن هناك سببا آخر حفَّز الخلخالي على شرح الكتاب، وهذا ما أشار إليه بعد حديثه عن أهمية الكتاب ومكانته، وهو إقبالُ الطلبة عليه وشغفهم به، وهو ما شجعه أكثر على شرحه، وفي ذلك يقول: " ولقدْ دعاني شغف الطلاب بتعلمه، وإكبابهمْ على تحصيله، ومواظبتهم على تَفهم جمله وتفصيله، ولكنْ صَعُبَ عليهمْ حلُّ لُغْزه وفكُ مغلقه وبسط موجزه."[1]

وربما يكون هذا هو السبب الأول الذي دفع الخلخالي لشرح التلخيص؛ أي تسهيل عملية التعلم على طلبته، وهو ما يوحي بالبعد التعليمي للتلخيص، فطريقة تصنيفه وتبويبه جعلت الطلبةَ يتسابقونَ في الإقبال عليه، ومن ثمَّة شجعت العلماء على تدريسه وشرحه، هذا الشرح أملاه الغموض الذي اكتنف بعض عبارته ومباحثه، لذلك سعى لاختيار عنوان مناسب لما هدف إليه، وهذا ما جعلنا نقول إن هذا هو السبب الأول الباعث على إعادة الشرح.

والمتأملُ في الكتاب يلحظ أن هناك كثيراً من المظاهر الدالة على تأثر الخلخالي بالقزويني، ولعل أول ما يسترعي انتباهنا ونحن نقرأ شرح الخلخالي هو محافظته على ترتيب الموضوعات بنفس الطريقة التي انتهجها القزويني في التلخيص والإيضاح، لاسيما المقدمة التي تشكل مظهرا من مظاهر الاختلاف بين القزويني والسكاكي، الذي جعلها في خاتمة الكتاب، أضف إلى هذا تكراره كثيرا من العبارات الواردة في التلخيص أثناء عملية الشرح، وكذا محافظته على جُلِّ شواهد القزويني خصوصا في موضوع الفصاحة والبلاغة، وكذا إبقاؤه على نفس تعريفات، وتقسيمات القزويني.

فالفصاحةُ يوصف بها المفرد والكلام، أماَّ فصاحة المفرد فهي كما ذكرها المؤلف تتحقق بسلامته من ثلاثة أشياء هي: تنافر الحروف، والغرابة، ومخالفة القياس.

[1] المصدر السابق، ص 29.

أمّا التنافر منه ما يكون المفرد بسببه ثقيلا على اللسان وعسر النطق به، والثقل منه ما يقبل الشدة والضعف، منه ما ينتهي في الشدة كالجمع بين الحروف الحلقية، كما روي أن أعرابيا سُئل عن ناقته فقال: تركتها ترعى الهعخع[1].

وغير خفي هنا محافظته على عبارات القزويني، والشاهد الذي استشهد به سوى إضافة عبارة" كالجمع بين الحروف الحلقية"، حتى أنه اقتفى أثر القزويني في تقديم القاعدة، والاستشهاد لها عوض ذكر الشاهد وتحليله، لكنه استدرك ذلك في الشاهد الموالي فقال:" ...ومنه – التنافر– ما دون ذلك في الثقل كلفظ المستشزرات في قول امرئ القيس :

غدائرهُ مستشزراتٌ إلى العلىَ تظلُّ العقاصَ في مثنىً ومُرسلِ.

فإنَّ الثقل الذي حصل هاهنا توسيط الشين وهو من الحروف المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة، وبين الزاي التي هي من المجهورة أقل مما ذكر، فلو قيل: مستشرقات لزال الثقل"[2].

هذه الزيادة تحسب للخلخالي خصوصا أنَّه ذَكر صفات الحروف عكسَ القزويني الذي جاء كلامه مجملاً، كما أن الخلخالي حاول أن يعطي البديل، وهو لفظة (مستشرقات)، كما أنّه جنح إلى الشرح اللغوي في شرح بعض الشواهد، ومن ذلك قوله:" الغدائر:الذوائب جمع غديرة، وهي الذؤابة، ومستشزرات بفتح الزاي مفتولات شزرا؛ أي على غير جهة لكثرتها، وبكسرها مرتفعات إلى العلى، أي مشدودة على الرأس، والعقاصُ: جمع عقصة بفتح العين وسكون القاف، وهي ما جُمع من الشعر، فيفتل تحت الذوائب..."[3]

هذا يبين بوضوح تأثر الخلخالي بمنهج الشرح اللغوي الذي يشرح كل كلمة على حدة، وهو

[1] المصدر السابق، ص 34.

[2] المصدر نفسه، ص 35.

[3] المصدر نفسه، ص 35.

خاصية من خواص المدرسة الكلامية السكاكية.

والأمر نفسه نلحظه حين تحدث عن الغرابة، فقد حافظ على كلام القزويني سواء من حيث التعريف أو الشواهد، أمَّا من حيث الوصف والتعريف فذكر: " الغرابة فسَّرها المؤلف في الإيضاح – يقصد القزويني – بأنْ تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها إلا بالتنقير عنها في كتب اللغة المبسوطة، أو كأن يخرج لها وجه بعيد، **الأول:** كما رويَ عن عيسى بن عمر النحوي أنه سقط عن حمار فأجتمع عليه الناس، فقال:

مالكمْ تَكأْكأتمْ عليَّ تَكأكؤكمْ على ذي جنة افرنقعواُ عني، أي اجتمعتم علي، تنحوا عني

والثاني: كقول العجاج :

ومُقلةً وحاجباً مزججاً وفاحماً ومَرْسناً مُسرجاً

فإنه اُختلف في تخريج المراد بقوله:(مسرجا) فقيل: هو من قولهم للسيوف سُريجيةً منسوبةً إلى حداد يقال له سريج، فشبه العجاج الأنف في الاستواء والدقة بالسيف السيرجي، وقيل هو من السراج، وقيل هو من قولهم: سرج وجهه بكسر الراء، أي حَسُن".[1]

من خلال ماورد في هذا التعليق نتبين تَكرار الخلخالي لكلام القزويني؛ بَيدَ أنه لم يكتف بما ورد في التلخيص، وإنَّما أفاد كثيراً مِمَّا جاء في الإيضاح، وغيره من المصادر الأخرى، وما يلاحظ أيضا أن كلامه هنا لم يرد ملَخصا، بل أوضح الكثير مما أوجزه التلخيص، ومن مظاهر موافقة الخلخالي للقزويني: تبريره لتقديم علم المعاني على البيان، وتقدمهما على علم البديع، وهذا نسبة المفرد إلى المركب[2]، كما وافق القزويني في تعريف علـم المعاني الـذي قال بشأنــه:" هوَ عِلم يُعرفُ به أحوالُ اللفظ العربــي التي بها يطابـقُ

[1] المصدر السابق، ص 38،39.

[2] ينظر المصدر نفسه، ص 68.

مقتضى الحال."[1]

وأمّا من حيث ترتيب موضوعات "علم المعاني" فقد وافقه في تقديم أحوال الإسناد الخبرية على الإنشائية معللا سبب هذا التقديم بقوله: "وإنما قَدم البحث عن الأحوال الخبرية على الإنشائية، وقَدم (من) الخبرية للبحث عن أحوال الإسناد؛ لأنّ الغرض الأصلي من وضع المفردات هو إفادة النسب والمعاني التركيبية بضم بعضها إلى بعض..."[2]

فهذا نوع من الموافقة الضمنية، لأنه لو كان غير راض على هذا الترتيب لما علل سبب هذا التقديم، وقال بأنَّ الأمر فيه نظر، كما ورد عنده في أكثر من موضع، أو لرد عليه بما رآه مناسبا من أدلة وردود.

كما كرَّر الخلخالي ما ذكره القزويني بشأن أضرب الخبر، ومحافظته على نفس المصطلحات التي استعملها القزويني قائلا:" وإذا تقرر ذلك فأعلم أنَّ من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادته المخاطب إما نفس الحكم الذي هو النسبة، كقولك: زيد قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك : زيد عندك، ويسمى هذا فائدة الخبر."[3]

هذا الكلام ورد عند القزويني في التلخيص والإيضاح، وقد أورده المؤلف كما هو موافقة للقزويني وتأثراً بما ذهب إليه، أو –ربما– لأنه لاحظ أن الكلام واضح لا يحتاج إلى شرح، فأبقى عليه كما جاء عند صاحبه دون إضافة محافظة على نسق الكلام وترتيبه، وسنكتفي بهذا النموذج في علم المعاني لكثرة ما وافق فيه الخلخالي القزويني لاسيما من حيث ترتيب

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص22. مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 68.
[2] مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 80.
[3] مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 82. والإيضاح، مصدر سابق، ص 27.

الموضوعات وتبويبها.

وأمّا علم البيان فقد استهله بالحديث عن سبب تقديمه لعلم البيان عن البديع، محيلا لما ذكره في مقدمة الكتاب، والتركيزُ على هذا الترتيب لم يكن اعتباطا، وإنما له علاقة مباشرة بما ذكره الخلخالي في مقدمة الكتاب، إذ أن تأثره الكبير تركز في الجانب المنهجي، وعلاقة الموضوعات ببعضها البعض.

ولعل ممّا يلفت النظر موافقته له في تعريفه لعلم البيان الذي عرّفه بقوله: " علمٌ يعرف به إيرادُ المعنىَ الواحد بطرقٍ مختلفة في وضح الدلالة عليه."[1] فبعدما ذكر هذا التعريف شرع في شرحــه شرحاً معجميا متأسياً به في طريقــة الشرح، ولو كان معترضا على هذا التعريف

لقال: (فيه نظر) مثلما جاء في كثير من المباحث، كما تؤكد طريقته في الشرح ما ذكرناه سابقا بتأثر الخلخالي بالقزويني منهجيا مثال ذلك قوله: "...عِلم، أي علم بالقواعد التي يعرف بها جنس له، وقوله: يُعرف إلى آخره، مميز له عن غيره، وإنَّما قال: يُعرف به، دون يعلمُ، لما مر في تعريف علم المعاني."[2]

والملاحظ هنا أنه استعان بما ورد في إيضاح القزويني الذي لم يشر إلى هذه الفكرة في التلخيص مقتديا به في الشرح المعجمي، الذي تحدثنا عنه في فصل سابق، كما نلحظ أن كلاهما يعتمد الإحالة حين يتعلق الأمر بمسألة سبق الحديث عنها في مبحث متقدم.

ويبدو التأثر المنهجي بشكل أكثر وضوحاً في تعليله لترتيب القزويني موضوعات علم البيان على النحو الذي جاءت عليه في كتابيه، مقتنعا بكلام القزويني في ذلك: " وقُدم التشبيه على المجاز، لأنه كما ذكرنا من ابتناء الاستعارة التي هي مجاز على التشبيه، وقدم

[1] مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 488. والتلخيص، مصدر سابق، ص 61.

[2] مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 489 وأنظر الإيضاح، مصدر سابق، ص22 .

المجاز على الكناية، لأن معنى المجاز كجزء معناها؛ لأن في المجاز إرادة اللازم فقط."[1]

وأمّا علم البديع فلم يعترض على ترتيبه وجعله ثالثا، كما لم يبد أي اعتراض على التعريف الذي خصه به القزويني" علمٌ يُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال، ووضوح الدلالة"[2].

بعد ذكر هذا التعريف شرع في شرحه مقتنعا بما قاله القزويني في جعل هذا القسم متمما للقسمين السابقين (المعاني والبيان) بحيث لا يمكن الانتقال إليه إلا إذا تحققت سلامة التراكيب ووضوحه:"وعُلم من هذا التعريف أنَّ تلك الوجوه تلحق التركيب بعد رعاية ما تقتضيه صناعة البلاغة – أعني علم المعاني والبيان – من التطبيق والوضوح"[3].

وإذا كان الخلحالي تأثر إلى حد بعيد ببعض ما سلكه القزويني لاسيما من الناحية المنهجية، إذ لم نلحظ له أي اعتراض بهذا الصدد خصوصا ما تعلق بترتيب موضوعات فنون البلاغة الثلاثة، فهذا لا يعني تأييده المطلق لكل آرائه البلاغية، فقد اعترض عليه في كثير من المسائل والقضايا البلاغية، حتى أنّه تتبع كل اعتراضاته على السكاكي سواء تلك الواردة في التلخيص، أو الإيضاح مجيبا عليها، بل وقف موقف المدافع عن السكاكي[4].

ومـن أمثلـة ذلك رده علـى الخطيب الذي اعترض على قـول السكاكي في مبحث التقديـم والتأخير أن الفاعل اللفظي والمعنوي سواء في امتناع تقديمهما على عاملهما مادام الفاعل اللفظي والمعنوي فاعلا لفظيا ومعنويا.[5]

---

[1] مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 492.

[2] التلخيص، مصدر سابق، ص 86. ومفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص638.

[3] مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 639.

[4] ينظر مقدمة المحقق، مفتاح التلخيص، ص 15.

[5] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص115. مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 188.

رد عليه قائلا: قلت الأوّل، لأنّه تحدث عن أمر آخر مرفوع، – وهو انتفاء التحضيض مدفوع– لأن الفاعل المعنوي الذي قدم إذا كان مؤخرا له جهتان: جهة كونه فاعلا، وجهة كونه تابعا،[1] فردود الخلخالي على القزويني وانتصاره للسكاكي لم تقتصر على البلاغة، بل تعدت إلى النحو، وما إلى ذلك مما له علاقة بعلم البلاغة، وهذا مظهر من مظاهر تبحر الخلخالي ومُكْنته اللغوية.

كما أنّ بعض هذه الردود اتسمت بنوع من العنف ممّا جعلها تحمل في طياتها نوعا من التقابل بين القزويني، والسكاكي، حتى يخيل للمتلقي أنّ القزويني جاء بمشروع هدفه تقويض مشروع السكاكي، لكن الدراسات أثبتت عكس ذلك، فما أتى به القزويني لا يعدو في حقيقة الأمر أن يكون امتداد لما أصله السكاكي. هذا التقابل، أو ما يمكن أن يفهم – على الأقل – أنه نوع من التقابل يمكن إرجاعه إلى الأسلوب، أو العبارات التي وظفها الخلخالي لنقد القزويني، ومن أمثلة ذلك رده العنيف على القزويني في معرض شرحه لعلم المعاني، حيث قال: "وزيَّف المؤلفُ في كتابه الإيضاح تعريف علم المعاني، وتعريف علم البلاغة لصاحب المفتاح، والتعريف الذي ذكره صاحب المفتاح لعلم المعاني هو: تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان، وغيره ليُحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره."[2]

ذكرنا سابقا أن القزويني ناقش السكاكي في هذا التعريف، لأن التتبع ليس علما، ولا يصح تعريف شيء به، لكن الخلخالي رفض نقد القزويني للسكاكي لذلك – حسبه– لا يشتبه على من له أدنى تمييز خصوصا على مثله[3] مستدلا بما ذكره السكاكي في خاتمة كتابه، وهو

[1] مفتاح التلخيص، مصدر سابق، ص 188.

[2] المصر نفسه، ص 71.

[3] ينظر المصدر نفسه، ص 71.

قوله:" وإذا تحققتَ أن علمَ المعاني والبيان هو معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها إلى توفية مقامات الكلام حقها." [1]

وبغض النظر عن صحة هذا التعريف ونقد القزويني للسكاكي إلاّ أننا نفهم أن هناك اتهام خطيرٌ من قبل الخلخالي للقزويني، وهو تعمده تزييف الحقائق، ودليل ذلك استعماله للفظة (زيف) الواردة في القول السابق، والتي تعني تَعمد القزويني تغيير الحقائق وتحريفها، وكذا تلميحه لتجاهلِ القزويني لقول السكاكي المشار إليه آنفا، لأنَّه استعمل فيه لفظة (معرفة)، وكأنه يتساءل: لماذا تجاهل القزويني هذا القول إذا لم يكن هناك تعمدا للحط من قيمة السكاكي ومكانته العلمية ؟

هذا يعني– من وجهة نظري– أن تأثره بالقزويني لم يكن لذاته، وإنما هو تأثرٌ عارض لما رأى من إقبال الطلبة عليه وشغفهم به، فاهتمامه كان بالأصل– في حقيقة الأمر–المتمثل في مفتاح السكاكي، ولهذا انبرى للدفاع عنه، فاختار أن يكون ذلك في سياق شرح التلخيص الذي أصبح محطَّ أنظار الدارسين والباحثين، لأن شرح المفتاح على حدة لا يجيزُ استحضار انتقادات القزويني للسكاكي والرد عليها، كما سيتطلب ذلك ذكر ما قاله القزويني، فيكون نوعا من التكرار، ثم إنَّ في شرح التلخيص عملية مزدوجة، أي شرحه هو مع أصله (المفتاح)، والدليل على ذلك هو اختياره لجزء من عنوان السكاكي (المفتاح)، "كما أنه رد على جميع استدراكات القزويني على السكاكي"[2]، فهل يعقل أن لا يتفق معه، ولو في مسألة واحدة؟ وإن حدث واقتنع برأي القزويني فإنَّه يحاول الترجيح إخفاءً للتعارض والتباين بين الرأيين، وهذا ما يجعلنا نقول إن ميله كان للسكاكي أكثر من القزويني.

[1] المفتاح، مصدر سابق، ص432. تلخيص المفتاح، مصدر سابق، ص 71–72.

[2] ينظر مقدمة المحقق، تلخيص المفتاح، ص 15.

ج- أكمل البابرتي

لقد نال تلخيص القزويني شهرةً كبيرة بين البلاغيين لم ينلها كتابه الثاني، ولا كتاب آخر معاصر له فاهتم به الباحثون شرحاً وتحليلا وتعليقا، ودرسوا مسائله ووضحوا غامضه واختلفوا في تناوله وتعاطي مادته، ومن هؤلاء الشراح الشيخ أكمل البابرتي في كتابه: (شرح التلخيص)، والذي فرغ من تأليفه عام 765هـ.[1]

وقد اختلف بعض الدارسين المعاصرين حول نسبة هذا الكتاب للشيخ البابرتي والموسوم بـ: (تلخيص التلخيص)، لكن محمد رمضان صوفية أثبت أن الكتاب يعود له، وأنه شرح لمتن التلخيص لا سواه.[2] وقد بيَّن البابرتي في مقدمة كتابه القيمة العلمية لكتاب التلخيص وإعجابه به قائلا:" وكان المختصُر الموسومُ بتلخيص المفتاح المنسوبُ إلى القاضي جلال الدين خطيب دمشق رحمة الله عليه صغيرُ الحجم، كبير النجم، يحتوي على الدقائق، منطو على الحقائق، مشتمل على ما اشتمل عليه أصله من بدائع شريفة، وغرائب لطيفة، جمعت له شرحاً ليبين قواعده، ويقررَ فوائده، منبهاً على ما ورد عليه من الاعتراضات مشيراً إلى أجوبته، وما أورد على الأصل من الشبهات فإنه لا يخلو عن شيء من التعسفات، وسعيت في حلّ ألفاظه، وتبيُّن معانيه معرضاً عن الإيجاز المخل، والتلخيص الممل وسميته تلخيص التلخيص."[3]

إن قراءة النص السابق قراءةً متأنيةً لتكشف عن جانب كبيرٍ من الموضوعية في الطرح والمعالجة، فلإعجاب بما تضمنه الكتابُ لا يعني الموافقة العمياء، والتأثر بكل ما ورد فيه، لأن كتاب القزويني- حسب البابرتي- لا يخلو من نقائص، أو ما اصْطلح عليه هو بـ

[1] ينظر شرح التلخيص لأكمل البابرتي، محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس، ط1، 1983، ص 81.

[2] البابرتي، المصدر نفسه، ص 71.

[3] المصدر نفسه، ص 127.

(التعسفات)، لكن هذا لم ينقص من القيمة العلمية للكتاب، ولم يكن مانعا من إعادة شرحه، حيث رد عليه فيما رآه مجانبا للصواب (تعسفا)، وصَحح ما رآه خطأً، ولا ريب أن هذه صفات العالم الموضوعي؛ حيث يرد على الغير في غير تَهجم ولا انتقاص. كما أن قراءةَ مقدمة الكتاب تكشف عن مدى تواضعه، فبعد حديثه عن أسباب التأليف، والقيمة العلمية لتلخيص القزويني قال: " وسألتُ من ينصف، وعن الاعتساف ينصرف أنه إذا اطلع على خطأٍ أصلحهُ مساعداً، لا معانداً، فإني للخطايا لَمقترف، وبالعجز والتقصير لمعترف."[1]

ومن أولى مظاهر التأثر به من الناحية المنهجية محافظتهُ على التقسيم الذي انتهجه القزويني (المعاني، والبيان، والبديع) مع افتتاح كتابه بمقدمة في الفصاحة والبلاغة، وكذا المحافظـة على نفس ترتيب الموضوعات البلاغيـة المندرجـة ضمن هذه الأقسـام البلاغيـة.

وقد افتتح موضوعات علم المعاني بأحوال الإسناد الخبري، وكل ما يتعلق به من تقديم وذكر وحذف وتقييد، وما إلى ذلك، ثم القصر وطرقه، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، والمساواة.

أمّا علم البيان فأبقى عليه هو الآخر كما بحثه القزويني، مفتتحا إيَّاه بالحديث عن الدلالة وأنواعها، والتشبيه وما يتعلق به، ثم الاستعارة، فالكناية لينتقل بعد ذلك إلى البديع مبقيا على نفس الموضوعات.

هذا يعني أنّ البابرتي متأثرٌ إلى حد بعيد بما أحدثه القزويني من تعديلات على ما ورد في مفتاح السكاكي، مثل: تقديم مبحث الفصاحة والبلاغة على بقية المباحث، وكذا التعرض لموضوع المجاز العقلي ضمن علم المعاني، وكذا تفضيلـه لاصطلاح القزويني فيما تعلـق بالبديع، لأنّ السكاكي سماه وجوه مخصوصـة يوتئ بها لتحسيـن الكـلام؛ أي أن البابرتي لم

[1] المصدر السابق، ص 127.

تكن له مؤاخذات على منهج القزويني.

أمّا من حيث المضامين والشواهد فقد حافظ على كثير من مضامين القزويني مثل: التفريق بين الفصاحة والبلاغة، وعدم النظر إليهما كلفظتين مترادفتين حيث قال: "وأعلمْ أن كل واحد من الفصاحة والبلاغة يقع لمعنيين: أحدهما الكلام، كقولك قصيدة فصيحة وبليغة، والثاني المتكلم كقولك شاعر فصيح وبليغ. والفصاحة تقعُ للمفرد نحو كلمة فصيحة. ولا تقع البلاغة للمفرد نحو كلمة بليغة، فكل ما يوصف بالبلاغة والفصاحة من غير عكس كلي."[1]

والكلام نفسه تقريبا نجده عند القزويني في حديثه عن تعريف الفصاحة والبلاغة قائلا: " كل واحدة منهما تقع وصفا لمعنيين:

أحدهما الكلام في قولك: قصيدة فصيحة أو بليغة، والثاني المتكلم في قولك: (شاعر فصيح أو بليغ) و(كتاب فصيح أو بليغ). والفصاحة خاصةٌ تقع صفة للمفرد، فيقال كلمة فصيحة، ولا يقال كلمة بليغة".[2]

فقد حافظ البابرتي على ما قاله القزويني عداَ بعض التغيرات في الألفاظ التي لا تمس بجوهر المعنى، بل إنّه أبقى على الشواهد التي استشهد بها القزويني، من ذلك قول امرئ القيس الذي استشهد به القزويني في حديثه عن التنافر الخفيف، وهو:

غـدائرهُ مستشزراتٌ إلى العلىَ تظـلُّ العقاصَ في مثنىً و مرسلِ

لكنه أورد البيت كاملا في – حين اكتفى القزويني بصدره فقط – مضيفا إليه بعض التعليقات سواء من الناحية المعجمية مثل: مستشزرات – بفتح الزاي–: مفتولات، وبكسرها مرتفعات إلى العلى، والعقاص بكسر العين جمع عقصة بفتح العين وسكون القاف، وهو ما

[1] المصدر السابق، ص 133.

[2] الإيضاح، مصدر سابق، ص 11.

جمع من الشعر فصل تحت الذوائب، والمثنى: المفتول. المرسل: المسرح الذي لم يفتل.[1]
كما علق البابرتي على الصورة الواردة في البيت حيث قال:" قسم شَعره ثلاثة أقسام:

عقاصا، ومثنى، ومرسلا، والأول يضل في الآخرين، ومنه ما يجمع بين الأسباب الحقيقية المتوالية كقولهم: القْتلُ أنفى للقتل وسيجئ."[2]

وبهذا فهو يحاول استدراك بعض اللطائف النقدية التي أهملها القزويني، وهذا ما يساعد على فهم البيت، أمّا القزويني فقد اقتصر على محل الشاهد، وما يخدم القاعدة التي أوردها.

أمّا الغرابة فقال في تفسيرها:" الغرابة وقد فسرها المؤلف في الإيضاح بأن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها فيحتاج إلى معرفتها بالتفسير عنها في كتب اللغة المبسوطة، أو بأن يخرج لها وجه بعيد"[3].

نلحظ أنّه حافظ على كلام القزويني بشكل حرفي، وقوله:(في الإيضاح) يدل على عدم تقيده بما ورد في التلخيص، وإنّما استعان بالإيضاح كذلك، على الرغم أنّ كتابه موسوم بـ(شرح التلخيص)، كما أبقى على شواهده فيما تعلق بالغرابة عدا بعض الإضافات، مثل: " واعلم أن الوحشي من التوحش فتكون كناية عن عدم كون الاستعمال معتاداً، أي مشهورا، لأن وحشية اللفظ إنّما يكون بقلة استعماله".[4]

وتفسير الكلمة الوحشية أيضا في الإيضاح، وليس في التلخيص، وهذا يدل على تأثر البابرتي بالكتابين، وليس ما حواه التلخيص فقط، محافظا في الغالب الأعم على كلامه، وشواهده مشيرا بين الحين والآخر إلى بعض اعتراضاته على ما قاله القزويني، ومـــن أمثلة

[1] شرح التلخيص للبابرتي، مصدر سابق، ص134.
[2] المصدر نفسه، ص 134.
[3] المصدر نفسه ، ص 135.
[4] المصدر نفسه، ص 135.

ذلك رفضه لرد القزويني على السكاكي في تفسير بيت أبي الطيب:

مباركُ الاسمِ أغرُّ اللقبْ كريمُ الجِرشىَ شريفُ النسبْ[1]

والذي رأى أنّ في البيت (نظر) فقال: " قال المصنف – أي القزويني – وفيه نظر، – وجَّهه خلاف ما ذكر– أنا لا نسلم انتفاء الفصاحة منه، ولئن سَلم فإنَّه يكون من قبيل التنافر، وما ذكره أنَّ استكراه اللفظ يرجعُ إلى النغم، فكم من لفظ غير صحيح لا يستكرهه السمع إذ أُديَّ بصوت منكر، ولاُ نسلم أن استنكار الجِرشى لأنّ السّمع يستكرهه، بل لأنه غريب وحشي."[2]

نلحظ أن البابرتي اعتمد على ذوقه في الحكم على اللّفظ، وأعطى مثالا على أهمية الأداء في الرفع من قيمة الألفاظ، أو الحطِّ من شأنها عكس القزويني الذي قال أنّ فيه نظر، ولم يعلل سبب ذلك.

ويبدو تأثر البابرتي بالقزويني حتى في الغاية من العلوم البلاغية، ومقصدية التأليف فيها إذ يقول: "وأعلم أن علوم البلاغة الثلاثة التي هي المقاصد المشتمل عليها بالفنون مشتركة في أنها معرفة قوانين يحترز بها عن الخطأ في العربية، تتمايز بأنَّ الأول مختص بالاحتراز عن الخطأ في المطابقة .... والثاني في الانتقال، والثالث في التزيين".[3]

رأى البابرتي أنّ البلاغة مجموعةٌ من القوانين التي تمنع المتحدث من الوقوع في الزلل، مبينا الفرق بين ما يضطلع به كل قسم من أقسامها، وما يختلف به عن غيره من الأقسام الأخرى، وهو ما أشار إليه القزويني بعد تتمة مقدمة الفصاحة والبلاغة.[4]

ولعلَّ من النقاط المنهجيــة المتعلقة بطريقــة التأليف التي خالف فيها البابرتي القزوينـي هـو

[1] ديوان المتنبي، مصدر سابق، ص 170.
[2] شرح التلخيص، مصدر سابق، ص 137.
[3] ينظر المصدر نفسه، ص155.
[4] ينظر الإيضاح، مصدر سابق، ص 21.

تمهيده لعلم المعاني. حيث استهله بشرح مصطلح (الفن) حيث لمح أن مصطلح الفن الـذي وظفه القزويني يختلف عن المصطلح المتعارف عليه عند النقاد، وفي ذلك يقول: " والمرادُ من الفن ههنا ما يكون مقولاً على ما يكون مشتملا على موضوع وغرض."[1]

فالتعريف هنا أساسه البعد التداولي والغائي، إذْ لابد أن يحقق لنا الموضوع غايةً معينة تتغير بتغيره، فأضربُ الخبر مثلا تتغير غايتها من ضرب لآخر بحسب المقام، كما أنّ مقام الفصل يختلف عن مقام الوصل، وما إلى ذلك من مباحث علم المعاني التي تأخذ المتلقي بعين الاعتبار.

ثانيا: البلاغيون المتأخرون

لم يتوقف أثر القزويني عند العلماء المتقدمين، بل انتقل إلى البلاغيين والنقاد المحدثين، فقد رأى بعضهم أن مؤلفات القزويني بحاجـة إلى إعادة قراءة، وشرح لما فيها – حسبهم– من إيجابيات مع اختلاف دواعي، ومبررات هذه الشروح، والتحقيقات، ومثلما رأينا مـع العلماء المتقدمـين، فقد اختلف المتأخـرون بين مؤيد ومعارض لمنهـج القزوينـي.

1– المعارضون لمنهج القزويني

أ– شوقي ضيف

يعدُّ شوقي ضيف واحدًا من البلاغيين والنقاد المعاصرين الذين تركوا بصماتهم واضحة في الدرس البلاغي والنقدي سواء تنظيرا، أو تطبيقا، أو تأريخا، ومن أشهر كتبه التي أرَّخ فيها للدرس البلاغي كتابه:(البلاغة تطور وتاريخ) إذ تتبع فيه مسار البلاغة العربية منذ نشأتها إلى استقرارها النهائي، وقد جاء حديثه عن القزويني في الفصل الثالث الذي سماه بـ: (مرحلة الاستقرار والجمود)، وهذا بعد أن تحدث عن السكاكي وكـتابه مفتاح

[1] شرح التلخيص للبابرتي، مصدر سابق، ص 159.

العلوم.

بدأ شوقي ضيف حديثه عن القزويني بنبذة عن حياته، وتعريف كتابيه(التلخيص) و (الإيضاح) وأساب تأليفهما، وما تضمَّناه من مباحث بشكل موجز، منتهيا إلى أن القزويني خير من خلف السكاكي في دائرة الجمود البلاغي، وتلخيص قواعدها تلخيصا جافاً، وأثرَّ هذا التلخيص في من جاء بعده.[1]

لكن من يقرأ كلام شوقي ضيف يلحظ أنّه طغى عليه الجانب السردي التاريخي، وافتقاره شبه النهائي لجانب التحليل الذي يعدُ ضروريا في مثل هذه الحالات لاستصدار أحكام موضوعية، على الرغم أنّ كلام ضيف تضمَّن جانبا من الصواب، إلاّ أنّ ذلك لا يقودنا إلى التعميم، فما قاله يمكن أن يصدق على مباحث، ولا يصح على أخرى.

ب- المتأثرون برأي شوقي ضيف

تأثر بكلام ضيف العديد من الباحثين المعاصرين؛ فأصبحوا يصدرون أحكاما جاهزة دون تعمق، وتبصر في ما جاء في التلخيص أو الإيضاح، بل إننا نجد أغلب هؤلاء الدارسين يكررون كلام ضيف دون إعمال النظر فيما قاله القزويني على نحو ما خلص إليه السيد **أحمد خليل،** فبعد حديثه عن منهج السكاكي في مفتاح العلوم، وأثره في المؤلفات التي جاءت بعده، قال: " ولا ضرورة عندنا في أن نستقصي الكلام في هذه الكتب – بعد المفتاح- وإنّما نكتفي بإيرادها دون تحليل لعملها، وكشفٍ عن طبيعة صنيعها، فإنَّها لم تعد غير التفصيل تارة، أو الإيجاز تارةً أخرى غير أن أهمَ هذه الكتب كان التلخيص، ثم الإيضاح وكلاهما للخطيب القزويني.[2]

[1] ينظر البلاغة تطور وتاريخ ، مرجع سابق، ص335 وما بعدها.

[2] المدخل إلى البلاغة العربية، أحمد خليل، مرجع سابق، ص 129.

ولا يخفى على الدارس ما في مثل هذه الأحكام من تعسف ومجافاة لروح البحث العلمي؛ لأنّ الباحث الحقيقي لا يصدر أحكاماً عامة دون الوقوف عند جزئيات الموضوع، وتحليله لاستكناه مرجعياته وكل ما يتعلق به، كما أن في هذه الأحكام المتسرعة انتقاصا للقزويني وحطاً من مكانته العلمية، ومغالطة للمتلقي، فيرى في عمل القزويني مجرد تكرار لما قاله السابقون، وقد رأينا أنّ الرجل استطاع تهذيب كثير من المسائل سواء من حيث المنهج، أو المصطلحات، أو المضامين لاسيما في كتاب الإيضاح.

وقد نستثني من هذا الحكم ما قدمه أحمد مطلوب في بحثه الموسوم بـ القزويني وشروح التلخيص الذي تتبع الدرس البلاغي عند كثير من علماء البلاغة الذي جاءوا بعد القزويني، مبرزا آرائهم في عدة قضايا بلاغية وإن طغى عليه في هذا المبحث الجانب الوصفي والتاريخي إلا أن للبحث قيمة كبيرة لما توصل إليه من إبراز قيمة هذه الشروح[1] وإن كان ذاك بشكل عام .

2 – المؤيدون

ويمكن تقسيمهم إلى قسمين :

أ–**البلاغيون والنقاد:** وقد تجلت آراؤهم في مؤلفاتهم التي لم تخرج هي الأخرى عن الشرح والتلخيص والتحقيق، مركزين بشكل لافت على التلخيص، باستثناء بعض المحدَثين الذين أُعجبوا بالإيضاح ومن أبرزهم :

–عبد المتعال الصعيدي

هو أحد شيوخ الأزهر ولد عام 1894م بمصر، عُرف بفكره التجديدي، والمنهج الإصلاحي

[1] القزويني وشروح التلخيص، مرجع سابق ص 606 وما بعدها.

وتوفي العام 1966م [1].

ذكر في مقدمة كتابه الموسوم بـ **(بغية الإيضاح)** ما لاحظه من عناية المتقدمين بالتلخيص، مع إهمالهم الواضح لشرح القزويني المعروف بالإيضاح على الرغم مما في الأول من تقرير، وعناية بالقواعد، وإسراف في الإيجاز إسراف عبد القاهر في الإطناب، فجعل من هذا التلخيص متنا يحتاج إلى شروح وحواش وتقارير، أمّا الإيضاح فلم ينل من الحظوة ما ناله التلخيص سوى شرح ضعيف للأقسرائي ما يزال مخطوطا، ومن الخير أن يبقى كذلك.[2]

وبعد هذه المقدمة التاريخية والنقدية لكثير من المؤلفات والشروح، بيّن الصعيدي هدفه من هذا الشرح، وهو النأيُّ بالإيضاح وتلخيصه من هذه الشروح التي لا طائل منها، والمحافظة على ما فيه من ذوق أدبي رفيع مبينا في الوقت ذاته منهجه في هذا الشرح.

منهجـــه

يقع الكتاب في جزأين، وقد قسَّمه صاحبه إلى متن وهامش، حيث حافظ في المتن على كلام القزويني مع انتقاء عناوين مناسبة للفكرة، أما الهامش فقد خصصه للشرح والتعليق والتمثيل والنقد والمقارنة بين ما قاله القزويني، وغيره من العلماء مع التعريف بالشعراء أحيانا، ونسبة الأبيات لأصحابها إن لم يرد ذلك في كتاب الإيضاح، وعليه يمكن القول أن الصعيدي جمع بين الشرح والتحقيق.

وإذا رُمنا المقارنة بينه وبين غيره من المتقدمين الذين عُنوا بشرح التلخيص وجدنا شرحه لا يهمل جانباً على حساب جانب آخر، فقد جمع بين العناية بالفكرة والشرح المعجمي إن اقتضى الأمر ذلك، وتبيان مصدر الفكرة أحيانا إنْ لم يذكر القزويني ذلك مع

[1] موسوعة ويكيبديا www.arwikipediaorg wiki في 2016/12/28.

[2] ينظر بغية الإيضاح، عبد المتعال الصعيدي، المطبعة النموذجية، دط ، دت، ج1، ص 5.

ذكر رأيه في المسألة إن كانت موضع خلاف، أو الإشارة إلى مقصوده إن اكتنفه الغموض، ومن أمثلة ذلك تعليقه على قول القزويني: " غرابة الكلمة، أو أن يخرج لها وجه بعيد."[1]

قال الصعيدي: " إنَّما يُلجأ عندهم إلى تخريجها على وجهٍ بعيد إذا وقعت من عربي عارف باللغة، لأنه لا يصح حمل كلامه على الخطأ، والحق أن العربيَّ قد يخطئ في لغته، وأن الحملَ على الخطأ خير من تكلف ذلك التخريج."[2]

وقد سار الصعيدي على هذا النحو في جميع فصول الكتاب بأسلوب واضح ينمُّ على ذوق أدبي رفيع، ومقدرة الربط بين المسائل البلاغية عند القزويني، ومن تقدمه من العلماء، وكذا مقدرته على تفسير النصوص والترجيح بينها. وعلى الرغم من ذلك فإنْ شرحه لم يُنقصْ من حدة المنهج المنطقي الذي سلكه القزويني، ومن قبله السكاكي؛ لأنّ الصعيدي بقي وفيًا لفصول الكتاب وموضوعاته، وكذا قواعده وشواهده، حتى وإن استطاع تهذيب بعض المسائل، مثل نسبة الأبيات الشعرية لأصحابها، ووضع عناوين لبعض الأبواب والموضوعات.

إنّ إيضاح القزويني لم يخرج عن إطار المنهج التعليمي القائم على صياغة القواعد والتمثيل، ثم إن إيضاح القزويني في حقيقة الأمر لا يحتاج إلى شرح باعتراف العديد من العلماء، فالإيضاح كما نعلم شرحٌ للتلخيص، ثم أن نقوم بشرح الشرح؛ فهذا لا يُسهم في التأسيس لنظرية بلاغية جديدة، وإن استطاع استدراك بعض الهفوات، إلاّ أنّ فائدتها جزئية لا يمكن أن تغير في مسار الدرس البلاغي.

[1] الإيضاح، مصدر سابق، ص 13.

[2] بغية الإيضاح، مرجع سابق، ص 14.

- **عبد المنعم خفاجي**

يعدُّ عبد المنعم خفاجي واحدا من النقاد والبلاغين المعاصرين، الذين قدموا كثيراً للدرس النقدي والبلاغي، ومن جملة ما قدمه للطلبة والباحثين شرح وتحقيق إيضاح القزويني، وقد تميز تحقيقه بعذوبة الأسلوب ويسره، ودقة في التحليل، يقول في مقدمة الإيضاح متحدثًا عن منهجه في التحقيق:" توخيتُ فيه عمق البحث، ودقة التحليل، والعناية ببسط المسائل، وحل المشكلات، وأومأت فيه إلى شتى المراجع والمصادر ليكون جامعا لمسائل البلاغة، ومصدرا للدراسات العالية فيها، ومرجعا للطلاب والباحثين."[1]

وهنا نلمح أن خفاجي نظر نظرة مغايرة لما ألفناه في الشروح، والتعليقات السابقة، فقد نظر للكتاب نظرة تكاملية، كونه اختلف عن بقية المصادر السابقة في إلمامه بجميع المباحث البلاغية مع دقة ترتيبه وتبويبه، وهذا ما تفتقر إليه المصنفات السابقة إذْ نجد مباحثها متداخلة، وهو ما يشكل صعوبة لمتعاطي الدرس البلاغي، لأنّه لا يخرج برؤية واضحة ومتكاملة عن ما قرأه، وقد انتقد في ذلك حتى الجرجاني إذ عاب عليه بعض الباحثين سوء التنظيم والتبويب. وفي ذلك يقول أحمد بدوي: " يبدو التكرير في كتاب الدلائل وعدم تركيز الأفكار، وعدم التقسيم المحكم للأبواب غالبا، وإنما هي أفكار ترد فيسجلها، وربما يكون سبق له شرح بعض هذه الأفكار، أو شرح مثيل لها، وكان ينبغي ضمُ اللاحق إلى سابقه، أو زيادة في شرح ما سبق له أن شرحه"[2]. وهو ما لمح إليه محمد عبد المطلب في معرض رده عن المنتقدين لمنهج السكاكي ومدرسته: "فهلْ العشوائية تمتدحُ والنظام يعاب؟ ..وهل الاعتباطية في البحث أصلا، والتنظيم المبرر يصير جمودا تعقيدا وجمودا ؟"[3]

[1] مقدمة الإيضاح للخطيب القزويني، عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط3، 1993،ج1، ص 3.

[2] عبد القاهر الجرجاني، أحمد أحمد بدوي، مكتبة مصر، القاهرة، ط2، دت، ص 298.

[3] البلاغة العربية قراءة أخرى، محمد عبد المطلب، الشركة العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 1997، ص 33.

وقد اعتقد خفاجي أنّ هذا الترتيب والتنظيم مع شيء من الشرح والتبسيط يمكن أن يؤسس لبلاغة جديدة، وهو السبب الأول من عملية التحقيق. أمّا السبب الثاني فهو تعليمي يتعلق بتسهيل أسلوبه للباحثين والطلاب، ويكفيهم عناء البحث عن المادة البلاغية في مصادر متعددة قد يصعب الحصول عليها.

وبعد ذكر منهجه في التحقيق أورد مقدمةً تاريخية ضمَّنها حديثا مطولاً عن أطوار التأليف البلاغي بدأً من وصية بشْر بن المعتمر في القرن الثاني الهجري وصولاً إلى القرن الثامن مبرزا ما تميز به الإيضاح عن بقية المصنفات البلاغية الأخرى، وفي ذلك يقول: " ...فهو أوفىَ كتاب في بحوث البلاغة، وأوضح الكتب المؤلفة فيها نظاما وأسلوبا، وهو كثير البحث والتعمق، والاستنباط لأسرار البلاغة العربية، فوق أنه كتاب تطبيقي جميل في البلاغة، وينقد القزويني فيه كثيرا من آراء السكاكي، وإن اعتمد الخطيب فيه على عبد القاهر والسكاكي كثيرا، ومع ذلك فالخطيب يجمع في كتابه خلاصات لبحوث علماء البلاغة في شتى العصور حتى عصره، والكتاب بعد ذلك غزير المادة كبير الفائدة في الأدب، النقد، البلاغة والبيان."[1]

لاشك أن هذا القول تضمَّن جانبا من الصواب؛ لأنّ كتاب القزويني جامع لجل المسائل والفنون البلاغية، كما أحسن تنظيمها وتبويبها مستفيدا في ذلك من السكاكي الذي استطاع علمنة البلاغة، كما أفاد القزويني من عديد العلماء السابقين، كما ورد في الفصول السابقة، فكتابه خلاصة لآراء متعددة تمتزج فيما بينها حينا، وتختلف حينا آخر، وبالتالي يحسب للقزويني جانب التنوع. أمّا ما لا نوافق فيه خفاجي هو وقوعه في نوع من التعميم، فالإيضاح لم يتّسم كلّه بالعمق كما ذكر، فقد يتعمق في مسألة ويتميز بالسطحية في مسألة أخرى، أمّا

[1] مقدمة الإيضاح خفاجي، مصدر سابق، ص 10.

القول بأنّه كتاب تطبيقي ففيه نوع من المبالغة، إذ أثبتنا في كثير من المواضع إتيانه بالشاهد دون تحليل أو تعليق لإثبات القاعدة، أمّا نقده للسكاكي فليس كله في محله، فقد رأى عديد من العلماء أن القزويني قد جانب الصواب في ذلك، والصواب ما ذهب إليه السكاكي".*

وعليه يكون شرح خفاجي هو الآخر تعليمي منطلقه كمي بالدرجة الأولى؛ أي ما حواه الإيضاح من موضوعات وقواعد في شتّى المسائل البلاغية، وإن استطاع تحسينه من جوانب متعددة لاسيما الصياغة والأسلوب، لكن يبقى ذلك صلة الأصل بالفرع مثله في ذلك مثل علاقة التلخيص بشروحاته وحواشيه.

وقد كان تحقيق عبد المنعم خفاجي مرجعا لكثير من محققي الإيضاح ودارسيه، وأشهرهم:

- **عبد الحميد هنداوي**

وهو ناقد و بلاغي مصري معاصر، من مواليد مدينة القاهرة في 24/ 1962/6، شغل عديد المناصب منها أستاذ بكلية دار العلوم، له عشرات الأبحاث والمؤلفات، من بينها تحقيقه لكتابي القزويني[1]

وقد تحدث في تقديمه للكتابين عن أهميتهما وقيمتهما البلاغية، حيث يقول في مقدمة التلخيص: "...فلما كان التلخيص في علوم البلاغة من الكتب النفيسة الجامعة لهذا الفن، حيث أجاد مصنِّفه الخطيب القزويني – رحمة الله عليه – تلخيص مفتاح العلوم للإمام السكاكي في هذا الفن. "[2]

وبغض النظر عما في حكمه من خلل في الصياغة حيث ذكر "اسم لمّا الشرطية" ولم يذكـر

* ينظر على سبيل المثال التفتازاني والسبكي.

[1] موقع عبد الحميد هنداوي،hendawyahmed com.blogspot.com/ http في 2017/02/14.

[2] مقدمة كتاب التلخيص، عبد الحميد هنداوي، مصدر سابق، ص3.

جوابها، فإنَّ حكمه السابق مبني على أساس كمي؛ أي جمع المادة البلاغية في مصنف واحد، لكن هذا الجمع والترتيب سُبق إليه من قِبل السكاكي، وعليه يمكن القول أنّ هنداوي لم يبين بوضوح ملامح الجودة في كتاب التلخيص، وهذا ما استدركه في الإيضاح قائلاً: "...إذْ كان كتابه– الإيضاح– حسنَ العبارة، واضحَ الدلالة، دقيقَ الإشارة، حيث عمد إلى كل ما في المفتاح من تعقيد فحاول أن يخلي كتابه منه إلا قليلا ..."[1]

هذا يعني أن إعادة شرح التلخيص تمحورت حول الصياغة والأسلوب، ولم تتضمن المنهج البلاغي، أو طريقة التأليف، ولهذا لم يستطع القزويني أن يتخلّص من هيمنة منهج السكاكي على الرُّغم من استعانته بما ورد في "دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وكشاف الزمخشري " .

ويبدو إعجاب هنداوي وتأثره الشديد بما ورد في الإيضاح واضحاً في قوله: " فلقح كتابه ببعض لقاحها – كتب الجرجاني والزمخشري– فأثمرت له فاتحَ الزهر، ويانعَ الثمر ممّا حلى كتابه، ويسَّر وسهل إقبال الطلاّب عليه فضلا عمّا جادت به قريحته من بعض الآراء، وجاد به ذوقه من شرح بعض الأبيات والآيات، وغير ذلك من النكات والفوائد البلاغية واللغوية."[2]

وإن كنّا لا ننكر ما في كلام هنداوي من صحة إذا أخذنا بعين الاعتبار جهود القزويني في تهذيب بعض مسائل القسم الثالث من المفتاح، لاسيما ما تعلق بالجوانب اللغوية، إلا أنّه لا ينبغي التعميم، لأنّ عملية التجديد التي أجراها القزويني لم تكن شاملة؛ فقد أهملت عدة جوانب، مثل التحليل وكذا عدم النظر إلى هذا القسم في ضوء بنية متكاملة (علم الصرف، والنحو، وعلوم البلاغة)، أو ما سميّ بعلوم الأدب.

كما نرى أن عملية التلخيص أمر ثانوي كان بإمكان القزويني تفاديه، لأن مفتاح

[1] مقدمة الإيضاح، عبد الحميد هنداوي، ص 5.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

السكاكي–في حقيقة الأمر– كان يحتاج إلى إيضاح مباشر وليس إلى تلخيص، هذه العملية المزودوجة– التلخيص والإيضاح– أسست لبلاغة نظرية ثابتة، ولم تؤسس لبلاغة تطبيقية تواكب التطورات المستجدة على مستوى النصوص الأدبية.

ب– أصحاب الاتجاه التداولي

بظهور التداولية تشكلت آفاقٌ جديدة أمام الدرس اللغوي، إذ تغيّرت خارطة الاهتمامات محاولة إعادة ما تم تهميشه من قبل.[1]

وقد أجمع كثير من الباحثين المعاصرين على صلة هذا العلم بعديد من العلوم الأخرى، يأتي في طليعتها علم البلاغة، وتتجلى هذه العلاقة في رصد كل منهما: " كيفيات إيصال المعنى إلى المتلقي، لأنّه هو الذي يعيد إنتاج الرسالة من خلال فعل القراءة"[2].

وانطلاقا من هذه العلاقة حاول بعض العلماء استثمار جهود القزويني في التأصيل لهذا المنهج – عربيا– مستفيدا في ذلك ممّا توصلت إليه النظرية التداولية عند الغرب، فقد وجد كثير من الباحثين المعاصرين أنّ المبادئ التي قامت عليها هذه النظرية برزت ملامحُها وبشكل واضح عند القزويني وبعض شراحه، وفي ذلك يقول صابر الحباشة: " لقد بدا لنا تصنيف الشراح **غايات** إيراد المسند إليه على أحواله المدروسة (الحذف، الذكر، التعريف، التأخير) تصنيفا يحتوي غايات تداولية صرفة وأخرى نحوية، ممّا جعل التداخل بين ما هو من باب النحو، وما هو من باب التداولية شديدا، ولا عجب في ذلك، إذ لم تكن ثمة مناهج تداولية في عصر الشراح، ولم تنشأ لسانيات بالمعنى المعاصر للكلمة ."[3]

---

[1] التداولية وآفاق التحليل البلاغي، شتير رحمة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 2، 3جانفي، جوان 2008، ص 309.

[2] البلاغة وعلاقتها بالتداولية، سليمان بن سمعون، مجلة الواحات، جامعة غرداية، ع 17، 2012، ص 46.

[3] مغامرة المعنى، صابر الحباشة، مرجع سابق، ص 152.

ولهذا اعتبر الحباشة ما توصل إليه بدوي طبانة- أن التلخيصات، والشروح القائمة على تلخيص القزويني لم تقدم أي فائدة للبيان، ولذلك فهي ليست مؤلفات بالمعنى الصحيح[1]- نوعا من التعسف[2] متوصلا في نهاية بحثه إلى قيمة الإضافات والمناقشات، أو ما سماها بالانشقاقات الواردة في بعض الشروح عند تناول بعض المسائل العلمية.[3]

والأمـر نفسه ينطبق على القزويني، وما خالف فيه أو أضافه للسكاكي، ثم يضيف قائـلا:

" ولا يتوقف الأمر عند انشقاقات، بل لعمري توجد إضافات علمية رائدة لم يسبق إليها هؤلاء الشراح المحسوبون على عصر الانحطاط."[4]

ومن الإنصاف القول: أنّ التوصل لهذه الأحكام لم يكن حكماً انطباعيا، فقد قدم الباحث مجموعة من الأدلة والبراهين التي بينت ملامح الأبعاد التداولية عند القزويني، و شراحه بدءً بحدود التداخل بين النحو والبلاغة والتداولية، ثم طبق على مبحث مهم من مباحث علم المعاني، وهو أحوال المسند إليه مناقشا عدة نماذج تطبيقية لهذه الأحوال من حذف وذكر وتعريف، وتأخير مبرزا مظاهر التداولية في هذه الأحوال مستحضرا من حين لآخر أقوال منظري هذا المنهج، ومقارنتها بما ورد عند القزويني، أو أحد شراحه لاستجـــلاء مظاهر التداولية عندهم.[5]

ولم يكن صابر الحباشة الباحث الوحيد الذي بحث في ملامح التداولية عند القزويني، فقد بحث في هذا الموضوع عديد من الباحثين، على غرار مسعود صحراوي في كتابه الموسوم بـ " **التداولية عند العلماء العرب**"، ولكن دراسته أشارت لعديد من العلماء،

---

[1] البيان العربي، بدوي طبانة، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، 1958، ص 208.

[2] مغامرة المعنى، مرجع سابق، ص 20.

[3] المرجع نفسه، ص156.

[4] المرجع نفسه، ص156.

[5] ينظر المرجع السابق، ص 59 وما بعدها.

مستحضرةً من حين لآخر نماذج من تعريفات القزويني وتطبيقاته، بينما كان بحث "هناء محمود شهاب" أكثر تخصصا، وقد عنونته بـ" الأبعاد التداولية عند الخطيب القزويني"، وقد أشارت فيه صراحة لوجود العديد من القضايا التي أثارتها التداولية الحديثة في كتاب (الإيضاح)، وفي ذلك تقول: "... فكتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (739هـ) الذي يعد خلاصة لمن سبقه في البحث البلاغي يحتوي على الكثير من القضايا التي تتعلق بما بشرت به التداولية الحديثة."[1]

وقد اتخذت الباحثة من ظاهرة التقديم والتأخير نموذجا لاستخلاص قنوات التشابه والتلاقي بين دراسة القزويني البلاغية في القرن الثامن الهجري، والدراسة التداولية المعاصرة، وذلك بعرض نصوصه، وتعليقاته وتحليلاته، ومناقشة هذه النصوص، ومقارنتها بما ورد في النظرية الغربية، لتخْلُص في نهاية بحثها إلى جملة من النتائج تصب في مجملها لوجود الحسِّ التداولي في معالجة القزويني لموضوع التقديم، والتأخير كونهُ يهتم بأركانِ العملية التواصلية، وهي المخاطَب والمخاطِب، ومقتضى الحال الذي يعدُّ أساس الدرس التداولي الحديث، كما أن في تحديدِ المتكلم لخصائص تركيبه "وفقا للمقامات" ملمح تداولي آخر، لأنه لا يختلف عن السياق في مفهومه التداولي الحديث، بالإضافة إلى مجموعة من النتائج الجزئية التي لا يتّسع المقام لذكرها.

من خلال النموذجين السابقين تبين لنا ما تميز به الباحثان من دقة علمية، وصرامة في المنهج والتحليل، ممّا أفضى إلى نتائج أكثر عقلانية كونهما اعتمدا على آليات منهجية صارمة تأتي في طليعتها المقارنة، وكذا التركيز على الجانب التطبيقي بعيدا عن الأحكام العامة، والتهم الجاهزة، ومن أبرز هذه النتائج وجود ملامح تداولية في الدرس البلاغي العربي، لكن ما يبرّر هذا التشابه والتلاقي هو التقاؤهما في منعطف واحد، وهو الأثر

[1] ينظر التداولية في البحث اللغوي والنقدي، هناء محمود شهاب، مؤسسة السياب، لندن، ط1، 2012، ص 343.

الفلسفي، وقد أشرنا سابقا إلى وجود هذا الأثر في كتابي القزويني لاسيما من حيث المنهج، ومن قبله السكاكي من حيث المنهج وإدراج بعض الموضوعات المنطقية.

أمّا الأثر الفلسفي في التداولية فقد تجلت ملامحه من بداية نشأة هذا الاتجاه، يقول رضوان الرقبي: "وإذا ما رُمنا معرفة الإرهاصات الأولى للاتجاه التداولي؛ فإنّنا سنجدها مبثوثة في أعمال فلاسفة اللغة على أساس أن النظرية التداولية تكاد تستلـهم وجودها من المنطق، إذ تُستنبط أساسا من فلسفة اللغة ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص."[1]

إن هذا الأثر الفلسفي– المزدوج– قد يكون ذريعة لمن انتقد القزويني والسكاكي فيقفون في وجه من حاول إنصافه مدَّعين التقاء العلمين في نقطة واحدة، وهو ما جعلهم يدافعون عنه*، ولكن نقول إنّ هذه الصرامة المنهجية والنزوع نحو العلمية جاء نتيجة حتمية لاكتمال العلم – لاسيما البلاغة العربية – وبالتالي وجب تقنينه وتقعيده حتى لا يبقى أبحاثا متناثرة، تفتقد إلى روابط منهجية، وهو ما اضطلع به القزويني ومن قبله السكاكي.

ويبدو أنّ هذه الروابط المنهجية التي استحدثاها قد أغرَت كثيرا من الباحثين قديما وحديثا، فراحوا يشرحون مؤلفاتهما و المؤلفات التي شرحتهما، وأعتقد أنّ هناك سببين للإعجاب، الأوّل منهجي أساسه الارتباط بين الموضوعات البلاغية، أمّا **الثاني** كمّي باعتبار تضمن كتبهما جل الموضوعات البلاغية. على الرغم من توجيه بعض النقاد القدامى انتقادات جزئية، لكنّها لا تلغي مظاهر إعجابهم بهذا المنهج.

في حين رأى بعض النقاد –لاسيما المعاصرين– أن في هذه الشروح نوعاً من التكـرار المفضِـي إلى التعقيد وتجريدِ الدرس البلاغـي مـن محتـواه، ولهــذا وجـب تنقيحـه.

[1] النظـرية التداولية المفهوم والتصور، رضوان الرقبي، صحيفة المثقف – صحيفة إلكترونية – ،ع 3202، الجمـعة 2015/6/12.

* بنينا هذا التصور على هذا الأساس: أن أغلب الذين نقدوا السكاكي والقزويني – مثل شوقي ضيف– توفوا قبل تبلور معالم التداولية.

إن هذا الجدل والتباين في الطرح لن يخدم الدرس البلاغي، ويمكن تجاوزه باستثمار ما توصل إليه القزويني باعتبار مؤلفَيه تلخيصا لما سبقهما من جهود،– ناهيك عمّا فيهما من أسس لبعض النظريات اللسانية المعاصرة– البلاغيين في تحليل نصوص أدبية معاصرة، وتجديد الشواهد بما يتوافق وخصوصية الفرد المعاصر، وكذا دمجُ الفروع والجزئيات التي لا يمكن أن تمس بجوهر النظرية البلاغية على غرار ما ورد في مبحث التشبيه، وكذا محاولة إيجاد مصطلحات بلاغية تتلاءمُ وطبيعةَ الفكر العربي المعاصر.

خاتـــــــمة

خاتمـــة:

توصل البحثُ إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أولاً: النتائـــج

1- يعدُّ كتابا القزويني" التلخيص والإيضاح " من أبرز مصادر البحـث البلاغي، ولا يمكن لأيِّ دارس إغفالهمـا رغم ما اكتنفهما من نقائص، كونهما يمثلان حلقـة من حلقات الدرس البلاغي العربي.

2- أثُر الفكر الديني في بلاغة القزويني، ومظاهر هذا الأثر كثيرة منها: اعتباره البلاغة وسيلة لفهم النص القرآني، وكذا غلبة الشاهد القرآني، أضف إلى ذلك ربط القزويني بين أصول الفقه وعلوم البلاغة.

3-مساهمة عدّة روافد في تبلور الدرس البلاغي عند القزويني، نذكر منها اللغة والفلسفة وما إلى ذلك من علوم دينية كعلوم القرآن والفقه وأصوله.

4- التأثيرُ الفلسفي في البنية العامـة لكتابي القزويني، لكن هذا الأثر لا يمكن النظـر إليه بمعزل عن الغاية الدينية، واتساع رقعة الدولة الإسلامية، وبالتالي فإنَّ كتابي القزويني لا يمكن فصلهما عن الإطار الزماني والفكري اللذين ظهرا فيه.

5- تأثُر فكر القزويني بالفكر النحوي واللغوي، ومن مظاهر ذلك اهتمامه بالتحليل المعجمي والتقعيد. وكذا الاستغناء في كثير من الأحيان عن تحليل الشواهد، أو اجتزائها، والاكتفاء بما يخدم القاعدة.

6- على الرغـم أن التلخيص والإيضـاح مرتبطان أساسا بمفتـاح العلـوم للسكاكي، إلاّ أنّ القزويني اعتمد في تأليفهما على العديـد من المصادر الأخرى ذاكرا البعض، ومغفلا البعض الآخر.

7- تنوع مصادر القزويني، حيث لم تقتصر على البلاغة فحسب، وإنّما شملت جوانب موضوعاتية متعددة في النحو والصـــرف، والعروض والأدب وجوانب إجرائـية: متعلقة بالمنهج الذي ساير فيه السكاكي من حيث كثرة التقسيم والتفريع.

8- ذِكر القزويني لبعض العلماء الذين أفاد منهم مظهر من مظاهر المنهج العلمي القويم، لكنه لم يذكر جميع العلماء، وإنما ركز على علماء البلاغة الذين أكثر من توظيف مصادرهم، أو ربما إطلع عليها إطلاعا مباشرا.

9- افتتاح القزويني كتابـــه بمقدمـة في الفصاحـة والبلاغـــة مظهـــر من مظاهر التفكير

المنهجي الدقيق، فقبل الشروع في بسط موضوعات أي علم من العلوم وجب معرفة ماهية هذا العلـــم في حد ذاته، ولمّا كان هذا العصر عصر منهـج أصبحنا نرى جميـع المؤلـفات الأكاديمية تُفتتح بتعريف العلم المراد التأليف فيه.

10- أصبح تعريف القزويني لبلاغة الكلام بأنّها:" مطابقةُ الكلامِ لمقتضى الحال مع فصاحتهِ" أساسا لعلم قائم بذاته هو علم التداولية.

11- يعتبر القزويني أوّل شرّاح التلخيص، وهذا لما لاحظ فيه من قصور ونقص وربما يكون هذا الاعتراف سببا في تهافت العلماء على شرح التلخيص وتوضيحه.

12- أفضتْ عملية المراجعة الذاتية التي قام بها القزويني لكتاب التلخيص لتغيير الأسلوب شرحا وتوضيحا ومناقشة، وهذا يرتبط أكثر بمنهج التأليف، بينما حافظ على ترتيب وعرض المباحث البلاغية كما هي، وهذا يتعلق بالمنهج البلاغي.

13- اختلافُ الرؤيـةِ بين السكاكي والقزويني، فالأولُ نظر إلى البلاغة نظرةً متكاملة على أساس أنها مكملُ لعلمـي الصرف والنحو، أو ما سمَّاه **بعلم الأدب**، أماَّ الثاني فقد فصلها عنهما، وهذه أحد أسباب قصور الدرس البلاغي، وإن كان لابد من تلخيص أو إيضاح لابد أن تؤخذ رؤية القزويني بعين الاعتبار، أي علاقة علوم الأدب ببعضها البعض.

14-لا يمكن التعامل مع كتابي القزويني على أساس أنهما نسخة واحدة، لوجود تحول- ولو جزئي- في طريقة العرض وبسط المادة العلمية للمتلقي.

15- النزْوع أكثر نحو العلمية والاحتكام للمنهج، لأن التأليف عند القزويني لم يكن عشوائيا، فقد أراد في الكتاب الأول تلخيص مفتاح السكاكي، فلم تسعفه التجربة، فثنى بالإيضاح فكانت النتيجة أحسن من سابقتها.

16- النزْعةُ النقدية عند القزويني، ومظاهرها عديدة منها: نقده لما جاء به السكاكي وبعض العلماء الآخرين، وكذا الفكر النقدي الذاتي حيث استطاع الوقوف على بعض النقائص الواردة في التلخيص.

17- وجود تقارب بين الكتابين مـن حيث المضامين البلاغيـة، والمنهـج البلاغي المتعـلق بترتيب علـوم البلاغة، وتقسيمها وتفريعها، واختلاف طفيف في منهج التأليف المرتبط بإيصال المـادة العلمية وإقناع المتلقي.

18- وجود ملامح لمناهج أخرى معتمدة في البحث العلمي- حديثا- عند القزويني مثل: الموازنة بين أقوال العلماء وآرائهم، على غرار ما فعل بين الجرجاني والسكاكي.

19- لا يمكن تناسي احتمال تأثر منهج القزويني في التأليف بطبيعة وظيفته، حيث اشتغل قاضيا وهذا ما يفرض عليه إتباع منهج الاستدلال في الوصول إلى الأحكام وصياغتها

20- تنوع الشواهد في كتابي القزويني بين شواهد قرآنية وشعرية وحديثية، لكن يمكن القول أنّه تعامل معها تعاملا براغمتيا نفعيا بما يخدم القاعدة التي هو بصدد الحديث عنه.

21- التركيز على شرح الأمثلة والشواهد الواردة في علم البيان لاسيما الاستعارة، وهذا إدراكا منه لأهميتها وخطورتها.

22- مما يعاب على القزويني – إضافة إلى صرامة المنهج- تلميحه لوجود استدراك أو اعتراض، لكنّه لا يفصل ذلك ويكتفي بقوله " وفيه نظر".

23- تندرج بلاغة القزويني ضمن بلاغة الجملة، إلاّ أن لديه بعض الإشارات التي يمكن اعتبارها إرهاصا لبلاغة النص على غرار مبحث الإيجاز، وكذا مبحث الإطناب والمساواة

24- يقوم التفكير البلاغي عند القزويني على الانتقال من البسيط إلى المركب، ومن الجزء إلى الكل، هذا ما يوحي به ترتيبه لبعض المباحث البلاغية، لاسيما مباحث علم البيان.

25 – لم تختلف أصول التفكير البلاغي عند القزويني عن غيره من العلماء السابقين، وإنّما اختلفوا في الجزئيات وطريقة العرض والتحليل.

26- لقد كان القزويني على وعي تام بأصول التفكير البلاغي، وقد استطاع توضيح بعضها، وأخفق في البعض الآخر بسبب اعتماده في الكثير من الأحيان المنهج المنطقي لاسيما في كتاب التلخيص.

27- لا يمكن القول أن كل ما ورد في كتابي القزويني هو تَكرار لما ورد في مفتاح العلوم، وإلاّ فما فائدة هذه الاستدراكات التي استدركها عليه؟.

28- أضاف القزويني بعض المصطلحات الجديدة مثل مصطلح المجاز المرسل.

29- حاول القزويني قدر الإمكان إشراك المتلقي في استخلاص بعض الأحكام، وربما يعود ذلك لطبيعة المنهج المنطقي الهادف لإقناع المتلقي قدر المستطاع.

30- عدم تعصب القزويني، وهذا يمكن استخلاصه من معارضته آراء بعض العلماء، وقبولها حينا آخر.

31- قوة شخصية القزويني، ولو لم يكن كذلك لما اعترف بوجود نقائص في التلخيص، وهذا أمر يتحاشاه كثير من العلماء قديما وحديثا.

32- يمكن التمييز بين نوعين من العلماء الذين شرحوا تلخيص القزويني، فريق أعجب وانبهر فعلا بما أورده القزويني في التلخيص، وفريق آخر شرح التلخيص بدافع نقده والرد عليه انتصاراً للسكاكي.

33- يمكن القول انّ هذه الشروح لم تأت بجديد من حيث التأصيل البلاغي، أي حافظت على أقسام البلاغة ومباحثها، وإن استطاعت إضافة بعض الآراء الجزئية.

34- لم يكن إيضاح القزويني مصدراً للدراسات البلاغية فحسب، بل أصبح مصدرا لبعض الدراسات اللسانية المعاصرة القائمة أساسا على المنهج العلمي، وهذا خير دليل على ما تم ذكره بخصوص النزعة العلمية عند القزويني.

35- إنّ مؤلفي القزويني فتحَا آفاقًا جديدة فيما تعلق بالدرس التداولي، فحاول كثيرُ من الدارسين اتخاذهما مصدراً للاستشهاد في حديثهم عن علاقة التداولية بالبلاغة. وكذا الجانب الإبلاغي للبلاغة.

ثانيا: التوصيات

1- إجراءُ دراسة خاصة بالبحث عن تجليات الدراسة الموازِنة وعلاقة ذلك بالمنهج العلمي في كتابي القزويني.

2- تضمَّنَ كتابا القزويني العديد من المباحث اللغوية والنقدية، وهي جديرة بالبحث والدراسة.

3- إجراءُ دراسة مستقلة تُعنى بالكشف عن طبيعة التفكير البلاغي عند أصحاب الشروح، لاكتشاف مدى تأثرهم بالقزويني. وكذا دراسة جهود الباحثين المعاصرين ممن حققوا مؤلفي القزويني.

4- توسيعُ البحث في الحقل التداولي عند أصحاب الشروح، لأنّ ما قام به صابر الحباشة متعلق بمبحث واحد وهو المسند والمسند إليه، وهو غير كاف للكشف عن ملامح التداولية عند القزويني.

5- تشير بعض الدراسات أن القزويني وجه بعض المصطلحات توجيها مذهبيا، وهذه القضية جديرة بالبحث والدراسة.

6- عدم اتخاذ مؤلفي القزويني منهاجا لتدريس الطلبة-بصورته الحالية- ، وانتقاء ما يناسب أذهانهم وينمي أذواقهم، لكن هذا لا يعني عدم تعريفهم بهما وتحفيزهم على البحث فيهما.

-وبعد هذا الجهد أسأل الله العلّي القدير أن أكون قد وفقت في غايتي، وإن تكن الثانية فلا شفيع لي غير الإخلاص والجد في التحصيل والطلب .

فهارس عامـــة:

- فـهـرس الآيــات
- فـهـرس الشواهد الشعرية
- قائمـة المصادر و المراجع
- فـهـرس المـوضوعـات

فهـرس الآيـات:

الآيـــة	رقمـها	السورة	رقـــم الصفحة
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	5	الفاتحـة	99
﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾	6		115
﴿ الٓمٓ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	2-1	البقـرة	179
﴿ وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾	14		180
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾	16		119/62/43
﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارا﴾	17		113
﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾	18		108
﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾	19		115/151
﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾	102		52
﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِيمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾	127		133
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ﴾	173		59
﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾	179		105/35
﴿واللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	245		180
﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾	286		123
﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	21	آل عمران	117
﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾			94

﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعا﴾	36 103		45 115
﴿و أَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	107		
﴿ وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ ﴾	2	النساء	115
﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ﴾	171		96/57
﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ﴾	8	المائدة	71
﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيۡتا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾	122	الأنعام	151/116
﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	149		98
﴿ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾	158		75
﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ ﴾	12	الأعراف	157
﴿ يا بَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾	26		181
﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ ﴾	53		100
﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه﴾	131		27
﴿أرني أنظر إليك﴾	143		98
﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ أَخَذَ ٱلۡأَلۡوَاحَۖ وَفِي نُسۡخَتِهَا هُدى وَرَحۡمَة لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾	154		45
﴿ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنا ﴾	2	الأنـفال	86

﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً ﴾	108	التـوبة	150
﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَامِ ﴾ ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾	25 59	يونـس	98 158/157
﴿ وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَٰكَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾	91	هـــود	159
﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾	23 36 53 82 86	يوسـف	93 115 82 105/35 206
﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ﴾	4	إبراهيـم	115
﴿فَٱصْدَعْ بما تؤمرْ﴾	94	الحجـر	118
﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾	112	النحـل	157/115/62
﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ ﴾	100	الإسراء	75
﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُود﴾ ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾	18 46	الكهـف	123 182/142
﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾	2	مريـــم	74
﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلا جَسَدًا لَّهُ خُوَار﴾ ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ أَلَّا تَتَّبِعَنِۖ﴾	67 88 92	طـــه	99 118/88 157
﴿ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾	80	الأنبياء	101

﴿ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾	16/15	المؤمنون	83
﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾	112		101
﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾	27	النمـــل	103
﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾	88		113
﴿ وَجَآءَ رَجُل مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ ﴾	20	القصص	94
﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّة مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخ كَبِير فَسَقَىٰ لَهُما﴾	24/23		44
﴿ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾	7/6	الـــروم	124
﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُل مِّن قَبْلِكَ ﴾	4	فاطـــر	105
﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِث فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾	14/13	يســين	81/80
﴿ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾	16		81
﴿وَءَايَة لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾	37		118
﴿مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾	52		118
﴿ لَا فِيهَا غَوْل وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾	47	الصافات	97
﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾	65		110
﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾	65	الزمـــر	58

﴿ وَقَالَ رَجُل مُّؤْمِن مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ ﴿ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوح ﴾ ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحا﴾ ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾	28 31 36 37/36	غافـــــر	99 75 86/25 100
﴿ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	1	الحجرات	204
﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَسَبِّحْهُ ﴾	49	الطور	205
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾	43 45/	النجـــم	66
﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ ﴾	1	المنافقون	51
﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾	11	الحاقـــة	118
﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيل ﴾	2	المزمـــل	150
﴿ وَٱلضُّحَى وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾	3-1	الضـــحى	98
﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾	17	العلـــق	115
﴿ عِيشَة رَّاضِيَة﴾	7	القارعـــة	88/84
﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾	4-3	التكاثـــر	105
﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ..﴾	3-2	العصـــر	56
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	1	الإخلاص	93/54

فهـرس الشواهـد الشعـرية:

القافية	الشاهـــــد	البحـر	صاحبه	الصفحة
الألف	فغنّـــها وهي لك الـفَـداءُ إنَّ غـــناءَ الإبل الحُـــداءُ	الرجـــز	مجهول	82
	منَ البيضِ الوجوهِ بني سنانٍ لوْ أنكَ تستـضيءُ بهم أضـاءوُا همْ حلّو من الشرف المُعلىَ ومنْ حسبِ العشيرة حيثُ شاءواُ	الوافـــر	القاسم بن حنـــبل	92
	كأن دنانير على قسـماتهمْ وإنْ كـان قـد شـف الوجوه لقاءُ	الطـويل	عمرو بن معد يكرب	126
الباء	ولا فضلَ للشجاعةِ والنـدىَ وصبر الفتى لولا لقـاء شُعـــوبٍ	الطـويل	المتنـبي	167/33
	والشمسُ من مشرقها قد بدتْ مشـــرقة ليس لـــها حـــاجـبُ كأنـها بوتَـــقةٌ أحـمـــيتْ يجـــولُ فيها ذهـــب ذائـــبُ	السريـع	المُهلـبي	61
	وما مثلهُ في الناس إلا مملكاً أبو أمـــهِ حي أبـــوهُ يقـــاربهْ	الطـويل	الفرزدق	73
	دانٍ علىَ أيدي العفاةِ وشاسع عنْ كل نِد في الندى وضريب كالبدرِ أفرط في العلو وضوءه للعصبة السارين جـد قـريب	الكامـل	البحتري	109
	مباركُ الاسم أغـر اللقب كريم الجِـرشى شـريف النســبْ	الطويل	المتنـبي	228
الجيم	من راقبَ الناسَ لم يظفر بحاجته وفازَ بالطيبات الفاتك اللهـــجُ	البسـيط	بشـــار	127
	ومقلةً وحاجـــباً مزجـجاً وفاحـــمًا ومرسِـــنا مســـرجاً	الرجـــز	العجاج	162/ 218
	إنَّ السماحةَ والمروءةَ والندىَ في قبةٍ ضربتْ على ابنِ الحشرج	الكامل	زياد الأعجم	122
الحاء	ولما قضيناَ منْ منىً كل حاجةٍ ومسحَ بالأركانِ من هـو ماسحُ	الطـويل	كثـــير	104/ 188
	إن البكاءَ هـو الشفاء من الجـوىَ بين الجـوانحِ	الكامل	الخنساء	125

الدال	فإنْ كنتَ لا تسطيع دفع منتي فذرني أبادرها بما ملكت يـدي	الطـويل	طرفـة	33
	سأطلبَ بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكبُ عيناي الدموعَ لتجمـداَ	الطـويل	عباس بن الأحنف	73/38/ 163
	وكأنَ محمـرَ الشقـيق إذاَ تصوَّب أو تصعـد أعـلامُ ياقـوت نشـرَ ن على رمـاح منْ زبرجـد	م الكامل	الصنوبري	110/61
	كريمٌ متى أمدحهُ أمدحهُ والورى معي وإذاَ ما لمتهُ لمته وحـدي	الطويل	أبو تمام	72
	وتُحي له المال الصوارمُ والقنا ويقتلُ ما تحي التبسُّم والجـْدا	الطويل	المتنبي	85
	والذي حارت البـريةُ فـيهِ حيوانٌ مستحـدثٌ مـنْ جـمادٍ	الخفيف	المعـري	95
	تطاولَ ليلكِ بالأثمـدِ ونـامَ الخـلي ولم ترقـدِ	المتقارب	امـرؤ القيـس	95
	ألاَ إن عينا لم تجد يوم واسطٍ عليك بجاري دمـعها لجمـود	الطـويل	أبو العطاء السندي	164
	إنْ كنتُ خنتكَ في المودة ساعةً فذممت سيفَ الدولة المحمـوداَ وزعمتُ أن له شريـكاً في العلى وجحـدتُه في فضـله التوحـيداَ قسماً لو أني حـالف بغموسـهاَ لغريـمُ دين مـا أراد مزيـداَ	الكامـل	أبو اسحاق	181
	والعـيشُ خـيرٌ في ظـلاَ لِ النوكِ ممنْ عـاشَ كـداً	م الكامل	حارث بن حلزة	36
الراء	عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهمْ ومقتلهمْ عند الوغى كان أعذراَ	الطـويل	عـروة	104/37
	يزيدكَ وجهه حسـنا إذا مـا زدته نظـراَ	م الوافر	أبو نواس	52
	وقبرُ حربِ بمكانٍ قفـرٍ وليسَ قـربَ قـبرِ حـربٍ قـبرُ	السـريع	غ م	162/72
	بكراَ صاحبي قـبلَ الهجيرِ إنَّ ذاكَ النجـاحَ في التبكـيرِ	المتقارب	بـشار	82
	تجوبُ له الظلماءُ عينٌ كأنها زجاجةُ شربٍ غيرُ ملأى ولا صفرُ	الطـويل	غ م	87
	مـنْ راقـبَ الناسَ مـاتَ غمًا وفـازَ باللـذة الجـسورُ	مخلـع البسيط	سلم الخاسر	127
الضاد	أبكاني الدهـرُ ويا ربماَ أضحكني الدهـرُ بمـا يرضيٍ	السـريع	حطان بن معلى	164/38

العين	إنَّ الذين ترونهم إخوانكمْ يشفي غليلَ صدورهمْ أن تصرعـوُا	الطـويل	عبــدة	55/54
	قد أضحتْ أم الخـيارِ تدعي علي دينا كـله لـم أصـنـعِ متى إن رأتْ رأسي كـرأس الأصلعِ ميزَ عنه قنـزعاً عـن قنــزعِ	الرجــز	أبو النجم	84
	والنفــسُ راغـبةٌ إذا رغـبتهَا وإذا تردُ إلى قلــيل تقـــنعُ	الكامــل	الهـذلي	91
	وما المالُ والأهـلون إلا ودائعُ ولابـد يوما أن تـرد الودائـعُ	الطـويل	لـــبيد	109
	وكأنَ النجـومَ بين دجـاهـــاَ سنــن لاح بينــهن ابتـــداعُ	الخفيف	التنوخي	111
	حلفتُ فلم أترك لنفسك ريـبةً وهلْ يأثمن ذو إمــة وهـو طائـعُ لكلفتني ذنبَ امرئ وتركتهُ كذي العــر يكوى غيره وهو راتعُ	الطـويل	النابغة	111/ 112
اللام	فكلْ إن أكــلت وأطــعم أخاك فـلا الــزاد يبقى ولا الآكـــلُ	المتقارب	مهـيار	33
	أنا الذائدُ الحامي الذمارَ وإنمَا يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي	الطـويل	الفرزدق	206/60
	ومايكُ في من عيب فإني جبان الكلب مهــزول الفصـــيلِ	الوافـــر	ابن هرمة	63
	جزىَ ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ	الطـويل	النابغة	71
	قال لي كيف أنت قلت عليلُ سهر دائم وحزن طويلُ	الخفيف	غ م	90
	الله أنجحُ مـا طلـبت به والبـر خير حقيـبة الرحـلِ	الكامــل	امـرؤ القيـس	91
	ومسنونَةٍ زرقٍ كأنيابِ أغوالِ	الطويل		110
	إنَّ التي ضـربت بيتا مهاجـرة بكوفة الجـند غالتْ ودهـا غـولُ	البسيط	عبـدة	153/93
	إذا قبــحَ البكـاءُ على قــتيلٍ رأيت بكاءكَ الحـــسن الجميلاَ	الوافـــر	الخنساء	97
	لو يشأ طـــار به ذو ميعة لا حـق الآطــال نهد ذو خــصل	الرمــل	امرأة من بني الحارث	117
	جعلتُ كـورِى فــوق ناجـــيةٍ يقتاتُ شحــمَ سنامِها الرحــلُ	الكامـل	طفيل	118
	غمــرَ الرداء إذا تبــسمَ ضاحكـاً علقتْ لضحكـته رقابُ المـالُ	الكامـل	كثــير	119
	إذا أنتَ لم تنصف أخاك وجــدتهُ على طرفِ الهجرانِ إن كان يعقلُ	الطـويل	عبد الله بن الزبير	126
	لعمركَ ما أدري وإني لأوجـلُ على أينا تغـدو المنـــية أولُ	الطويل	معن بن أوس	127
	فما هو إلا الوحيُ أوحدٌ مرهفٍ تميلُ ظُبـاه أخـدَعي كـل مائـلِ فهذاَ دواء الداء من كل عالمٍ وهـذاَ دواءُ الداء مــن كل جاهـلِ	الطويل	أبو تمام	182

	غدائرهُ مستشزرات إلى العلا تظلُ العقاصَ في مثنى ومرسـلِ	الطويل	امرؤ القيس	/217 226
الميم	لنا الجفناتُ الغر يلمعن بالضحىَ وأسيافنا يقطرن من نجدة دماَ	الطويل	حسان بن ثابت	15
	فنـام ليلي وتجـلى هـــمي	الرجــز	رؤبة	85
	ونمـتُ وما ليل المطي بنائمٍ	الطـويل	جـريـر	85
	وأنتَ الذي أخلفتني ما وعدتني وأشمتُ بي من كان فيك يلومُ	الطـويل	الحماسية	92
	غيـري جنى وأنا المعـذبُ فيكـم فكأنني سبـابة المتنـدمِ	الكــامل	ابن رشيق	111
	منْ غداةِ ريح قد كشفتُ وقِرَّة إذا أصبحتْ بيدِ الشمال زمامهاَ	الكامــل	لبيـــد	120
	ثم انصرفـتُ وقد أصبتُ ولـم أصـبْ جـذعَ البصيرة قـارح الإقــدامِ	الكامــل	قطـري	150
	لا والذي عـالمٌ أن النوى صبْر وأن أبا الحســين كــريمٌ	الكامــل	أبو تمام	179
	أقولُ له ارحل لا تقيمن عندناَ وإلا فكن في السر والجهر مسلماَ	الطــويل	غ م	185
	أناَ الذي نَظرَ الأعْمىَ إلىَ أدبي وأسمعتْ كلماتي مـنْ بهِ صَممُ	الطــويل	المتنبي	92
النون	قــد علمتْ سلمى وجــاراتُها مـا قطــر الفــارسَ إلا أناَ	السـريع	**عمرو بن معد يكرب**	60
	أنا المرعثُ لا أخفى على أحدٍ ذرت بي الشمسُ للقاصي والداني	البسيط	بشار	92
	ألا لا يجـهلنَ أحـد عليــنا فنجهلَ فـوق جهل الجاهــليناَ	الوافــر	عمرو بن كلثوم	115
	الضاربينَ بكـلِّ أبيضَ مِخـذمٍ والطاعـنينَ مجامعَ الأضـغانِ	الكامـل	عمرو بن معد يكرب	122
الهاء	أبو مــالكٍ قاصـرٌ فـقــرهٌ على نفــسه ومشــيع غــناهُ	المتقارب	المتنخل الهذلي	93

قائمة المصادر و المراجع:

القـرآن الكـريم، برواية حفـص عـن عاصـم.

الكتب والمؤلفات:

1- إبراهـــيم قلاتي، قــصة الإعــراب، دار الهـدى، عين مليلــة، دط، 2009.

2- ابن الأثير، المـــثل السائر، دار نهـضة مصـــر، القاهـرة، دط، دت، ج1.

3- أحمد أحمد بدوي، عبد القاهـر الجرجاني، مكتبة مصر، القاهـرة، ط2، دت.

4- أحمد أمين، ظـــهر الإسلام، دار الكــتاب العــربي، بيـــروت، ط5، دت.

5- أحمد جـمال العـمري، المباحث البلاغـية في ضـوء قضية الإعجــاز القرآني، مكتـبة الخانجي، القاهرة، دط، 1989.

6- أحمد ماهر البقري، النحو العربي شواهده ومقدماته، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دت.

7- أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، دار الأفاق العربية، ط1، 2000.

- أحمد مطلوب:

8- البحث البلاغي عند العـرب، دار الجاحظ للنــشر، دط، 1982.

9- القزويني وشـــروح التلخيص، مكتبة النهـضة، بغداد، دط، دت.

10- البلاغة عند السكاكي، منشورات النهضة، بغداد، ط1، 1964.

11- فـنون بلاغـية، منشورات دار البحوث العـلمية للنشـر و التوزيع، الكويـت، ط1، 1975م.

12- أحمد هنـداوي هلال، استدراكـات السعـد التفتـزاني على الخطيب القزويني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2001.

13- أكمل البابرتي، شرح التلخيص، ت محمد مصطفى رمضان صوفية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع طرابلس، ط1، 1983.

14- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، دار المعرفة، ط1961،1.

15- بدر الدين بن مالك، المصباح في المعاني والبيان والبديع، ت حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، د ط، د ت.
16- بدوي طبانة وأحمد الحوفي، تصدير المثل السائر لابن الأثير، دار نهضة مصر، القاهرة، دط، دت، ج1.
17- بدوي طبانة، البيان العربي، مكتبة الأنجلو مصرية، ط2، 1958.
18- بلقاسم بغدادي، المعجزة القرآنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، دت.
19- بهاء الدين السبكي،عروس الأفراح، ت عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003،ج1.
20- التفتزاني، المطول شرح تلخيص المفتاح، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007.
21- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، دط. دت.
22- ثناء نجاتي محمود عياش، الجهود البلاغية للتفتازاني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
- الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر):
23- البيان والتبيين، ت ع السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1985،ج 1.
24- البيان والتبيين، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1998، ج2.
-الجرجاني(عبد القاهر):
25- أسرار البلاغة، ت مصطفى شيخ أمين وميسر عقاد، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط1، 2007.
26 - دلائل الإعجاز، ت محمد عبده، ومحمد الشنقيطي ورشيد رضا، مكتبة القاهرة، دار الكتب العلمية بيروت، دط، 1988.
27 - دلائل الإعجاز، ت محمود شاكر، مكتبة الخانجي، ط 5، 2004.
28- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1.
29- جميل عبد المجيد، بلاغة النص، دار غريب مدينة نصر، مصر، د ط، 1999.

30- حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دط، دت، م1.
31- ابن حجر،الدرر الكامنة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت، ج4.
- حسن طبل:
32- المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1998.
33- علم المعاني في الموروث البلاغي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط2، 2004.
34- حسين الحاج حسن، النقد في آثار أعلامه، المؤسسة الوطنية الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1991.
35- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب حتى نهاية القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، دط، 1981.
36- حيدر حسين، المنهج البلاغي عند الجرجاني والقزويني، دراسة مقارنة في كتابيهما "الأسرار والتلخيص"، دار الكتب العلمية، ط1، 2012.
37- الخلخالي(محمد بن مظفر)، مفتاح تلخيص المفتاح، ت محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 2006 ،ج1.
38- ابن خلدون، المقدمة، ت خليل شحادة، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، دط، 2010.
39- خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2002، ج 7.
40- ذهبية حمو الحاج، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة تيزي وزو، دار الأمل، دط، 2005.
41- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ت.عدنان دوادي، دار القلم، الدار الشامية، ط4، 2009.
42- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر، ت محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1981، ج1 /ج2.
43- الرماني، النكت في إعجاز القرآن الكريم ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، ت.محمد خلف الله وزغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط3، دت.

الزمخشري:
44- الكشاف، ت عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مطبعة العبيكان، ط1، 1998، ج 1.
45- الكشاف، ت خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، ط3، 2009، ج12.
46- سعد الدين التفتزاني، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2013.
47- سعيد النكر، المنهجية الأصولية والبحث البلاغي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2012.
48- السكاكي(أبو يعقوب)، مفتاح العلوم، ت نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط2، 1987.
49- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ت النبوي عبد الواحد شعلان، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، دط، 2003.
50- شفيع السيد، البحث البلاغي عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1987.
51- شكري المبخوت، الاستدلال البلاغي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2010.
52- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط9، دت.
53- صابر الحباشة، مغامرة المعنى، صفحات للدراسات والنشر، سوريا، ط1، 2001.
54- ضياء الدين القالش، التفتازاني وآراؤه البلاغية، دار النوادر، دمشق وبيروت، ط1، 2010.

55- الطبراني، المعجم الكبير، ت حميد عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ج9.
56- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 2000.
57- عادل عبد اللطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1،2013 .

58- عبد الفتاح لاشين، السبكي وآراؤه البلاغية والنقدية، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1978.
59- عبد الله الرشدي، الشاهد الشعري وأسئلة البلاغة والتلقي في تلخيص المفتاح، دراسة وصفية تحليلية، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 2014.
60- عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح، المطبعة النموذجية، دط، دت، ج1.
61- عبد المنعم خفاجي، مقدمة الإيضاح للخطيب القزويني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط3، 1993،ج1.
62- عبد الهادي الفضلي، مذكرة المنطق، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ، قم إيران، دط ، 1409 هـ.
63- عسو عمو، المناهج البلاغية والنقدية العربية، مطبعة تاسنيفت، ط1، 2001.
64- ابن عقيل، شرح بن عقيل، ت هادي حسين حمودي، دار الكتاب العربي، ط 4، 1999،ج1.
65- علي بن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي، دط، 1966.
66- علي عشري زايد، البلاغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط6، 2008.
67- عمر أوكان، اللغة والخطاب، رؤية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.
68- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، ط1، 2003.
69- عمر عروة، دروس في النقد الأدبي القديم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2010.
70- عيسى علي العاكوب، علي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربية الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، دط، 1993.
71-غازي طليمات وعرفان الأشقر، الأدب الجاهلي- قضاياه أغراضه، أعلامه، فنونه- مكتبة الإيمان، دمشق، ط1، دت.

-الفخـــر الـــــرازي:
72- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، مطبعة الآداب، القاهرة، دط، 1317 هـ.
73- نهاية الإيجاز، ت نصر الله حاجي، دار صادر، بيروت، ط1، 2004.
74- فهد بن عبد الرحمان بن سليمان، دراسات في علوم القرآن، مكتبة الملك فهد، الرياض، ط 14، 2005.
-القزويني(الخطيب):
75- التلخيص في علوم البلاغة، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط 1، 1997.
76- الإيضاح في علوم البلاغة، ت.عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 2007.
77- الإيضاح في علوم البلاغة، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 2003.
78- الإيضاح في علوم البلاغة، ت غريد الشيخ محمد، إيمان الشيخ محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 2004.
79- ابن القيم، الفوائد، ت السيد محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، ط1327،1هـ.
80- مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة العربية، دار الفكر، دمشق، دط، 1981.
81- محمد أبو موسى، التصوير البياني دراسة تحليلية لمسائل البيان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1993.
82- محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 2002، باب الصوم، حديث 1904.
83- محمد حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب القاهرة، دط، د ت
84- محمد حسين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، دار الفكر العربي، دط، دت
85- محمد خليل الخلايلة، المصطلح البلاغي في معاهد التنصيص، جدار للكتاب العالمي، عمان، ط1، 2006.

- محمد عبد المطلب:
86- البلاغة العربية قراءة أخرى، الشركة العربية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 1997.
87- جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي، الشركة العربية لونجمان، القاهرة، ط1، 1995.
88- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ت رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة، لبنان، ط1ن، 1996، مج 2.
88- محمد غنيمي هلال، النقد الأدبي الحديث، نهضة مصر، ط6، 2005.
89- محمد مصطفى رمضان صوفية، شرح التلخيص لأكمل البابرتي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط1، 1983.
90- محمد مصطفى هدارة، في البلاغة العربية، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1998.
91- محمود الخالدي، العقيدة وعلم الكلام في مناهج البحث والتفكير الإسلامي، الشهاب، الجزائر، دط، 1989.
92- محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات المصرية، دط ، 2005.
93- المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ت أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991.
94- مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008.
95- مصطفى الشكعة، مناهج التأليف عند العلماء العرب، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1991.
96- مصطفى فؤاد عبيد، مهارات البحث العلمي، أكاديمية الدراسات العالمية، غزة فلسطين، دط، 2003.
97- المفضل الضبي، المفضليات، ت أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، دت.

98- مهدي صالح السامرائي، تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، دار عمار، عمان، ط1 ،2008.
99- النووي، المنهاج في شرح صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، عمان، دط، دت.
- أبو هلال العسكري:
100- الصناعتين، ت محمد أمين الخانجي، مطبعة محمود بك، ط1،1420هـ.
101- الصناعتين، ت محمد علي البجاوي وأبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، دط، 1419هـ.
102- هناء محمود شهاب، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، مؤسسة السياب، لندن، ط1، 2012.
103- أبو يحيى زكرياء الأنصاري، ملخص تلخيص المفتاح، ت إلياس قبلان التركي، دار صادر، بيروت، ط1، 2008.
104- ابن يعقوب المغربي، مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ج1.
105- يوسف أبو العدوس، مدخل إلى البلاغة العربية، دار المسيرة، ط3، 2013.
106- يوسف زرقة، القاعدة والذوق في بلاغة السكاكي، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، م7، ع1، جانفي 1999.
107- وليد قصاب، مناهج النقد الأدبي الحديث، دار الفكر، دمشق، ط1، 2007.
108- وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1983.

<u>الدواوين الشعرية:</u>

1-امرؤ القيس، الديوان، شرح عبد الرحمان المصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004.
2- البحتري، الديوان، ت حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.
3- بشار بن برد، الديوان، شرح محمد الطاهر بن عاشور، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، دط، 1966، ج4.

4-أبو تمام، الديوان، شرح الخطيب التبريزي، ت محمد عبده عزام، دار المعارف القاهرة، ط4، دت، م3.
5- الحارث بن حلزة الديوان، ت إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991.
6- حسان بن ثابت الأنصاري، ت عبدا مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1994.
7- الخنساء، الديوان، ت إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1985، ج2.
8- الزوزني، المعلقات، دار الآفاق، الأبيار، الجزائر، دط ، دت.
9- طرفة بن العبد، الديوان، ت عبد الرحمان مصطفاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2003.
10- العباس بن الأحنف، الديوان، ت عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، دط، 1954.
11- عروة بن الورد، الديوان، ت أسماء أبو بكر، محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1998.
12- الفرزدق، الديوان، ت علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.
13- لبيد بن ربيعة، الديوان، ت حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط1، 2004.
14- المتنبي، الديوان، ت عبد الرحمان البرقوقي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، دط، 2014.
15- المهلهل بن ربيعة، شرح وتحقيق محمد حسن القوال، دار الجيل، بيروت، دط، 1995.
16- النابغة(الذبياني) الديوان، ت عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط3، 1996.
17- أبو نواس، الديوان، ت.أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.

المعاجـم والقواميس:

1- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط2، 1996.

2- إميل بديع يعقوب وميشال عاصي، المعجم المفصل في اللغة والأدب، ج 2، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.

3- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، باب القاف.

4- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دط، 1983.

- ابن منظور:

5- لسان العرب، ت عبد السلام هارون، دار صادر، بيروت، دت، م 8، باب العين، فصل النون.

6- لسان العرب، ت عبد السلام هارون، دار صادر، بيروت، دت، م 3، باب الدال، فصل القاف.

الدوريات:

1- ابتسام أحمد حمدان، أسس نحوية في التفكير البلاغي، مجلة دراسات في اللغة العربيـة وآدابها، جامعة تشرين سوريا وسمنان إيران، ع3، 2010 .

2- رحمة شتير، التداولية وآفاق التحليل البلاغي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، ع 2، 3، جانفي- جوان 2008.

3- زيد خليل القرالة، التشكيل اللغوي وأثره في بناء النص، مجلة جامعة الإسلامية، مـج 17، ع 1، جانفي 2009.

4- سليمان بن سمعون، البلاغة وعلاقتها بالتداولية، مجـلة الواحات، جامعـة غـرداية، ع 17، 2012.

5- صالح الدين ملفوف، مفهوم النص في المدونة النقدية العربية، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول اللسانيات والرواية، 22 / 23 فيفري 2012.
6- عائشة برارت، دلائل الإعجاز من البنيوية إلى التداولية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، ع 11، 2011.
7- عبد الله عنتر، نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، م 39،ع 2، 2009.
8- عبد المالك مرتاض، في نظرية النص، جريدة المجاهد، ع 1424.
9- عبد المحسن بن عبد العزيز العسكر، إصلاح الإيضاح، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية،ع 49، 1426هـ.
10- عريض بن محمود العطوي، منهج التعامل مع الشاهد البلاغي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج8،ع1، 30 جمادى الأولى1425 هـ.
11- علي إبراهيم سعود عجين، التقعيد ودوره في علوم الحديث، مجلة دراسات في علوم الشريعة والقانون جامعة آل البيت، الأردن، م 37، ع2، 2010.
12- محمد بوراس قلعة، الفقيه المفتي زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، مجلة البحوث الإسلامية، السعودية، ع 31، 1411هـ.
13- م حسن هادي نور، الفصل والوصل في خطب نهج البلاغة، مجلة كلية الآداب، ج المثنى، ع 101. دت.
14- نور الدين دحماني، الوظيفة الجمالية للصورة الفنية في ضوء الفهم التراثي للاستعارة، مجلة الأثر، جامعة ورقلة، ع 22، جوان 2015.

الأطروحات والرسائل:

1- باديس لهويمل، مظاهر التداولية عند السكاكي، مذكرة ماجستير في اللغة العربية، إشراف ملاوي صلاح الدين، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة بسكرة، 2011-2012 .

2- عمر بن طرية، التفكير البلاغي عند الزركشي، رسالة دكتوراه في النقد القديم، غ م، إشراف كمال عجالي، قسم اللغة العربية، جامعة باتنة،2009-2010.

3-عواطف بن صالح بن سالم الحربي، البديع بين أبي الأصبع والقزويني، رسالة ماجستير، إشراف محمد بن إبراهيم نادي، قسم اللغة العربية جامعة أم القرى، 2005.

4- فائزة أم صالح يحي أحمد،علم المعاني في التفسير وأثره في الدراسات البلاغية، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1992.

5- كامل محمد يوسف جاد، الشيخ زكرياء الأنصاري وجهوده البلاغية، رسالة ماجستير، غ منشورة، إشراف محمد فريد النكلاوي، قسم الدراسات العليا، شعبة البلاغة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

المواقع الالكترونية:

1- WWW. almothaqaf.com.

- **حبيب إلياس حديد، الأسلوب والأسلوبية، المنهجيات الأسلوبية للنص التحريري، مجلة المثقف الإلكترونية، ع 3310، 28-09-2015.**

2-WWW . almothaqaf.com.

- **رضوان الرقبي، النظرية التداولية المفهوم والتصور، صحيفة المثقف – صحيفة إلكترونية- ع 3202، الجمعة 2015/6/12 .**

3- WWW.ar.aladabia.net/article-6324. -

- عبد الوهاب صديقي، لسانيات النص في التراث البلاغي العربي – حازم القرطاجني أنموذجا–، الجريدة الثقافية الالكترونية، طنجة، 2011/03/10.

4 - WWW.arwikipediaorg wiki.

- موسوعة ويكيبديا

5 -Facebook.Co m.

- رسالة إلكترونية من منذر عياشي عن طريق الفايسبوك أجري بتاريخ: 2016/4/4.

6 - WWW. hendawyahmed com.blogspot.com -

- موقع عبد الحميد هنداوي

7- WWW. Mayles alukahnett5878.

- صالح بن عواد المغامس، موقع الألوكة، إشراف سعد بن عبد الله، وخالد بن عبد الرحمان، 8/ 8 /2007.

8- WWW. okhab.net.

- موقع عقاب

9-WWW. welaph.com.

- حسن حنفي، علاقة الفكر بالمنهج، إيلاف يومية إلكترونية، السبت، 2014/01/11.

المراجع الأجنبية :

1-La seconde main ou le travail de la citation , Antoine Compagnon, Edition seuil ,1979,.

فهرس الموضوعات:

مقدمـــة.....03

مدخـــل : ملامــح التفكـير البـلاغي قـبل القـزويني.....11

أولا: مصطلح التفكير لغة واصطلاحا.....12

ثانيا: ملامح التفكير البلاغي العربي قبل نزول القرآن.....13

ثالثا: ملامح التفكير البلاغي العربي بعد نزول القرآن.....16

1- ما قبـل التأليف.....16

2- مراحل التأليف البلاغي وأهم مناهجه.....18

أ- مرحلة النشأة على هامش العلوم الأخرى.....19

ب- مرحلة التكامل المشترك.....20

ج- مرحلة الاستقرار والتفرد.....20

الفصل الأول: روافد التفكير البلاغي عند القزويني ومصادره.....21

أولا: روافد التفكير البلاغي عند القزويني.....23

1- الاتـجاه الديـني 23

2- أثر علم اللـغة.....26

3- أثر الفلسفة والمنطق.....28

ثانيا: مصادر التفكير البلاغي عند القزويني.....30

1- ابن سنان الخفاجي.....31

2- الرمـــاني.....35

3- أبو هلال العسكري.....36

4- عبد القاهر الجرجاني.....37

- الفصاحة.....38
- النظم.....40
- اللفظ و المعنى.....41
5- الزمخشري.....42
6- ابن الأثير.....46
7- أبو يعقوب السكاكي.....49

الفصل الثاني: الدرس البلاغي عند القزويني.....68
أولا: مقدمة في الفصاحة و البلاغة.....70
1- الفصاحة.....70
أ- فصاحة الكلمة المفردة.....70
- التنافر.....70
- الغرابة.....70
- المخالفة.....70
ب- فصاحة الكلام.....71
- ضعف التأليف.....71
- تنافر الكلمات.....72
- التعقيد.....72
ج- فصاحة المتكلم.....76
2- البلاغة.....77
ثانيا: علم المعاني.....78
1- أحوال الإسناد الخبري.....80
2- أحوال المسند إليه.....89

- بالإضمار.....91
-لأن المقام مقام خطاب.....92
- المقام مقام غيبة.....92
- تعريف المسند إليه بالعلمية.....93
- تعريف المسند إليه بالموصولية.....93
- تعريف المسند إليه بالإشارة.....94
-ترك المسند إليه.....95
3- أحوال المسند.....97
4- أحوال متعلقات الفعل.....98
5- القصر.....99
6 - الإنشاء.....100
- التمني.....100
- الاستفهام.....100
- الأمر.....101
- النهي.....101
7- الفصل و الوصل.....102
8- الإيجاز و الإطناب و المساواة.....103
ثالثا: علم البيان.....106
1- التشبيه.....108
2- الحقيقة و المجاز.....114
أ- **المجاز المرسل**.....114
ب- الاستعارة.....116
- باعتبار الطرفين.....116

- باعتبار الجامع.....117
- باعتبار الخارج.....119
ج- الاستعارة بالكناية و الاستعارة التخييلية.....120
3- الكناية.....121
رابعا: علم البديع.....123
الفصل الثالث: منهج القزويني في كتابيه و طبيعة تفكيره.....132
أولا: منهج القزويني في كتابيه.....133
1- حدود التقارب المنهجي بين الكتابين.....133
أ- ظاهرة التقعيد.....133
- لغة.....133
- اصطلاحا.....134
ب- ظاهرة التقسيمات.....137
ج- التعريفات والمصطلحات.....143
د- العناية بالتحليل المعجمي.....147
هـ- الاستدراك و المناقشة.....151
و- نسبة الآراء لأصحابها.....154
ي- استعمال الصيغ الجدلية.....159
2- مظاهر التحول المنهجي في الإيضاح.....160
أ-العناية بالشواهد.....161
ب-وضوح الأسلوب.....165
ثانيا: طبيعة تفكير القزويني.....168
الأصل الأول: بناء صورة المعنى.....169
أ- اللفظ و المعنى.....169

ب- النـظم.....173
ج- الترتيب.....177
د- التأليف.....183
هـ- التركيب النصي.....186
الأصل الثاني: المعنى القائم في الصورة.....189
الأصل الثالث: وجه دلالة الصورة على المعنى.....190
الأصل الرابع: الأحوال المقتضية الإبانة عن تلك المعاني بتلك الصور.....192
الأصل الخامس: أثر الصورة في المتلقي.....193
أ-سياق خارجي.....194
ب-المخاطب أو المتلقي.....194
ثالثا: سمات التفكير البلاغي عند القزويني.....196
1-الموسوعية.....196
2-النزعة الدينية.....196
3-النزعة النقدية.....197
4- النزعة العلمية.....198
الفصل الرابع: أثر القزويني في من جاء بعده.....201
أولا: البلاغيون و النقاد المتقدمون.....202
1-المتأثرون بمنهجه تأثرا عميقا.....202
أ-بهاء الدين السبكي.....203
ب- زكريا الأنصاري.....207
2-المتأثرون بمنهجه تأثرا سطحيا.....210
أ-السعد التفتزاني.....210
ب- محمد بن مظفر الخلخالي.....215

ج- أكمل البابرتي.....224

ثانيا : البلاغيون المتأخرون.....229

1-المعارضون لمنهج القزويني.....229

أ- شوقي ضيف.....229

ب-المتأثرون برأي شوقي ضيف.....230

2- المؤيدون.....231

أ- البلاغيون والنقاد.....231

- عبد المتعال الصعيدي.....231

- عبد المنعم خفاجي.....234

-عبد الحميد هنداوي.....236

ب- أصحاب الاتجاه التداولي.....238

خاتمة.....243

251 فهرس الآيات.....

فهرس الشواهد الشعرية.....256

قائمة المصادر والمراجع.....260

فهرس الموضوعات.....273

ملحق.....279

-التعريف بالقزويني.....280

- ملخص باللغتين العربية والانجليزية.....283.

ملحـــق

ترجـمة موجـزة للخطيب القزويني:

اسمه الكامل:

هو محمد بن عبد الرحمان بن عمر بن أحمد بن محمد ابن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن ابراهـيم بن علي بن أحمد بن دلف بن أب دلف العجلي أبو المعالي، قاضي القضاة ، جلال الدين الشافعي العلامة[1]

ونلحظ أنّ السيوطي قد قرن نسب القزويني بالوظيفة التي شغلها – القضاء– والمذهب الفقهي الذي اتبعه – المذهب الشافعي–، ولاشك أنّ لهذين الأمرين أثرا بالغا في توجيه شخصيته ورسم معالم تفكيره.

مولده ونشأته:

جاء في الدرر الكامنـة لابن حجـر أنّ القزويني ولد سنة ست وستين وستمائة هجري (666هـ). اشتغل وتفقَّه حتى ولي قضاء ناحية بالروم، وله دون العشرين، ،كما مارس الخطابة بجامع دمشق[2]. ثم انتقل إلى القاهرة، وهناك ولّي القضاء، لكنّه لم يلبث أن عاد إلى دمشق.[3] كان القزويني مليح الصورة، فصيح العبارة، كبير الذقن، موطأ الأكتاف، جميل المحاضرة، جوادا منفقاً على الفقراء والمساكين.[4]

---

[1] بغية الوعاة السيوطي، ت محمد أبو الفضـل إبراهـيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1964، ج1، ص 156.

[2] ينظر الدرر الكامنة في أعلام المئة الثامنـــة، ابن حجـــر العسقلانـــي، دار إحيـــاء التراث العربـــي، بيروت، دط، دت، ج 4، ص 3.

[3] ينظر المصدر نفسه، ص 4–5.

[4] بغية الوعاة ، مصدر سابق، ص 157.

من هنا نخلص أنّ هناك عوامل عدّة ساعدت على نبوغـه وتفوقـه منها ذكاءه وفطنتـه، وكذا تنقلاته بين أماكن متعددة، الأمر الذي جعله يحتك بعدة مجتمعات يستفيد من ثقافات مختلفة.

تعليمه وأساتذته:

تعلم القزويني على يد عدّة علماء وشيوخ ذكر ابن حجـر بعضهم على غرار العـز الفاروقي والأيكي والبرازلي.[1]، كما أشار إلى وجود علماء آخرين بقوله: " وغيره". أتقن الأصول– أصول الفقه– والعربية والمعاني والبيان[2].

من هنا نستنتج أنّ القزويني سار على نهج سابقيه في طلب العلم، إذ لم يتجاوز اهتمامهم العلوم الدينية واللغوية لعلاقتها ببعضها البعض، حيث شكّلت علوم اللّغة الوسيلة الأساسيّة لتفسير النّص الديني، وما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب.

مؤلفاته:

ترك القزويني مجموعة من التصانيف وهي:" تلخيص المفتاح في المعاني والبيان؛ وإيضاح التلخيص"[3].

ذكر ابن حجر أنّه " كان يعظَّم شعر الأرجاني ويقول: أنّه لم يكن للعجم نظيره ولهذا اختصر ديوانه و سمّاه " الشذر المرجاني في شعر الأرجاني".[4]

ممّا سبق يمكن القول أنّ القزويني لم يهتم بعلوم اللغة والبلاغة فحسب، بل كانت له اهتمامات أدبية، كما أن نزعته التلخيصية لم ترتبط باللغة فقط، بل تعدت إلى الشعر.

---

[1] السابق، ص 3.

[2] ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] بغية الوعاة، مصدر سابق، ص157.

[4] الدرر الكامنة لابن حجر، مصدر سابق، 5.

وفاته:

قال ابن حجر: "مات في منتصف جمادى الأولى سنة 739هـ وشيّعه عالم عظيم وكثر التأسف عليه وسيرته تحتمل كراريس وما كل ما يعلم يقال. هذا كلام الذهبي على عادته في الرمز إلى الحط على من يخشى غائلة التصريح فيه".[1]

[1] الدرر الكامنة، ص 5.

ملخص

استمد التّفكير البلاغي العربي وجوده من التّفكير الديني، حيث كان القرآن محوراً لعديد الدراسات البلاغية التّي سعت لسبر أغواره، ومعرفة عجائبه وأسراره. وبتوالي الأبحاث والدراسات تبلورت نظرية البلاغة العربية، وأصبحت علما متكامل الأركان والأصول، ولا ريب أنّ هذا المنجز البلاغي قد أسهم في تشكُله كثيرٌ من البلاغيين والنقاد معتمدين آليات ومناهج تعكس طبيعة تفكيرهم وتعاطيهم مع الدّرس البلاغي. وكذا مرجعياتهم وروافدهم المختلفة.

ولمّا كان الخطيب القزويني(739هـ) واحدا من الّذين ساهموا في الصياغة النهائية للمنجز البلاغي جاء هذا البحث لإماطة اللثام عن طبيعة تفكيره، ومنهجه وتأثيره في الدّرس البلاغي بعده.

The summary

The rhetoric arab thinking derived their presence from religious thinking, where the Koran was the focus of many rhetorical studies that have sought to probe of their maysteries, knowing the wonders and secrets. In other hand , research and studies crystallized Arabic rhetoric theory, and become integrated note of Staff and assets, There is no doubt that this is done has contributed to the rhetorical posed by many critics and rhetoric scholars dependent mechanisms and approaches reflect the nature of their thinking and their dealings with the rhetorical lesson. As well as the various referents As Khatib kaswini (739 AH) was one of those who contributed to the final wording of rhetorical accomplishment came this research to uncover the nature of his thinking, and his approach and its impact on the lesson rhetorical beyond.